حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية

مستخلص

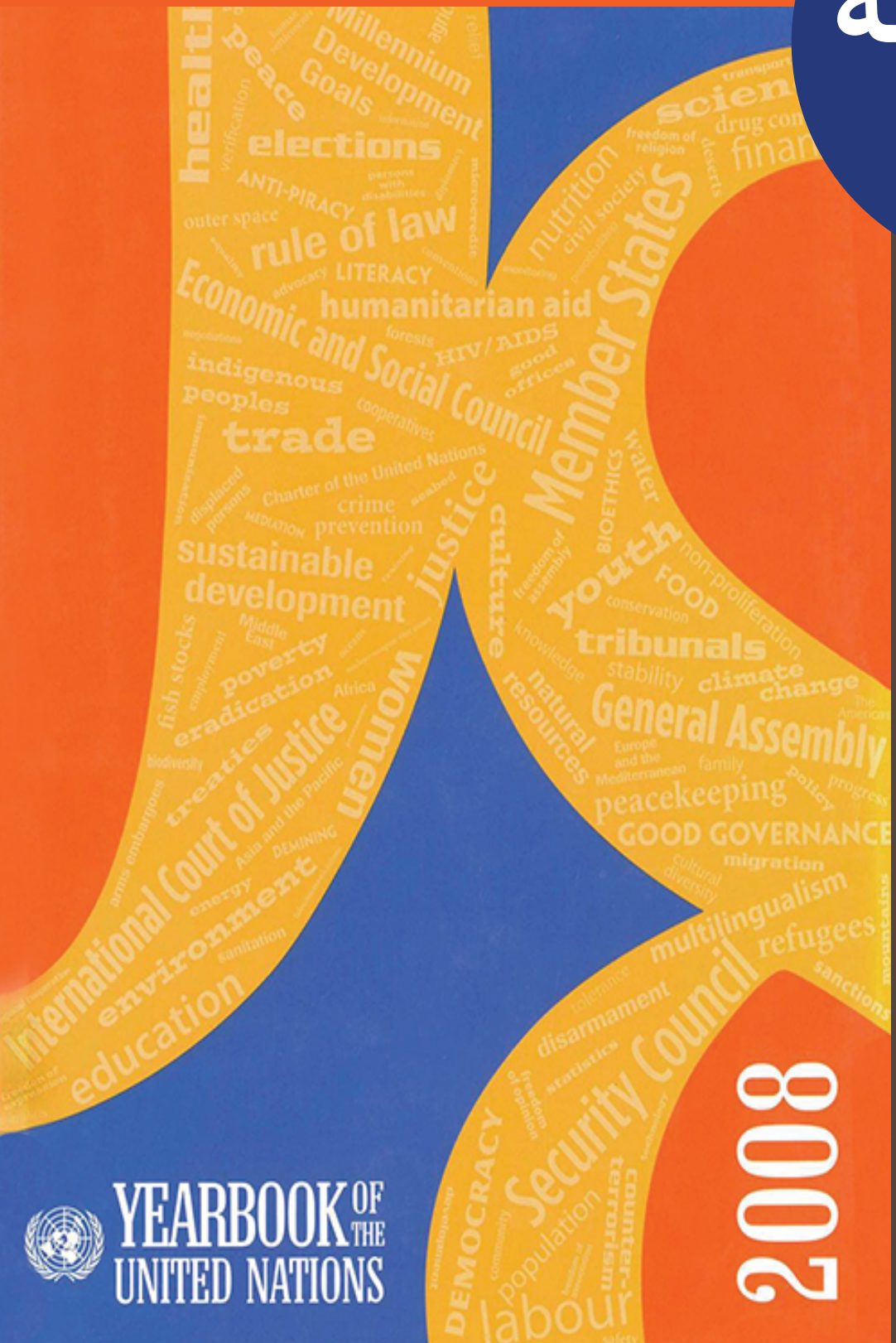

YEARBOOK OF THE UNITED NATIONS

2008

المجلد ٦٢

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

المحتويات

تصدير **v**

المحتويات **vii**

نبذة عن طبعة عام 2008 من الحول **xiv**

المختصرات المستخدمة عادة في الحولية **xv**

مذكرة تفسيرية بشأن الوثائق **xvi**

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة **3**

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

1. السلم والأمن الدوليين **35**

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 35**:** صيانة السلم والأمن الدوليين، 35؛ منع نشوب الصراعات، 41؛ صنع السلام وبناء السلام، 51؛ البعثات السياسية الخاصة، 59؛ قائمة المرشحين للبعثات والمكاتب السياسية في عام 2008، 59. **تهديدات السلم والأمن الدوليين،** 62**:** الإرهاب الدولي، 62. **عمليات حفظ السلام،** 74**:** الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 75؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 82؛ العمليات في عام 2008، 83؛ قائمة العمليات في عام 2008، 84؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 86.

2. أفريقيا **104**

تعزيز السلام في أفريقيا، 108. **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى،** 116: منطقة البحيرات الكبرى، 116؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 120؛ بوروندي، 146؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 155؛ تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، 159؛ أوغندا، 169؛ رواندا، 171. **غرب أفريقيا،** 171: قضايا إقليمية، 171؛ كوت ديفوار، 175؛ ليبيريا، 198؛ سيراليون، 212؛ غينيا–بيساو، 220؛ الكاميرون–نيجيريا، 230؛ غينيا، 231؛ موريتانيا، 231. **القرن الأفريقي،** 232: السودان، 232؛ الصومال، 269؛ إريتريا–إثيوبيا، 302؛ جيبوتي وإريتريا، 315. **شمال أفريقيا،** 319: الصحراء الغربية،

319. **قضايا أخرى**، 326: كينيا، 326؛ زيمبابوي، 328؛ الجماهيرية العربية الليبية، 331؛ موريشيوس–المملكة المتحدة/ فرنسا، 331.

3. الأمريكتين **332**

أمريكا الوسطى، 332؛ غواتيمالا، 332؛ **هايتي**، 334؛ الوضع السياسي والأمني، 334؛ برنامج تقديم الدعم لهايتي، 344؛ **بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي**، 344؛ **قضايا أخرى**، 348: كولومبيا – الإكوادور، 348؛ كوبا - الولايات المتحدة، 349؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 350.

4. آسيا والمحيط الهادئ **353**

أفغانستان، 354: الوضع السياسي والأمني، 354؛ العقوبات، 376. **العراق**، 382: الوضع السياسي والأمني، 382؛ القوة المتعددة الجنسيات، 391؛ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، 391؛ الأمم المتحدة للمراقبة، لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 395؛ برنامج النفط مقابل الغذاء، 395. **العراق - الكويت**، 397: أسرى الحرب، الممتلكات الكويتية والمفقودين، 397؛ لجنة وصندوق تعويضات الأمم المتحدة، 398. **تيمور- ليشتي**، 399؛ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، 399؛ تمويل عمليات الأمم المتحدة، 405. **إيران**، 409: تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 409. **جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية**، 415. **نيبال**، 416: **ميانمار**، 421؛ **قضايا أخرى**، 423: النزاع الحدودي بين كمبوديا وتايلاند، 423؛ كمبوديا، 424؛ الهند - باكستان، 424؛ منغوليا، 425؛ الفلبين، 425؛ طاجيكستان، 425؛ الإمارات العربية المتحدة - إيران، 425؛ الاجتماعات الإقليمية، 426.

5. منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط **427**

البوسنة والهرسك، 427: تنفيذ اتفاق السلام، 428؛ بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 433. صربيا، 435: الحالة في كوسوفو، 435. جورجيا، 448: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 448؛ النزاع بين جورجيا وروسيا، 453. أرمينيا وأذربيجان، 460. منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، 463. قبرص، 463: بعثة المساعي الحميدة، 464؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 464. قضايا أخرى، 471: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 471؛ الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا، 472؛ التعاون مع مجلس أوروبا، 472؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 474.

6. منطقة الشرق الأوسط **475**

عملية السلام، 475: التطورات السياسية، 475؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 476. **قضايا أخرى متعلقة بفلسطين**، 515: جوانب عامة، 515؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين،

519؛ الأونروا، 523. **عمليات حفظ السلام**، 530: لبنان، 530؛ الجمهورية العربية السورية، 551.

7. نزع السلاح **558**

دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 559: آليات الأمم المتحدة، 559؛ هيئة نزع السلاح، 561. **نزع السلاح النووي**، 564: مؤتمر نزع السلاح، 567؛ الاتفاقات الثنائية والتدابير الانفرادية، 572؛ القذائف، 576؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 579؛ حظر استخدام الأسلحة النووية، 582؛ فتاوى محكمة العدل الدولية، 583؛ **قضايا عدم الانتشار**، 584: معاهدة حظر الانتشار، 584، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، 585؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 590؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 593؛ النفايات المشعة، 598؛ مناطق خالية من الأسلحة النووية، 599. الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)، 604: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 605؛ الأسلحة الكيميائية، 606؛ بروتوكول جنيف لعام 1925، 610؛ **الأسلحة التقليدية**، 610؛ نحو عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، 611؛ الأسلحة الصغيرة، 613؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بذلك، 620؛ الذخائر العنقودية، 623؛ الألغام المضادة للأفراد، 624، نزع السلاح العملي، 626، الشفافية، 627. **قضايا نزع السلاح الأخرى**، 631: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 631؛ الأمن والسلامة البحريين، 633، نزع السلاح والتنمية، 634؛ مراعاة المعايير البيئية، 636؛ آثار اليورانيوم المنضب، 636؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 637. **الدراسات والمعلومات والتدريب**، 638: دراسات نزع السلاح، 638، التثقيف في مجال نزع السلاح، 638. نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، 642: مراقبة الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، 643؛ التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة، 644؛ أفريقيا، 646؛ آسيا والمحيط الهادئ، 649؛ أوروبا، 651؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 653؛ الشرق الأوسط، 656.

8. قضايا سياسة وأمنية أخرى **657**

الجوانب العامة للأمن الدولي، 657، دعم الديمقراطيات، 657. **الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين**، 657: جنوب المحيط الأطلسي، 657. **إنهاء الاستعمار**، 658: عقد للقضاء على الاستعمار، 658؛ بورتوريكو، 670؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 670، قضايا إقليمية أخرى، 684: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، 684: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، 689؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 689؛ اللجنة الفرعية القانونية، 693. **آثار الإشعاع الذري**، 694: **المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي**، 696. شؤون الأمم المتحدة الإعلامية، 698.

الجزء الثاني :حقوق الإنسان

1. تعزيز حقوق الإنسان **711**

آليات الأمم المتحدة، 711: مجلس حقوق الإنسان، 711؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 717؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 720؛ جوانب أخرى، 722. **صكوك حقوق الإنسان،** 722: جوانب عامة، 722؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين، 728؛ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 728؛ اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 733؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 736؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 737؛ اتفاقية حقوق الطفل، 737؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 748؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 749؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 749؛ الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، 751. **أنشطة أخرى،** 751: متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 751؛ تعليم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 752؛ تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 758.

2. حماية حقوق الإنسان **761**

العنصرية والتمييز العنصري، 761: متابعة المؤتمر العالمي لعام 2001، 761؛ الأشكال المعاصرة للعنصرية، 768. **الحقوق المدنية والسياسية،** 772: الحق في الجنسية، 772؛ حماية المهاجرين، 772؛ التمييز ضد الأقليات، 776؛ الحق في تقرير المصير، 789؛ إقامة العدل، 794، قضايا أخرى، 802. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،** 818: الحق في التنمية، 818، الفقر المدقع، 833؛ الحق في الغذاء، 835، الحق في السكن اللائق، 840؛ الحقوق الثقافية، 841؛ الحق في التعليم، 841؛ الشواغل البيئية والعلمية، 842، الحق في الصحة، 843، الرق والقضايا ذات الصلة، 845، الفئات الضعيفة، 846.

3. حالات حقوق الإنسان القطرية **859**

الجوانب العامة، 860: تعزيز المشاركات القطرية، 860: **أفريقيا،** 861؛ بوروندي، 861؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 862؛ كينيا، 863؛ ليبيريا، 864؛ سيراليون 865؛ الصومال، 866؛ السودان، 867. **الأمريكيتين،** 870: كولومبيا، 870؛ غواتيمالا، 871؛ هايتي، 872. **آسيا،** 872: أفغانستان، 872؛ أذربيجان، 873؛ كمبوديا، 873؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 875؛ إيران، 879؛ ميانمار، 881؛ نيبال، 889. **منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط،** 890: قبرص، 890؛ جورجيا،891. **الشرق الأوسط**: 892: الأراضي التي تحتلها إسرائيل، 892.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

1. سياسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي **901**

العلاقات الاقتصادية الدولية، 902: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 902؛ التنمية المستدامة، 910؛ القضاء على الفقر، 916؛ العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 927. **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية،** 933. **سياسة التنمية والإدارة العامة،** 935: لجنة السياسة الإنمائية 935 الإدارة العامة، 936. **مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،** 938: أقل البلدان نموا، 938؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 945؛ البلدان النامية غير الساحلية، 948؛ اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، 955.

2. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية **957**

أنشطة على نطاق المنظومة، 957. **التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** 966: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 966؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 967؛ المسائل المالية والإدارية، 975. تعاون تقني آخر، 981: حساب للتنمية، 981؛ أنشطة الأمم المتحدة، 981؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 982؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 983؛ متطوعي الأمم المتحدة، 986، التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 988؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 989.

3. المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة **991**

المساعدات الإنسانية، 991: التنسيق، 991؛ تعبئة الموارد، 998؛ النظام الإنساني الدولي الجديد، 1000؛ الأنشطة الإنسانية، 1000. **المساعدات الاقتصادية الخاصة،** 1007: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 1007؛ مساعدات اقتصادية الأخرى، 1020. **الاستجابة للكوارث،** 1022: التعاون الدولي، 1023؛ الحد من الكوارث، 1026؛ المساعدات في حالات الكوارث، 1032.

4. التجارة الدولية والتمويل والنقل **1040**

الأونكتاد الثاني عشر، 1041. **التجارة الدولية،** 1047: السياسة التجارية، 1052، تعزيز وتيسير التجارة، 1055؛ السلع، 1057. **التمويل،** 1060: السياسة المالية، 1060؛ تمويل التنمية، 1072؛ الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، 1092. **النقل،** 1096: النقل البحري، 1096؛ نقل البضائع الخطرة، 1097. **المسائل المؤسسية والتنظيمية للأونكتاد،** 1097.

5. الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية **1101**

التعاون الإقليمي، 1101. أفريقيا، 1103: الاتجاهات الاقتصادية، 1103؛ الأنشطة في عام 2008، 1104؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1108. **آسيا ومنطقة المحيط الهادئ**، 1108: الاتجاهات الاقتصادية، 1109؛ الأنشطة في عام 2008، 1109؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1114. **أوروبا**، 1118: الاتجاهات الاقتصادية، 1118؛ الأنشطة في عام 2008، 1118. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، 1123: الاتجاهات الاقتصادية، 1124؛ الأنشطة في عام 2008، 1124؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1129. غرب آسيا، 1130: الاتجاهات الاقتصادية، 1131؛ الأنشطة في عام 2008، 1131؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1134.

6. الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط **1136**

الطاقة والموارد الطبيعية، 1136: الطاقة 1137، الموارد الطبيعية، 1139. **رسم الخرائط**، 1140.

7. البيئة والمستوطنات البشرية **1141**

البيئة، 1141: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1141؛ مرفق البيئة العالمية، 1154؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1154؛ الأنشطة البيئية، 1163. **المستوطنات البشرية**، 1175: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1196 (الموئل الثاني)، 1175؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1179.

8. السكان **1182**

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1182: تنفيذ برنامج العمل، 1182. **الهجرة الدولية والتنمية**، 1184. **صندوق الأمم المتحدة للسكان**، 1188. **أنشطة سكانية أخرى**، 1194.

9. السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية **1197**

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1197: التنمية الاجتماعية، 1197؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1209؛ التنمية الثقافية، 1215. **منع الجريمة والعدالة الجنائية**، 1222: الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر(2010) للجريمة، 1222؛ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1225؛ برنامج الوقاية من الجريمة، 1226؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 1233؛ استراتيجيات لمنع الجريمة، 1238؛ معايير الأمم المتحدة وقواعدها، 1243؛ قضايا أخرى حول منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1244. **تنمية الموارد البشرية**، 1245: التعليم للجميع، 1247؛ السنوات الدولية، 1248.

10. المرأة 1250

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبيجين + 5، 1250: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1255. **أجهزة الأمم المتحدة**، 1277: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1277؛ لجنة وضع المرأة، 1278؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1279؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب، 1280.

11. الأطفال والشباب والمسنون 1283

الأطفال، 1283: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1283: منظمة الأمم المتحدة للطفولة 1284 – **الشباب**، 1299. **المسنون**، 1300: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (2002)، 1300.

12. اللاجئون والأشخاص المشردون 1303

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1304: السياسات البرنامجية، 1304؛ مسائل مالية وإدارية، 1309. **حماية اللاجئين ومساعدتهم**، 1312: قضايا الحماية، 1312؛ تدابير المساعدة، 1314؛ الأنشطة الإقليمية، 1316.

13. الصحة والأغذية والتغذية 1328

الصحة، 1329: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه، 1329؛ فقر الدم المنجلي، 1332؛ التبغ، 1333؛ الملاريا، 1334؛ الصحة العامة العالمية، 1338؛ السلامة على الطرق، 1340. **الأغذية والزراعة**، 1341؛ المعونة الغذائية، 1341؛ الأمن الغذائي، 1343؛ **التغذية**، 1344.

14. المراقبة الدولية للمخدرات 1346

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين، 1346. **الاتفاقيات**، 1352: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1354. **حالة المخدرات في العالم**، 1356. مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال **المخدرات**، 1369: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1369؛ لجنة المخدرات، 1371.

15. إحصاءات 1379

عمل اللجنة الإحصائية، 1379: إحصاءات اقتصادية، 1380؛ إحصاءات ديمغرافية واجتماعية، 1386؛ أنشطة إحصائية أخرى، 1387.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

1. محكمة العدل الدولية **1393**

العمل القضائي للمحكمة، 1393: الدعاوى القضائية، 1393؛ إجراءات الفتاوى، 1403. **مسائل أخرى**، 1404: أداء وتنظيم المحكمة، 1404؛ الصندوق الاستئماني الخاص لمساعدة الدول في تسوية المنازعات، 1405.

2. المحاكم والهيئات القضائية الدولية **1406**

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1406: دوائر المحكمة، 1407؛ مكتب المدعي العام، 1412؛ قلم المحكمة، 1413؛ التمويل، 1413. **المحكمة الدولية لرواندا**، 1415: دوائر المحكمة، 1415؛ مكتب المدعي العام، 1420؛ قلم المحكمة، 1420؛ التمويل، 1420. **أداء المحاكم**، 1421: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1423. **المحكمة الجنائية الدولية**، 1425: دوائر المحكمة، 1427.

3. قضايا قانونية دولية **1430**

جوانب قانونية بشأن العلاقات السياسية الدولية، 1430: لجنة القانون الدولي، 1430؛ العلاقات الدولية بين الدول والقانون الدولي، 1439؛ الامتيازات والحصانات، 1445؛ العلاقات الدبلوماسية، 1446؛ المعاهدات والاتفاقات، 1447؛ **مسائل قانونية دولية أخرى**، 1449: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1449؛ القانون الاقتصادي الدولي، 1450؛ المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1475؛ علاقات الدول المضيفة، 1479.

4. قانون البحار **1482**

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، 1482: المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1494؛ تطورات أخرى متصلة بالاتفاقية، 1496؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1511.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية

1. مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلقة بالأمم المتحدة **1515**

مسائل إعادة الهيكلة، 1515: برنامج الإصلاح، 1515. **مسائل مؤسسية**، 1522: الآلية الحكومية الدولية، 1522. **الأجهزة المؤسسية**، 1523: الجمعية العامة، 1523؛ مجلس الأمن، 1525؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1527. **التنسيق والرقابة والتعاون**، 1527: الأجهزة المؤسسية، 1527؛ مسائل تنسيقية أخرى، 1527. **الأمم المتحدة**

والمنظمات الأخرى، 1529: التعاون مع المنظمات، 1529؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1537.

2. تمويل وبرمجة الأمم المتحدة **1542**

الوضع المالي، 1542. **ميزانية الأمم المتحدة**، 1543: الميزانية المخصصة لعامي 2008-2009، 1543؛ الخطوط العريضة للميزانية البرنامجية لعام 2010-2011، 1555. **الاشتراكات**، 1556: الأنصبة المقررة، 1556, **الحسابات ومراجعة الحسابات**، 1559: ممارسات الإدارة المالية، 1561؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1562. **تخطيط البرامج**، 1563: الإطار الاستراتيجي لعامي 2010-2011، 1563؛ أداء البرنامج، 1564.

3. مسائل إدارية ومسائل متعلقة بالموظفين **1566**

مسائل إدارية، 1567: الإصلاح الإداري والرقابة، 1567؛ **مسائل إدارية أخرى**، 1580؛ إدارة المؤتمرات، 1580؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1589؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1597؛ **شؤون الموظفين**، 1640: شروط الخدمة، 1601؛ سلامة وأمن الموظفين، 1610؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1614؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1632؛ مسائل متعلقة بالسفر، 1635؛ إقامة العدل، 1653.

الملحقات

1. قائمة الأمم المتحدة **1651**

2. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية **1654**

3. هيكل الأمم المتحدة **1672**

4. جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في عام 2008 **1684**

5. مراكز الأمم المتحدة للمعلومات والخدمات **1695**

6. المنظمات الحكومية الدولية المتصلة بالأمم المتحدة **1698**

الفهرست

فهرست الموضوع	1703
فهرست القرارات والمقررات	1737
فهرست البيانات الرئاسية لمجلس الأمن	1740

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الفصل الأول
مقدمة

1 - اليوم، وقد انقضى عامان على تسلمي منصب الأمين العام للأمم المتحدة، أجد في التزام موظفي هذه المنظمة وحماسهم مصدرا للإلهام؛ وأدرك في الوقت نفسه تمام الإدراك العبء المتزايد للمسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعا. لقد شهدنا العام الماضي زيادة هائلة في كثافة المشاركة في طائفة كبيرة من المسائل المتعلقة بالتنمية والمسائل الأمنية والشؤون الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان. ولجأ المجتمع الدولي إلينا طلبا لمساعدتنا في مجالات تتراوح بين مساعدة ضحايا النزاعات والكوارث وتلبية احتياجات الفقراء والجياع، واستعادة السلام بين أطراف متحاربة وتعبئة المجتمع العالمي من أجل مواجهة جيل جديد من التحديات العالمية مثل تغير المناخ والإرهاب.

2 - إن الطلب المتزايد على خدماتنا أمر مرهق، لكنني مقتنع أننا بالإخلاص والتركيز والالتزام سنرقى إلى مستوى آمال كل الشعوب التي تتطلع إلينا من أجل بناء عالم يسوده قدر أكبر من السلام والرخاء والعدل.

3 - وبغية تحقيق التركيز الذي يلزمنا في عام 2008 وحتى نهاية فترة ولايتي، يجب علينا أن نكرس جهودنا في مجالات رئيسية ثلاثة هي: تحقيق النتائج الموعودة للناس الأشد احتياجا، وتأمين المنافع العالمية، وخلق أمم متحدة أقوى من خلال تحقيق المساءلة الكاملة.

4 - إن للأمم المتحدة تاريخا طويلا ومشرفا في وضع المعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية. ومن الممكن، بل من الواجب، ألا ينقطع هذا التاريخ. لكن في هذا العصر الجديد الذي يتزايد فيه لجوء العالم إلى الأمم المتحدة من أجل توفير طائفة واسعة من الخدمات في كل ركن من أركان الأرض، بات التحدي الأكبر الذي نواجهه يتمثل في تحقيق نتائج ملموسة لأشد الناس احتياجا، أينما كانوا. وبغية الوفاء بهذه الاحتياجات المتزايدة والآمال العريضة، لا بد لنا أن نحسّن قدرتنا على التنفيذ. ويقتضي ذلك أن نركز مواردنا حيثما يمكن للمنظمة أن تحدث أكبر الأثر. فليس بإمكاننا أن نكتفي بتقديم الوعود أو بدعوة الآخرين إلى العمل؛ وليس بوسعنا أن ننتظر الحلول حتى تظهر وحدها. إننا بحاجة إلى استغلال الفرص لتحقيق نتائج تبرر الآمال المعقودة في بلوغ مستقبل أفضل.

5 - والمجال الثاني الذي يتطلب التركيز هو تأمين المنافع العالمية. فالأمم المتحدة تتمتع بموقع فريد يُمكّنها من قيادة الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات العالمية التي تعرض للخطر كل إنسان في كل مكان من العالم، وتأمين المنافع المقابلة لدرء تلك التهديدات. فتحديات من قبيل تغير المناخ والمخاطر التي تتهدد الصحة العالمية لا تعرف حدودا، ولا يمكن لدولة واحدة أو لمجموعات من الدول أن تتصدى لها منفردة. فأممنا المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة ذات الولاية الشاملة، ونحن بهذه الصفة، نتمتع بميزة نسبية قوية في تحفيز كل البلدان على العمل، وبناء تحالفات جديدة يتعدد أصحاب المصلحة فيها. ويتعين على الأمم المتحدة أن تنهض لمواجهة هذا التحدي لأنه لا يوجد هناك محفل آخر يمكنه تناول هذه المسائل بصورة مشروعة على النطاق العالمي بالفعالية نفسها.

6 - إن رسالتي واضحة: فإما أن ننهض معا وإما أن نسقط معا، وهي مسألة تتوقف على فعالية استجابتنا المشتركة. ويلزم لاستراتيجيات مواجهة هذه التحديات الجديدة أن توضع على صعيد عالمي، رغم أن محك العمل والمسؤولية سيكون بالدرجة الأولى على الصعيد الوطني. وإنني أناشد الحكومات أن تتحرك، لأن عواقب القعود عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لن ينجو منها أحد.

7 - ولتحقيق النتائج من أجل بلوغ عالم أفضل، علينا أن نعمل على تعزيز الأمم المتحدة من خلال تحقيق المساءلة الكاملة. فالمساءلة الكاملة وحدها هي التي تمكننا من تحقيق النتائج المثلى. ويجب ألا ننظر إلى المساءلة على أنها مسألة فنية ضيقة الحدود، بل باعتبارها مبدأ تنظيميا أساسيا، ومبدأ توجيهيا تنفيذيا لمنظمتنا، وعلينا أن نشجع الدول الأعضاء على اعتماد نفس المبدأ. فالمنظمة التي يُساءل فيها الجميع عن تعهد مسؤولياتهم هي منظمة أقوى إلى حد بعيد.

8 - وبالعمل معا، يمكننا تحسين طبيعة حياة سكان العالم والارتقاء بنوعية تلك الحياة، ويمكننا منع تصاعد التهديدات على الصعيدين الوطني والعالمي لتصبح ذات أبعاد كارثية. وعلى نحو ما يكرسه ميثاق الأمم المتحدة، نتحمل نحن شعوب الأمم المتحدة هذا الالتزام وعلينا تقع هذه المسؤولية.

الفصل الثاني
تحقيق النتائج للناس الأشد احتياجا

9 - إن أحد الأدوار المهمة التي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بها هو نصرة الضعفاء والمنسيين والمهمشّين. وتتمثل مسؤوليتنا الأكبر في أن نكفل تحسين رفاه هؤلاء السكان: بأن نحقق النتائج التي يفيد منها الناس الأشدّ احتياجا. ويقتضي ذلك منا أن نساعد الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نستخدم كل الموارد والخبرات التي اكتسبناها في ميدان الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام، من أجل إقامة عالم يسوده الأمن والسلام والحفاظ عليه، وعلينا أن نوفر المساعدة في مجالي الإغاثة والتعمير لضحايا النزاعات والكوارث. ويعني ذلك أيضا أن علينا العمل مع المجتمع الدولي من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان؛ ودعم الدول في إقرار سيادة القانون، ومنع الإبادة الجماعية، والوفاء بمسؤولياتها في الحماية؛ ومساعدتها على إقامة الحكم الرشيد والديمقراطية.

ألف - التنمية

10 - من الواجب علينا أن نحقق النتائج التي تسهم في جعل العالم أكثر رفاها وعافية. فالتنمية ينبغي ألا تكون حكرا للقلة، بل حقا للجميع. فنصف سكان العالم البالغين لا يملكون بالكاد سوى 1 في المائة من ثروة العالم. ومع أننا حققنا مكاسب كبيرة على طريق بلوغ الهدف العالمي المتمثل في خفض عدد من يعانون الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015، فإن العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا، حاد عن مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا البناء على ما أُحرز من تقدم حقيقي قابل للقياس، والارتقاء بالعمل والتمويل. لكن السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس كافيا: إذ يتعين علينا أن نواجه أزمة الغذاء، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والنزاعات العنيفة التي تهدد بعودة عقارب الساعة إلى الوراء فيما تحقق من تقدم في مجال التنمية. ولا بدّ لنا من أن نعطي أولوية لتخفيف أثر تلك القوى على الفئات الأشد احتياجا: الفقراء والنساء والأطفال، فهم غالبا أول من يتأثر، وأكثر من يتضرر.

11 - وإذا كان للأمم المتحدة أن تأخذ بزمام القيادة في ميدان التنمية في سبيل مواجهة التحديات العالمية التي نشهدها اليوم، فإن عليها أن تنتهج نهجا أكثر اتساقا وتركيزا ونشاطا، وأن تستفيد من التكامل بين عناصر القوة المعيارية والتنفيذية المتاحة لها ككل. وهذا هو المحور الأساسي للمقترح الذي طرحته في تقريري عن تعزيز ركيزة التنمية في الأمانة العامة (A/62/708)، وعلى وجه التحديد، تعزيز قدرة المنظمة على الإنجاز بفعالية وكفاءة في ولاياتها الإنمائية، وتحسين وضعها الاستراتيجي في تناول القضايا والعمليات الإنمائية الكبرى، وتوفير الخدمات الهامة للدول الأعضاء. وقد شجعت الدول الأعضاء على أن تتخذ إجراءات حيال هذا المقترح في الدورة المقبلة للجمعية العامة. وفي العام الماضي، اتخذت أيضا مبادرات في عدد من مجالات الأولوية ذات الصلة بما فيها: تحسين الربط بين الوظائف المعيارية والتحليلية والتنفيذية؛ وتعزيز الروابط العالمية - الإقليمية، والإقليمية - الوطنية، والأقاليمية؛ وتعزيز أوجه التآزر بين عمل الأمانة العامة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومنظومة الأمم المتحدة ككل؛ وإقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على تكميل عملنا في ميدان التنمية.

1 الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا

12 - مع عبور نقطة المنتصف على طريق المساعي المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، يلزم علينا اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تحقيق جميع هذه الأهداف. فالتوقعات متفاوتة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات التعليم والصحة والبيئة. وبشكل شامل، يبدو أن المكاسب في مجال التعليم هي الأكثر مدعاة للتشجيع، بينما تعد المكاسب المرتبطة بمجال صحة الأم الأقل تقدما. وعلينا أن نفي بالتزاماتنا التي قطعناها بالفعل وأن نتوسع في النجاحات القائمة التي تحققت وأن نكررها في بلدان أخرى. وأدعو منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى منح الأولوية الأساسية لتلبية احتياجات الناس الأكثر فقرا، مع التركيز بشكل خاص على أفريقيا.

13 - وبينما انخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع على مدى السنوات، لا يزال زهاء 1.2 بليون شخص محصورين في مصيدة

الفقر، ويعيش معظمهم في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا. وإذا لم تتوافر المعونة الإنسانية الفورية، والاستثمارات القوية الطويلة الأجل في مجال الزراعة، فإنه من المتوقع أن تدفع أزمة الغذاء 100 مليون شخص إضافي إلى وهدة الفقر المدقع. ولن تكون الآثار الناجمة عن تغير المناخ أقل حدة في هذا المجال.

14 - إن العديد من البلدان يقترب من تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. ويجب أن نواصل البناء على ما تحقق وأن نسعى إلى اتخاذ تدابير مبتكرة، من قبيل برامج التغذية في المدارس والإعفاء من الرسوم المدرسية، التي ساهمت في تحقيق أوجه التقدم المذكورة. وعلى سبيل المثال، ألغت بلدان مثل ملاوي وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة رسوم المدارس الابتدائية مما أسفر عن زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق. إلا أن العديد من البلدان الأخرى لا يزال يواجه تحديات ضخمة. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك نحو 41 مليونا من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدرسة، وفي جنوب آسيا لا يزال هناك 31.5 مليونا غير ملتحقين بالمدرسة.

15 - إن المرأة عضو أصيل في المجتمع ومحرك هام للتنمية. وعلينا أن نواصل المعركة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة تمكين المرأة. وبينما تحسن مركز المرأة في بعض المجالات مثل التعليم، لا تزال الفجوات القائمة بين الجنسين متفشية. فالمرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في دوائر السياسة ومراكز السلطة، وكثيرا ما تتقاضى المرأة أجرا أقل من الرجل، بينما تتعرض لظروف عمل أسوأ بكثير من ظروف عمل الرجل. ولا يزال العنف ضد المرأة متفشيا، ويتراوح بين العنف العائلي والإيذاء المُتعمد في الحرب، ويشكل عقبة كأداء أمام تحقيق كل الأهداف الإنمائية العالمية. وفي كانون الثاني/يناير 2008، أطلقتُ حملة من أجل إنهاء العنف ضد المرأة تهدف إلى تعبئة الرأي العام وضمان توافر الإرادة السياسية وكفالة زيادة الموارد من أجل معالجة هذه القضية.

16 - وربما نشاهد أسوأ أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال الصحة، حيث تشكل النساء أكثر من نصف عدد البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا يزال أكثر من 000 500 امرأة تفقد حياتها كل عام بسبب مضاعفات الحمل والولادة. ويظل تحقيق التقدم في ميدان تحسين صحة الأم هو الأبطأ إذا ما قورن بغيره من الأهداف الإنمائية للألفية،

كما لا يزال التحدي قائما فيما يتعلق بتوفير بيانات كافية وموثوقة ومفصلة حسب نوع الجنس على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. وليس هذا بالأمر المقبول. وإنني ملتزم بقوة بدفع التقدم في مجال صحة الأم، وأحث كل الدول الأعضاء على إيلاء المزيد من الاهتمام وتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق هذا الهدف.

17 - إن النهوض بالصحة وكفالتها للجميع ليس مسألة أخلاقية فحسب، بل إنه يضع أساسا لتحقيق الرخاء والاستقرار والحد من الفقر. ويجب علينا أن نمضي قدما في مجالات مثل خفض وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، وخفض الإصابة بالحصبة، وكفالة التحصين، والقضاء على شلل الأطفال والدودة الغينية، والارتقاء بأدوات مكافحة الملاريا والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية.

18 - ولا يزال وباء الإيدز يستلزم مواجهة عاجلة. وبينما توسعنا في توفير إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لثلاثة ملايين شخص، تستمر الإصابات بمعدلات سريعة حيث حدثت 2.5 مليون إصابة جديدة في عام 2007 وحده. وتبدو أهمية الوقاية أكثر وضوحا الآن من أي وقت مضى. ومع وجود ما يقدر بنحو 33.2 مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية حاليا، فإن مكافحة الوصم والتمييز بحق هؤلاء المصابين لا تقل أهمية، وقد استعرض اجتماع عام 2008 الرفيع المستوى المعني بالإيدز التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام 2001[1]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام 2006[2]، وذكرنا الاجتماع بمسؤولياتنا عن مكافحة ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

19 - وإنني ملتزم بالنهوض بأعمال مكافحة الأمراض المعدية. فهناك حوالي 1.2 بليون شخص من أفقر سكان العالم يعانون من الآثار المعقدة للأمراض المدارية المهملة. فالملاريا تقتل أكثر من مليون شخص كل عام. وهذه أرقام لا يمكن قبولها. وقد دعا المنتدى العالمي الأول للقادة المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل، الذي عُقد هذا العام على هامش الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإيدز، إلى زيادة التعاون في مسألة الإصابة المزدوجة

([1]) قرار الجمعية العامة دإ-2/26، المرفق.

([2]) قرار الجمعية العامة 262/60، المرفق.

بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. ويجب أن نكرر الاستراتيجيات التي أثبتت نجاحها في مكافحة هذين المرضين. وبحلول عام 2010، أعتزم كفالة التغطية العامة في مكافحة الملاريا بضمان حصول جميع المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والأطفال في أفريقيا، بشكل كامل على الرش الموضعي للأماكن المغلقة والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية طويلة المفعول. وقد بدأت أيضا جهودنا العالمية داخل منظمتنا: فقد أطلقتُ هذا العام البرنامج المسمى "الأمم المتحدة تبالي"، لتوفير خدمات من قبيل التدريب والمشورة والاختبار لموظفي الأمم المتحدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم.

20 - ويوفر تعزيز النظم الصحية الأساس اللازم للتوسع الكبير في المبادرات عالية الأثر المطلوبة لبلوغ الأهداف المتعلقة بالصحة. ويعد وجود استراتيجية شاملة للموارد البشرية أمرا أساسيا في هذا المضمار، ولا سيما إعداد كادر من الأخصائيين الصحيين المحليين القادرين على توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

21 - كما يكتسي تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي أهمية بالغة. فهناك ما يقرب من بليون شخص لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة، و 2.6 بليون شخص لا يمكنهم الحصول على خدمات الصرف الصحي الكافية. ويتعين علينا أن نضاعف الاستثمارات السنوية الحالية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى حوالي 30 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

22 - وتتسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ، كما نرى من خلال إزالة الغابات وتحات التربة والتصحر وتدهور الأراضي، في تفاقم الفقر وتهديد أسباب المعيشة. وعلينا أن نعيد ترتيب أولويات العمل لمنع المزيد من الخسارة في التنوع البيولوجي، وكفالة الاستدامة البيئية في جهود التنمية.

23 - إن وجود شراكة عالمية من أجل التنمية أمر بالغ الأهمية لتنشيط الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. وقد حثثت قادة العالم على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك، وفي غلن إيغلز، وهيليغندام. وإنني

أدعو إلى إحراز تقدم سريع ملموس من أجل تحقيق هدف الخمسين بليون دولار سنويا بحلول عام 2010.

24 - ويعتبر وضع نظم تجارية ومالية مفتوحة ومستندة إلى القواعد وقابلة للتنبؤ وغير تمييزية، جزءا لا يتجزأ من عملية تحقيق الأهداف. وقد شعرت بالتشجيع إزاء اتفاق أكرا الذي اعتمدته الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر)[3]. وعلينا أن نسعى لتنفيذ خطة هذا الاتفاق الطموحة، وأن نجعل العولمة وسيلة قوية لتحقيق القضاء على الفقر.

25 - وعلينا كذلك أن نعمل على إنجاح نتائج جولة الدوحة للمفاوضات التجارية هذا العام. فحالة الجمود المستمرة تشكل تهديدا كبيرا لنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف وللقدرة على تحقيق الأهداف. ولا بد أن يضاعف الأعضاء الرئيسيون في منظمة التجارة العالمية جهودهم للتوصل إلى جملة اتفاقات إنمائية ذات مغزى وقيمة. وتعد أزمة الغذاء علامة خطيرة على ضرورة الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مسألة تخفيف القيود التجارية في مجال الزراعة.

26 - إننا نشهد هذا العام نقطة تحول في تحقيق الأهداف الإنمائية. وسيكون للمناسبة الرفيعة المستوى المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقدها في يوم 25 أيلول/سبتمبر 2008، دور حاسم في تحفيز العمل من أجل سد الفجوة المتعلقة بالتنفيذ. وإنني أحث الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور قيادي قوي. ومن شأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية والمعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في أواخر عام 2008، أن يتيح فرصة هامة أخرى لاستعراض العديد من المسائل الرئيسية موضع النظر. فلنعمل على أن تكون السنة المقبلة "سنة للفعل"، سنة نحول فيه وعودنا إلى غذاء ومأوى وتعليم وصحة للأشد احتياجا.

2 الاحتياجات الخاصة لأفريقيا

27 - قطعت خلال فترة ولايتي التزاما خاصا بتلبية احتياجات أفريقيا المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. ويضطلع مكتب المستشار

([3]) TD/442، الفصل الثاني.

الخاص لشؤون أفريقيا بدور هام في تقدم هذه الخطة، وكذلك الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا والمؤلَّف من شركاء التنمية المتعددي الأطراف، الذي قدم في حزيران/يونيه 2008 مجموعة من التوصيات العملية المشفوعة بحساب للتكاليف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بحلول عام 2015. وأحث جميع البلدان على العمل معي من أجل تنفيذ هذه التوصيات الهامة.

28 - ومن المشجع أن الأداء الاقتصادي العام لأفريقيا ظل قويا، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.7 في المائة وبلغت الزيادة في دخل الفرد 3.7 في المائة عام 2007، مما يعود إلى تحسن إدارة الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفقات رأس المال الخاص، فضلا عن تحسن الحوكمة في العديد من أجزاء القارة. فالحكم الرشيد والديمقراطية أمران رئيسيان في النهوض بالرفاه والاستقرار والسلام بوجه عام، وهو ما أقر به القادة الأفارقة أنفسهم، في الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي. وإنني أُعرب عن التزام الأمم المتحدة بدعم جهود أفريقيا الرامية إلى النهوض بديمقراطياتها الفتية وحمايتها.

29 - ولكن في الوقت الذي تعد فيه معدلات النمو بوجه عام إيجابية، فإنها غير متكافئة إلى أقصى حد على امتداد القارة، حيث يشهد عدد من البلدان معدلات لا تذكر لنمو الناتج المحلي الإجمالي، إن لم تكن سالبة، وفي البلدان التي تحظى بنمو إيجابي، لا يوجد من الدلائل ما يشير إلى أن الناس الأشد فقرا يشهدون تحسنا في أحوالهم. وفي هذا الصدد يكتسب التوسع في استثمارات القطاعين العام والخاص واستغلال الموارد الإقليمية أهمية بالغة.

30 - إن تحقيق التقدم يستلزم وجود السلام والأمن. وقد شجعني إلى حد كبير ما قدمه مجلس الأمن من دعم لعمليات ومبادرات السلام الإقليمي في أفريقيا، وكذلك التقدم الذي أحرزه مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تنفيذ هدفهما المشترك المتمثل في إقامة علاقة أكثر تنظيما. ومن شأن مشاركة لجنة بناء السلام في بوروندي وسيراليون وغينيا - بيساو أن تساعد على تحقيق الاستقرار في البيئات الاقتصادية والسياسية الهشة لهذه البلدان. وإنني أشجع الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام على أن تواصل منح الاحتياجات الخاصة لأفريقيا مكان الصدارة في برامجها.

31 - كما أنني ملتزم بكفالة أن تكون الأمم المتحدة مهيأة بالقدر الأمثل لمساعدة الدول الأعضاء على إحراز تقدم باتجاه بلوغ أهدافها الإنمائية. وطوال عام 2008، اتخذت خطوات هامة من أجل تعزيز الركيزة الإنمائية لعمل المنظمة. وتعد الحملة المُنَشَّطة التي أقودها من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، أحد أبعاد استراتيجيتي. ويشكل إجراء إصلاحات إدارية تعزز من قدرة المنظمة على تحقيق البرمجة الفعالة بعدا ثانيا هاما يُناقش لاحقا في هذا التقرير. وهناك بعد ثالث لاستراتيجيتي يتمثل في العمل من أجل تعزيز وجود قدر أكبر من الصلات بين الأنشطة الإنمائية لعموم منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال عمل لجنة السياسات التابعة لي والتي قدمت توصيات لسد الفجوات في السياسات والبرامج في المبادرات الإنمائية للأمم المتحدة. وأخيرا، أُشجع منظومة الأمم المتحدة على إقامة شراكات أقوى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين القادرين على تكميل عملنا في ميدان التنمية، بما في ذلك شركاء التنمية الجدد والصاعدون. كما يشمل ذلك دوائر الأعمال، والمجتمع المدني، وغير ذلك من الجماعات الخيرية، فضلا عن المنظمات الإقليمية، وهي قطاعات تناقش أدناه.

باء - السلام والأمن

32 - يتحتم علينا أن نحقق نتائج تمكننا من بلوغ عالم أكثر أمنا. ومرة أخرى، في العام الماضي، وفي أماكن عديدة حول العالم، حمل الأطفال السلاح لا الكتب المدرسية، واحترقت الأرض ولم تُزرع، وحُولت الإيرادات الوطنية لأغراض الإنفاق على السلاح لا على التعليم والرعاية الصحية. فكل روح تُزهق وكل قرش يُنفق على الحرب مسروق من الأجيال المقبلة.

33 - وقد طُلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في السعي إلى تحقيق السلام أو تعزيز الحوار والمصالحة على جبهات عدة من بينها السودان، والصومال، والعراق، وميانمار، والشرق الأوسط، ونيبال، وسري لانكا، وشمالي أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والصحراء الغربية، وغيرها. وتنوعت جهودنا واتخذت أشكالا عديدة، فبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية والمعونة الإنسانية، شاركنا

في الدبلوماسية الوقائية ومفاوضات السلام، وأرسلنا بعثات لحفظ السلام، وساندنا جهود بناء السلام في أعقاب الحروب.

1 الدبلوماسية الوقائية ودعم عمليات السلام

34 - حيثما يندلع القتال أو يوجد احتمال لاندلاعه، يعتمد إحلال السلام الدائم في نهاية المطاف على التوصل إلى حلول سياسية للقضايا التي تمثل مصدرا للنزاع. وقد ازداد حجم وتعقيد ما هو مطروح علينا من مهام سياسية ووقائية ومهام لصنع السلام، بينما طال انتظار ما يناسب ذلك من تعزيز لآلية الأمم المتحدة. ولقد أوردت المقترحات الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة في الأمم المتحدة ومبررات ذلك بالتفصيل في تقريري الذي قدمته إلى الجمعية العامة (A/62/521 و Corr.1) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وإنني أنظر إلى هذه المقترحات باعتبارها عنصرا حيويا لاستكمال الإصلاحات التي سبق إدخالها على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك باعتبارها من أولوياتي العليا. وتحتاج الأمم المتحدة إلى تحسين فعاليتها، ليس فقط في تحقيق الاستقرار في حالات النزاع والتعامل مع ما ينجم عنها من آثار إنسانية جانبية، ولكن أيضا في منع نشوبها وحلها بالوسائل السياسية. ففي ميدان منع نشوب النزاعات وحلها، مما يعتبر من المسؤوليات المنبثقة عن الميثاق، نحن بحاجة إلى تحسين أدائنا. وتكتسي مقترحات تعزيز إدارة الشؤون السياسية أهمية أساسية من أجل تمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في هذا المجال المهم. وتستجيب هذه المقترحات، على وجه الخصوص، للدعوة إلى زيادة الفعالية في استخدام أدوات من قبيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة و "المساعي الحميدة" التي أقوم بها خدمة للدول الأعضاء ولشركائنا في المنظمات الإقليمية.

35 - وبفضل الدعم الطوعي، قطعنا بالفعل شوطا هاما في تنفيذ القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء عام 2005 بتعزيز قدرتي على القيام بالمساعي الحميدة، بما في ذلك الوساطة في تسوية المنازعات. ولدينا الآن وحدة لدعم الوساطة دخلت في طور التشغيل الكامل، وفريق احتياطي من خبراء الوساطة الجاهزين للإيفاد السريع في خدمة مبعوثي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

ولدينا شراكات تزداد متانة مع المنظمات الإقليمية ويمكننا الاستعانة بمجموعة من الخبراء للمساعدة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات ومنع نشوبها.

36 - وفي العام الماضي، استطاعت المنظمة أن تساعد الدول الأعضاء بالدبلوماسية الوقائية وأن تقدّم دعما ملموسا لعمليات السلام في كثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، نظمت نيبال، بدعم من الأمم المتحدة، انتخابات تاريخية لتشكيل جمعية تأسيسية، وشرعت الآن في الانتقال إلى مستقبل سياسي جديد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمنا الدعم لعملية التحضير لإجراء حوار وطني. وعقب اندلاع أعمال العنف بعد إجراء الانتخابات في كينيا، دعمت الأمم المتحدة الوساطة التي قادها الاتحاد الأفريقي وقام بها الأمين العام السابق كوفي عنان، وهي وساطة مكنت شعب كينيا من تفادي مأساة أكبر. وسعيا إلى إيجاد حل سياسي في دارفور، واصل مبعوثي الخاص العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في محاولة للتشجيع على التماسك، وبناء الثقة، وإحراز تقدم في قضايا رئيسية مثل قضية الأمن، مع توسيع قواعد الدعم الوطنية والإقليمية والدولية. وفي الصومال، على الرغم من تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، بذل ممثلي الخاص جهودا حثيثة لدفع العملية السياسية قدما، بينما يستمر وضع خطط طوارئ لقوة تحقيق الاستقرار التي من الممكن تشكيلها، ولعملية لحفظ السلام في وقت لاحق، إذا سمحت الظروف بذلك. وفي قبرص، حيث أظهر القبارصة وقادتهم حماسا متجددا وإرادة سياسية، ساعدت الأمم المتحدة في إطلاق عملية تحضيرية وتيسيرها بقصد الوصول إلى مفاوضات كاملة.

37 - وبإنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، بدأنا محاولة مبتكرة لتفكيك الجماعات الإجرامية التي تهدد أفعالها بتبديد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عملية السلام. وبناء على طلب من الحكومات في آسيا الوسطى، افتتحنا في عشق أباد، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، وأسندت له ولاية مساعدة هذه الحكومات في مواجهة التهديدات المشتركة بطرق سلمية. وفي العراق، قبلنا تحدي الاضطلاع بولاية معززة تستدعي قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في إقامة الحوار السياسي والمصالحة بين العراقيين، وتشجيع الحوار الإقليمي والمساعدة في تسوية مشكلة الحدود الداخلية المتنازع عليها.

38 - وفي الشرق الأوسط، عملتُ من خلال المجموعة الرباعية ومع مبعوثيي في المنطقة على مواصلة الدفع في اتجاه الوصول إلى السلام والأمن الشاملين. أما الاتفاق على انتخاب رئيس في لبنان وإجراء محادثات غير مباشرة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية فقد أعطيا بعض أسباب الأمل في تغير دينامية الأوضاع، وما زلت أسعى للتوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أقرب وقت ممكن.

2 حفظ السلام

39 - حفظ السلام وظيفة أساسية من وظائف الأمم المتحدة. وتشكل عمليات حفظ السلام خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام المستدام. فلها دور هام في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في وضع استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها وهي تعمل بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الشركاء الدوليين.

40 - وفي العام الجاري، الذي يصادف الذكرى الستين لعمل الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام، تقود إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في الأمم المتحدة 19 بعثة تضم أكثر من 000 130 من النساء والرجال، منهم قوات وأفراد شرطة ساهمت بها 117 دولة عضوا، وتغطي هذه العمليات بميزانية تبلغ حوالي 7 بلايين من دولارات الولايات المتحدة.

41 - وضمانا لتلبية الطلبات الحالية على عملياتنا لحفظ السلام بصورة تناسب هذا الحجم وهذا التعقيد، شرعتُ في إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني، وإقامة مكتب سيادة القانون ومؤسسات الأمن في إطار إدارة عمليات حفظ السلام، وتشكيل أفرقة العمليات المتكاملة، واستحداث عدد من الآليات الجديدة المشتركة. وقد وضعت الإدارة الصيغة النهائية للعديد من وثائق المبادئ الأساسية في السنة الماضية، ومنها على وجه الخصوص المبدأ الأساسي الأعلى المدرج في ‘‘مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة في حفظ السلام’’. وتواصل الإدارة أيضا إحراز تقدم بشأن خطة إصلاح عمليات السلام حتى عام 2010.

42 - وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، قدمت عمليات حفظ السلام دعما واسع النطاق لقضية السلام. ففي هايتي وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اضطلعت عملياتنا بدور رئيسي في دعم العمليات السياسية بعد أن شهد بعضها حالة من عدم الاستقرار بين الصراع والسلام. وفي كوسوفو، بقي دور الأمم المتحدة أساسيا في تهيئة البيئة السليمة والآمنة ودعم الاستقرار في المنطقة، وتكيفت عملياتنا مع الحالة المتغيرة على أرض الواقع لتمكين منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، من القيام بدور عملي أكبر ضمن إطار الحياد إزاء مركز كوسوفو، الذي اعتمده قرار مجلس الأمن 1244 (1999) وتحت سلطة الأمم المتحدة الكاملة.

43 - كما دعمت عمليات حفظ السلام الجهود التي تبذلها المؤسسات التابعة للدول لاستعادة كامل سلطتها. ففي لبنان مثلا، تضطلع قوة الأمم المتحدة المؤقتة بدور رئيسي في تيسير عودة القوات المسلحة اللبنانية إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، وفي تهيئة الظروف، في منطقة مسؤوليتها، لتمكين هياكل الحكم من العمل بصورة طبيعية.

44 - وتعمل عمليات حفظ السلام مع الشركاء الرئيسيين لتوفير دعم أكثر شمولية للجهود المبذولة على الصعيد الوطني في مجال الحفاظ على الأمن، وبناء القدرات في مجالي العدل والسجون، وإزالة مخلفات الحرب من الألغام الأرضية والمتفجرات وتصميم برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، قامت بعثة خبراء تتألف من أجهزة مختلفة للأمم المتحدة وأطراف خارجية بزيارة إلى تيمور - ليشتي في أواسط شهر آذار/مارس وأصدرت تقريرا (S/2008/329، المرفق) تضمن توصيات شاملة بشأن الحفاظ على الأمن، وقضايا أوسع تتعلق بإصلاح قطاع سيادة القانون واستتباب الأمن. وانطلاقا من الحاجة إلى كفالة الإسراع بنشر عنصر الشرطة، أُنشئت قوة شرطة دائمة ونشرت في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لمساعدة هيئات إنفاذ القانون التشادية على إنشاء وتدريب عنصر خاص تابع للشرطة في تشاد.

45 - و في عام 2008، قامت عمليات حفظ السلام أيضا بتعزيز قدرات الدول على حماية حقوق الإنسان عن طريق ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى قوانين ولوائح وسياسات وطنية. وقدمت البعثات المشورة بشأن قوانين تهدف إلى ضمان حماية حقوق الإنسان

في بوروندي وسيراليون، كما ساعدت على تعزيز الإجراءات القضائية في ليبريا.

46 - وبالإضافة إلى دعم عملياتنا الحالية، شهدت السنة الماضية نشر اثنتين من أكثر عملياتنا تعقيدا حتى الآن، وهما عملية دارفور وعملية تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى. ويستفيد الانتشار الجاري للعمليتين من أفكار مبتكرة جديدة في مجال حفظ السلام. فقد قدم فريق العمليات المتكاملة الأول في مقر إدارة عمليات حفظ السلام الدعم إلى العملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، لرسم خطة انتشار متكاملة وتنفيذها. كما قدم الدعم للمبعوثين الخاصين التابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جهودهم الرامية إلى جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات. وقد وضعنا ترتيبات شراكة مبتكرة مع الاتحاد الأوروبي للمساعدة في العمل الذي نقوم به في تشاد.

47 - ومما يؤسف له أن النجاحات العديدة التي أحرزناها حتى الآن تواجه تحديا ناجما عن مسألتين رئيسيتين هما: وجود حالات غير مقبولة من سوء السلوك الجنسي من جانب بعض عناصرنا العاملين في حفظ السلام، وعدم التوافق بين الولايات والموارد.

48 - وقد أُنجزت أنشطة واسعة النطاق في المقر وفي الميدان لمنع ومعالجة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قبل موظفي الأمم المتحدة. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي: التدريب، وتبسيط آليات الإبلاغ وتعزيزها، وتنظيم أنشطة للتوعية والتواصل، سواء لموظفي الأمم المتحدة أو لسكان البلد المضيف، والقيام بحملة رائدة للتصدي للبغاء/الجنس التجاري، وإقامة أنشطة الترفيه والاستجمام. واتفقت الأمانة العامة والدول الأعضاء أيضا على نموذج جديد لمذكرة التفاهم مع البلدان المساهمة بقوات يتيح للأمم المتحدة سلطة أكثر موثوقية للتصدي للاستغلال الجنسي. كما اعتمدت الدول الأعضاء استراتيجية شاملة تتعلق بمساعدة الضحايا. ونحن في حاجة إلى كفالة أن تأخذ الأمانة العامة والدول الأعضاء المسألة بما يلزم من الجدية، وإلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات في سعينا الحثيث إلى القضاء نهائيا على الإفلات من العقاب.

49 - ونظرا إلى تزايد درجة تعقيد عملياتنا واتساع نطاقها، وصعوبة الظروف السياسية والأمنية التي تحيط بنشر العديد من العمليات، يجب على المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى

أن يعزز التزامه بتلك العمليات. فالمساهمات بالقوات وأفراد الشرطة محدودة. والكثير من الدول الأعضاء يتحمل بالفعل عبئا يتجاوز الحد. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، ما زالت تتزايد الأعباء المفروضة على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وعلى الأمانة العامة. وإنني أحث الدول الأعضاء على الحفاظ على الهدف المشترك من وراء عمليات حفظ السلام. وهو ما يتطلب استمرار المشاركة السياسية مع الأطراف ذات الصلة، بحيث يكون هناك سلام يتعين حفظه، وتوفير الموارد اللازمة حتى ترقى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مستوى الآمال التي تعقدها عليها الفئات الأكثر ضعفا.

3 بناء السلام

50 - تواجه البلدان الخارجة من النزاع طائفة فريدة من التحديات، وما لم يتم تحديد هذه التحديات والتصدي لها بفعالية، فإن هذه البلدان تواجه خطرا كبيرا يتمثل في الارتداد إلى العنف. وتساعد أنشطة بناء السلام على تعزيز اتفاقات السلام، وإرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة من النزاعات. وفي عام 2006، أنشأت الدول الأعضاء بنية جديدة لبناء السلام تتألف من لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وخلال العام الماضي، واصلت هذه المؤسسات تطوير أساليبها في تقديم الدعم للبلدان الخارجة من النزاع.

51 - وقد دلّلت لجنة بناء السلام، بدعم من مكتب بناء السلام، على ما تضيفه من قيمة بإيلائها الاهتمام المتواصل للبلدان التي تنظر اللجنة في حالتها. فالحالتان الأوليتان المعروضتان على اللجنة، وهما بوروندي وسيراليون، تبعتهما مسألة غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر 2007 ومسألة جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه 2008. وقامت اللجنة بدور هام في سيراليون بالمساعدة في العملية الانتخابية؛ بينما ساعدت في بوروندي على تجنب أزمة كبرى بتيسير الحوار بين الفرقاء الرئيسيين الذين كانوا قد وصلوا في البرلمان إلى طريق مسدود. وطورت اللجنة كذلك أدواتها المتعلقة ببناء السلام من أجل المشاركة الاستراتيجية، بما في ذلك آلية للرصد والمتابعة لقياس التقدم المحرز في ضوء الالتزامات الواردة في الأطر الاستراتيجية الخاصة بكل بلد.

52 - وخلال العام الماضي، واصل صندوق بناء السلام توفير آلية تمويل حاسمة لدعم مبادرات بناء السلام المبكرة. وقد استفاد من دعم مالي قوي من الدول الأعضاء وسجل وعودا بتبرعات قيمتها 267 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مصدرها قاعدة متنوعة تتشكل من نحو 44 من فرادى البلدان المانحة. وقد أُحرز تقدم كبير في تعزيز الروابط بين الصندوق والنُهُج الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام التي تتبعها اللجنة. فعلى سبيل المثال، حظي تخصيص تمويل أولي لغينيا - بيساو بدعم فوري مع السماح في الوقت نفسه بمواءمة أفضل على المدى الطويل بين الصندوق واستراتيجية بناء السلام المتكاملة التي تتداول اللجنة بشأنها.

53 - وبالإضافة إلى تقديم الدعم المالي للبلدان التي تنظر فيها اللجنة، استخدمتُ الصندوق استخداما فعالا في دعم جهود بناء السلام في البلدان التي ليست على جدول الأعمال الحالي للجنة، ومنها جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا ونيبال. وقد أصدرتُ تكليفا، من خلال مكتب دعم بناء السلام، بإجراء تقييم خارجي للصندوق يهدف إلى النظر في الدروس المستفادة خلال السنتين الأوليتين من عمله ولزيادة تعزيز دوره الاستراتيجي والحفاز على حد سواء.

54 - وبناء السلام ليس مجرد ''عملية بناء مادية'': فهو عملية تنطوي على تغيير المواقف حول كيفية التعامل مع النزاعات. فإذا كان التعامل مع تبعات الحرب مكلفا، فإن تعزيز قدرتنا على حل النزاعات في وقت مبكر بدل تركها إلى وقت لاحق يعدّ من أذكى الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها. ولهذا السبب، فإنني ملتزم التزاما عميقا بتعزيز مؤسساتنا المعنية ببناء السلام وبكفالة التأهيل الأمثل لها لتلبية الاحتياجات المتغيرة.

جيم - الشؤون الإنسانية

55 - إن بعض أشد فئات السكان ضعفا و ''احتياجا'' في جميع أنحاء العالم هم أولئك الذين يتضررون من النزاعات والكوارث الطبيعية. وبالرغم من تزايد التحديات العالمية، فقد قطع المجتمع الإنساني خطوات كبرى في تقديم مساعدة تخضع للمساءلة، وتتسم بالثبات،

وتصل في الوقت المناسب. ومع ذلك، يجب مواصلة تعزيز هذه الجهود بموارد إضافية وإصلاحات متواصلة.

56 - إن الزيادات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية، الذي يعمق آثارها هبوط الاستثمار في القطاع الزراعي لعقود، قد قلصت فرص حصول مئات الملايين من الناس على الغذاء. وفي إطار التصدي للأزمة الأخيرة، شكلتُ فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وقد وضعت الفرقةُ إطار عمل شاملا يضع بين أيدينا خريطة طريق واضحة لكيفية معالجة الأزمة. ورحبت العديد من الدول بإطار العمل الشامل. وفي غضون ذلك، تستجيب منظمات الأمم المتحدة للحالة الملحّة. فعلى سبيل المثال، تمكن برنامج الأغذية العالمي من جمع 3 بلايين من دولارات الولايات المتحدة من أصل مبلغ 6 بلايين دولار اللازم لعام 2008. وقد خصصت احتياطيا قدره 100 مليون من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ للمساعدة في تمويل احتياجات إنسانية جديدة تتصل بارتفاع أسعار المواد الغذائية. إضافة لذلك، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة نداء لجمع 1.7 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتزويد البلدان ذات الدخل المنخفض بالبذور وأشكال أخرى من الدعم الزراعي.

57 - كما شهد العالم ارتفاعا كبيرا في الظواهر الجوية المتطرفة من حيث عددها وشدتها، مع ما ينجم عنها من تزايد في عدد الفقراء المتضررين من الجفاف والفيضانات والأعاصير. وفي عام 2007، أطلقت الأمم المتحدة 15 نداءا عاجلا لم يسبق لها مثيل، كان 14 منها استجابة لموجات الأحوال الجوية المتطرفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

58 - وكان الإعصار نرجس واحدة من أكبر الكوارث في عام 2008، فقد ضرب ميانمار في أيار/مايو وحصد عشرات الآلاف من الأرواح وألحق أضرارا فادحة بالملايين. وأبرزت هذه الكارثة، والمشاكل التي اعترضت العاملين في مجال الإغاثة الدولية في الوصول أول الأمر إلى المنكوبين، ضرورة تعزيز شراكتنا مع المنظمات الإقليمية والعمل مع الحكومات لتهيئة بيئات عمل تفضي إلى حصولها على المساعدة الفعالة. كما بيّن الزلزال الذي ضرب مقاطعة سيشوان الصينية، وكان ذلك في أيار/مايو 2008 أيضا، كيف أن الكوارث يمكنها أن تتجاوز قدرات البلدان الكبرى نفسها على مواجهة الكوارث. وأكدت هاتان الكارثتان بوضوح مرة أخرى

أهمية العمل بشكل وثيق مع الحكومات للحد من خطر الكوارث من خلال تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة 2005-2015[4].

59 - وعلى الرغم من توطيد السلام والاستقرار النسبي في تيمور - ليشتي وكوت ديفوار ونيبال، فإن عددا من النزاعات الداخلية الكبرى لا يزال متواصلا، مع ما يعنيه ذلك من وجود أعداد كبيرة من المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية العاجلتين. ولا تزال دوائر المساعدة الإنسانية تواجه تحديات كبرى تتمثل في التشريد القسري، وانتهاكات قواعد القانون الإنساني الدولي التي تحكم الأعمال القتالية، والعنف الجنسي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق.

60 - وهناك 36 مليونا من البشر المتضررين من النزاعات المسلحة ليس أمامهم خيار آخر غير الهرب، سواء داخل الحدود الوطنية أو إلى خارجها. ففي نهاية عام 2007، وصل عدد اللاجئين في العالم إلى 9.9 ملايين شخص، أكثر من نصفهم من الأطفال. وبلغ مجموع المشردين داخليا في العالم حوالي 26 مليون شخص، ولا يزال العدد في ارتفاع.

61 - وضاعفت الأمم المتحدة وشركاؤها الجهود الرامية إلى معالجة الأوضاع الإنسانية في أفغانستان والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة حيث يعرقل انعدام الأمن الوصول إلى العديد من الأشخاص المعرضين للخطر. فعلى سبيل المثال، كان لاثني عشر شهرا من القيود المفروضة على حركة السلع التجارية ومواد الإعانة الإنسانية والأشخاص، دخولا إلى غزة وخروجا منها، عواقب وخيمة بالنسبة لرفاه السكان، الذين يعتمد 75 في المائة منهم على المساعدة الدولية. وعلى الرغم من تصاعد حالة انعدام الأمن في أفغانستان، ولا سيما في المقاطعات الجنوبية، تمكن برنامج الأغذية العالمي من الوصول إلى ما يقرب من 6.8 ملايين مستفيد في عام 2007.

62 - ولا تزال دوائر المساعدة الإنسانية تشارك مشاركة فعالة في عدد من البلدان في أفريقيا، حيث يوجد بعض من أكبر العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. وتبقى عملية دارفور أكبر عملية للمساعدة الإنسانية في العالم، وتضم 700 14 من العاملين في مجال المعونة الإنسانية يقدمون المساعدة إلى 4.27 ملايين من الأشخاص المتضررين. وفي حين لا يزال الوضع هشا

(4) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار 2.

بين الشمال والجنوب، عاد ما يقرب من مليون من المشردين واللاجئين إلى جنوب السودان.

63 - وقد تجاوز الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي يوفر تمويلا يمكن التنبؤ به في حال الأزمات المفاجئة والأزمات المهملة، عتبة البليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التبرعات المعلنة منذ إنشائه في عام 2006، وذلك في مؤتمر المانحين في كانون الأول/ديسمبر 2007، وسيقترب من الهدف المحدد لعنصر المنَح السنوية وهو 450 مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام 2008. وقد وردت تعهدات من أكثر من 90 دولة عضوا. ووزع الصندوق ما يربو على 800 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أكثر من 60 بلدا. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة الإسهام في هذه القدرة المتعددة الأطراف والفعالة في مجال توفير الإغاثة.

دال - حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية، والديمقراطية والحكم الرشيد

64 - إن احترام حقوق الإنسان، وكفالة العدل وسيادة القانون، ومنع الإبادة الجماعية والوفاء بمسؤولية الحماية، وإقامة الديمقراطية والحكم الرشيد مسؤوليات أساسية تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة وعلى عاتق الأمم المتحدة نفسها. وهي مسؤوليات يتحدد بها معنى تحقيق النتائج من أجل بلوغ عالم أكثر عدلا. وتعد سنة 2008 سنة محورية بالنسبة لحقوق الإنسان: فهي تصادف الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5]. وقد دعوت أسرة الأمم المتحدة كلها إلى تعزيز جهود الدعوة التي تبذلها واتخاذ خطوات ملموسة لإدماج حقوق الإنسان في كافة جوانب عمل المنظمة. وعلى عاتقنا نحن تقع مسؤولية النهوض بالرؤية الأصلية للإعلان، وهي رؤية تشمل مجموعة واحدة لا تتجزأ من الحقوق غير القابلة للتصرف لكافة البشر.

([5]) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

1 حقوق الإنسان

65 - لقد سرّني، خلال السنة الماضية، أن أشهد الآثار الإيجابية المترتبة على الإصلاحات المؤسسية الأخيرة التي أُدخلت على آلية حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز مجلس حقوق الإنسان، وتقوية قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة وتبسيط عمل المؤسسات القائمة واعتماد صكوك جديدة لحقوق الإنسان.

66 - وقد بدأ مجلس حقوق الإنسان هذا العام في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ونظر في سجل اثنتين وثلاثين دولة. وتكرس هذه العملية تقدما مهما بالنسبة لمستقبل المجلس ودوره في إطار آلية المنظمة لحقوق الإنسان. ومن واجب المجلس أن يكفل نزاهة التقييمات وشفافية عمليات الاستعراض وطرائقه، وإخضاع الدول للمساءلة عن التقدم المحرز في تنفيذ معايير حقوق الإنسان أو ما سجله ذلك التنفيذ من ركود أو تراجع. فالإخفاق في القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة وتبدد الأمل على نحو ما حدث في السنوات الأخيرة من أجل لجنة حقوق الإنسان. ونظرا إلى حجم ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ونطاقها في مختلف أنحاء العالم، فإن على المجلس أن ينظر في هذه الحالات جميعها لضمان المصداقية الكاملة.

67 - وبفضل التعزيز المستمر لوحدتي دعم بعثات السلام والاستجابة السريعة المنشأتين في عام 2006، تمكنت المنظمة أيضا من الاضطلاع ببعثات طوارئ أكثر قوة للتصدي لحالات لحقوق الإنسان غير متوقعة في الميدان. وفي الآونة الأخيرة، أوفدت المنظمة بعثة لتقصي الحقائق دامت ثلاثة أسابيع لتقييم ادعاءات بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبت في فترة ما بعد الانتخابات في كينيا، ولتجميع معلومات مباشرة من مصادر متنوعة.

68 - وتمثل وحدة الاستجابة السريعة إحدى تجليات زيادة حضور الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في الميدان. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2007، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم لثمانية مكاتب إقليمية و 11 مكتبا قُطريا و 17 وحدة من وحدات حقوق الإنسان في بعثات السلام، مما يشمل 400 من موظفي حقوق الإنسان الدوليين والموظفين الوطنيين. وينبغي عدم التقليل من أهمية هذا الحضور الميداني، ذلك أن تجربتنا تشير إلى أن وجود مكاتب حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في البيئات المعرضة

للوقوع في براثن النزاعات يمكن أن يشكل رادعا للجهات التي قد ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان.

69 - وعملت الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان من أجل زيادة مواءمة أساليب عملها، واعتماد تغييرات من شأنها أيضا أن تكمّل آلية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. ومتابعة لكفالة التبسيط، نُقلت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من نيويورك إلى جنيف.

70 - وفي 13 أيلول/سبتمبر 2007، في خطوة مشهودة، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية[6]. وفي أيار/مايو 2008، دخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[7] وبروتوكولها الاختياري[8] حيز التنفيذ، وبذلك أتاحت طائفة كاملة من آليات الإبلاغ وتقديم الشكاوى والتحقيق.

71 - إننا ندَّشن عهدا جديدا في مجال حقوق الإنسان. فلم يسبق لنا أبدا أن حققنا هذا القبول الدولي الواسع والتوافق في الآراء بشأن معايير حقوق الإنسان. وقد وسعنا أدواتنا وآلياتنا لرصد الامتثال والتشجيع عليه وعززناها. وعلينا الآن أن نسخّر مؤسساتنا وأدواتنا لتحقيق نتائج لصالح الناس جميعهم، أينما كانوا.

2 سيادة القانون

72 - أكّدت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا المكانة المركزية لسيادة القانون بالنسبة للتنمية البشرية وصون السلام والأمن. ويستمر الطلب على ما نقدمه من مساعدة في هذا المجال في التزايد يوما عن يوم، حيث أضحت منظومة الأمم المتحدة تعمل الآن في ما أكثر من 80 بلدا لمساعدة الدول على ترجمة المعايير القانونية الدولية إلى تشريعات وطنية ودعم إعداد الدساتير وإقامة مؤسسات العدل والأطر القانونية. ومع ذلك، فإننا ما زلنا نواجه تحديات عديدة. فعلى سبيل المثال، تتسبب ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة، حتى

([6]) قرار الجمعية العامة 295/61، المرفق.

([7]) قرار الجمعية العامة 106/61، المرفق الأول.

([8]) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

بالنسبة لأكثر الجرائم الدولية جسامة، في تقويض خطير لسيادة القانون في بلدان كثيرة.

73 - وفي هذا العام، أحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدما في تعزيز قدراتها في مجال سيادة القانون، وفي تحسين التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة، لا سيما في بيئات النزاع وما بعد النزاع. وقد سعيتُ أيضا إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال وضع السياسات وتنسيقها، وذلك بإنشاء وحدة لسيادة القانون تدعم الفريق التنسيقي المرجعي المعني بسيادة القانون الذي يسهر على كفالة اتساق أنشطة سيادة القانون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويسرني أن ألاحظ أن الدول الأعضاء قد أعربت، في قرار الجمعية العامة 70/62، عن تأييدها للترتيبات الجديدة في مجال حقوق الإنسان، وأتوقع أن يساهم تنشيط النهج المشترك الذي تدعو إليه، في تحسين نوعية الدعم الذي نقدمه إلى الدول الأعضاء في مجال سيادة القانون.

3 منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية

74 - تبنى مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 مفهوم مسؤولية الحماية وأيّده كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويستند هذا المفهوم إلى رؤية إيجابية تأكيدية للسيادة بصفتها مسؤولية. وهو يرتكز على ثلاث دعائم هي: تأكيد الدول الأعضاء مسؤوليتها القانونية الأساسية والمستمرة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، ومن التحريض عليها؛ قبول الدول الأعضاء لمسؤوليتها عن الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حازمة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للمساعدة على حماية السكان من أنواع الجرائم الأربعة المُبينة أعلاه؛ والتزام منظومة الأمم المتحدة بمساعدة الدول على الوفاء بهذه الالتزامات. وخلال العام المنصرم، أوعزتُ إلى المنظمة بالبدء في اتخاذ الخطوات التمهيدية لكفالة توافر المرونة والقدرة لدى المنظومة على مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. وأتطلع إلى رؤية هذه القدرة وقد أخذت طابعا مؤسسيا في أواخر هذا العام.

4 الديمقراطية والحكم الرشيد

75 - بينما حققت الديمقراطية مكاسب في العديد من المناطق، كانت هناك انتكاسات يشهد عليها إخفاق بعض الدول في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفرض حالات الطوارئ، وزيادة القيود على استقلال وسائط الإعلام، وقمع الحريات السياسية والمدنية. وقد أظهرت لنا التجربة أن التغاضي عن المبادئ الديمقراطية ينطوي على تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة كثيرا ما تتجاوز الحدود الوطنية. ولهذا السبب، فإن دور الأمم المتحدة في تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية لا ينفصم عن عملها في مجال تعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

76 - ومن الجوانب البارزة في عمل الأمم المتحدة في هذا المجال خلال العام الماضي تقديم الدعم لعملية الجمعية التأسيسية في نيبال وللسلطات المعنية بالانتخابات في سيراليون. وبطبيعة الحال، وكما أن الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات، فإن المساعدة الانتخابية ليست سوى إحدى الطرق التي تساعد بها الأمم المتحدة على تعزيز الديمقراطية. فقد قدمت المنظمة الدعم أيضا عن طريق برامج لتعزيز ممارسات الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية.

77 - ويقدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية المساعدة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية والوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المعنية، لتمويل مشاريع لتشييد المؤسسات الديمقراطية وترسيخها، ولتعزيز حقوق الإنسان، ولكفالة مشاركة كافة المجموعات في العمليات الديمقراطية. وقد تلقى الصندوق، حتى تاريخه، زهاء 90 مليون دولار. وكان قد أطلق نداءه الثاني لتقديم مقترحات المشاريع في عام 2007، وتلقى ما مجموعه 873 1 طلبا من 137 بلدا، قدمت منظمات المجتمع المدني نسبة 85.9 منها. وتمت الموافقة على 86 مشروعا حتى منتصف أيار/مايو 2008.

78 - وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى إعادة تجديد التزامها بتعزيز الديمقراطية في يوم 15 أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للديمقراطية الذي أعلنته الأمم المتحدة حديثا.

هاء - الاتساق على نطاق المنظومة

79 - جددت الدول الأعضاء خلال السنة الماضية - عن طريق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والمنفذ في عام 2007 - توجيهها لمنظومة الأمم المتحدة بأن تصبح أكثر اتساقا وكفاءة وفعالية على الصعيد القُطري والإقليمي والعالمي. ويستمر عملنا في هذا المجال يهتدي بهذا التوجيه وسواه من التوجيهات التي تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك عن طريق المشاورات غير الرسمية الجارية في الجمعية العامة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة.

80 - ويسرني أن أُفيد بأن مبادرة 'توحيد الأداء' - التي انطلقت في كانون الثاني/يناير 2007، بناء على طلب الحكومات في ثمانية بلدان رائدة - قد بدأت تتمخض عن نتائج ودروس مهمة. وأكدت المبادرة من جديد أن التبني الوطني لزمام المبادرة وتوفر القيادة الوطنية عنصران أساسيان لزيادة الاتساق. ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة لن يتسنى لها تقديم أكبر قدر من الدعم للأولويات الوطنية إلا من خلال العمل معا، واستعمال قدراتها وخبراتها على نحو يتسم بمزيد من الفاعلية. وثمة مؤشرات مشجعة بأن حكومات البلدان الرائدة شهدت زيادة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة وانخفاضا في تكاليف المعاملات.

81 - وعلى صعيد المقر، استمرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إعداد التوجيهات بشأن التبني الوطني لعملية البرمجة، ومواءمة السياسات والإجراءات، والتدريب للنهوض بمهارات أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، وتحسين اختيار المنسقين المقيمين وإخضاعهم للمساءلة وتقديم الدعم لهم. كما حسنت المجموعة، وبشكل كبير، من مستوى اتساق الاستجابة في حالات ما بعد النزاع. وهناك خطوة كبيرة أخرى على سبيل تعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة تتمثل في القرار المتخذ في عام 2007 بجعل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية رسميا ركيزة ثالثة لمجلس رؤساء منظومة الأمم المتحدة التنفيذيين المعني بالتنسيق، من أجل ضمان التكامل والحد من التداخل بين هيئتي التنسيق. وستترتب على هذا التبسيط تحسينات مهمة في التنسيق الداخلي للأمم المتحدة والاتساق على نطاق المنظومة،

وسيُحسن في نهاية المطاف من الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء.

82 - وأخيرا، وفي إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى ضمان الكفاءة والاتساق، يعمل فريق الأمم المتحدة للاتصالات على الجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وبين إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة في الأمم المتحدة والمكتب التنفيذي للأمين العام. ولفريق الاتصالات هذا وجوده على الصعيد القطري في أكثر من 80 بلدا. وخلال السنة الماضية، أسهم الفريق في وضع استراتيجيات الاتصالات وتنفيذها، بما في ذلك صوغ الرسائل والمنتجات الإعلامية المتسقة، ونشرها، فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ والذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في جملة شواغل أخرى.

الفصل الثالث

تأمين المنافع العالمية

83 - تنفرد الأمم المتحدة بموقع يؤهلها لقيادة العالم في التصدي لتهديدات القرن الحادي والعشرين التي تتجاوز الحدود، وتهدد سائر الأمم والشعوب. وعندما أنظر في الأفق القريب، أرى أربع مسائل مصنفة في هذه الفئة من التحديات. تغير المناخ، ومكافحة الإرهاب، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والصحة العالمية. وإني على اقتناع بأن الأمم المتحدة، بما لها من سمعة عالمية وشرعية وقدرة فريدة على جمع الدول والجهات من غير الدول على حد سواء، لها دور محوري تضطلع به في كفالة تعاون الأمم لكفالة تأمين المنافع العالمية المشتركة لصالح الأجيال القادمة.

ألف - تغير المناخ

84 - يتصدر تغير المناخ قائمة أولوياتي العليا منذ أن أصبحت أمينا عاما. ويُسعدني أن أفيد بأن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ قد تقاسم، في السنة الماضية، جائزة نوبل للسلام مع آل غور،

نائب الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية. واعترفت لجنة جائزة نوبل بالالتزام الثابت منذ عهد بعيد لهذه الهيئة المهمة بتحسين معارفنا فيما يتعلق بتغير المناخ الذي يرجع منشؤه إلى الإنسان، وجهودها من أجل إرساء الدعائم للتدابير اللازمة لمواجهة هذا التغير.

85 - وفي أيلول/سبتمبر 2007، عقدتُ، في نيويورك، اجتماعا رفيع المستوى بشأن تغير المناخ، على هامش الجمعية العامة، حضره 80 من قادة العالم لمناقشة سُبل معالجة تغير المناخ وحشد الدعم للمضي قُدما بالمفاوضات.

86 - وقد هيأ هذا الاجتماع لمحادثات المناخ التي رعتها الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، حيث توصلت الدول الأعضاء إلى اتفاق مهم بشأن تغير المناخ، شمل اعتماد خريطة طريق بالي التي تبيّن عملية إعداد اتفاق عالمي جديد للمساعدة على مواجهة تغير المناخ. وقد صممت المفاوضات اللاحقة بحيث تضع رؤية مشتركة لهدف عالمي طويل الأجل للحد من الانبعاثات؛ وتعزيز الإجراءات الوطنية/الدولية في مجال تخفيف الآثار والتكيف؛ وتشجيع تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتزويد البلدان النامية بالموارد المالية والاستثمارات اللازمة لمجابهة التحديات البيئية. وتتواصل العملية التفاوضية هذا العام بعقد دورة هامة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك في بوزنان ببولندا، في كانون الأول/ديسمبر، ويتوقع من هذه العملية أن تتوّج بنتائج يتفق عليها في كوبنهاجن في عام 2009.

87 - وتعد آلية التنمية النظيفة مثالا حسنا على مدى قدرة الأمم المتحدة على تسخير قوة السوق. فقد ارتفع الحجم الكلي لتبادلات سوق الكربون العالمية من 31 بليون دولار في عام 2006 إلى 64 بليون دولار في عام 2007. وتفخر آلية التنمية النظيفة الآن بحيازتها لما يزيد على 000 1 مشروع مسجل في 49 بلدا في شتى أنحاء العالم. وتقدم مختلف منظمات الأمم المتحدة الدعم لبلدان من أجل توسيع النطاق الجغرافي لآلية التنمية النظيفة، وزيادة فوائد التنمية المستدامة، فضلا عن تحقيق تخفيضات في الانبعاثات.

88 - ويسرني أن ألاحظ الطريقة المنسقة التي اجتمعت بها الأمم المتحدة للعمل مع الدول في مجال التكيف والمساعدة على تعميم مراعاة تغير المناخ في السياسات العامة والخطط الإنمائية. ومن

الأمثلة الحسنة على عملنا إلى اليوم، برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، والذي تنسقه أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهذا البرنامج الذي أطلقته العملية الحكومية الدولية يجمع ما يزيد على 100 من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات للنهوض بتقييم التكيف والتخطيط له، وإدماج التكيف في كافة مجالات السياسات العامة ذات الصلة وتعزيز المساعدة للبلدان النامية بما يتماشى واحتياجاتها.

89 - ومن الأمثلة الأخرى إطار نيروبي لدعم مشاركة البلدان النامية في آلية التنمية النظيفة. وقد أُحرز تقدم كبير في هذا المجهود المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصرف الإنمائي الأفريقي والبنك الدولي. وتعمل الوكالات الشريكة أيضا سوية من أجل تنظيم منتدى أفريقي للكربون، هو الأول على الإطلاق، سيعقد في داكار في أيلول/سبتمبر 2008، مما يتيح فرصة سانحة للاحتفاظ بالزخم الإيجابي لآلية التنمية النظيفة في أفريقيا.

90 - وعلى صعيد الأمم المتحدة، قررتُ أن تتبع خطة تجديد مقرنا في نيويورك مبادئ توجيهية بيئية صارمة، تشمل الحد من بصمتنا الكربونية. وطلبتُ من الرؤساء التنفيذيين لكافة برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة التحرك بسرعة نحو تحقيق الحياد المناخي في عمليات مؤسساتهم.

91 - كما نعمل على مضاعفة جهودنا لإيصال رسائلنا بشأن تغير المناخ إلى الجمهور. ورسالة يوم الأمم المتحدة العالمي للبيئية لعام 2008، تحت شعار ''أقلع عن العادة! نحو اقتصاد يقلل من انبعاثات الكربون''، مفادها أن العالم قد تمكنت منه عادة خطيرة في مجال الكربون تتسبب في تراكم كبير لغازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. وهذه الغازات تساهم بدورها في تغير المناخ. ويتطلب الحل تغييرات واسعة النطاق في سلوك وعمل الأفراد والمؤسسات التجارية والحكومات.

باء - الصحة العالمية

92 - هناك وعي سياسي متنام بأن الصحة مسألة أساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية، وبأن المخاطر التي تتهدد الصحة قد تعرض استقرار بلد وأمنه للخطر.

93 - وفي السنوات الأخيرة، حصل ارتفاع غير مسبوق في التمويل العام والخاص الموجه للتصدي للتحديات الصحية. وزادت المعونة الثنائية بشكل كبير، وكذلك ميزانيات منظمات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالصحة، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبنك الدولي، فضلا عن ميزانيات الشراكات العالمية في مجال الصحة. وضاعفت المؤسسات الخيرية الخاصة وقطاع الشركات أعمالها وأصبحا شريكين كاملين للحكومات والمنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية في البلدان الفقيرة. وبدأ تنفيذ العديد من المبادرات التي ترعاها بلدان محددة، تصدرتها بالأساس النرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وكندا.

94 - وفي إطار هذه الدائرة الصحية العالمية الجديدة، تمكنت منظومة الأمم المتحدة من إحراز تقدم كبير على جبهات عديدة. وعلى نحو ما أبرزه الفصل الثالث، الفرع ألف، أعلاه، فإن هذه الجبهات تشمل مكافحة أمراض مثل الحصبة وشلل الأطفال وأمراض مدارية محددة، فضلا عن الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن هناك تحديات كبيرة لا تزال ماثلة. وتعزى بشكل كبير جوانب القصور في التقدم في تحقيق الأهداف الصحية إلى عجز النظم الصحية؛ وتهديدات الأمن الصحي التي تشكلها الأنفلونزا الوبائية وغيرها من الأمراض الناشئة؛ وأوجه التفاوت العميق في الصحة، فضلا عن الإخفاق في حماية الفقراء من اعتلال الصحة وعدم كفاية الإنفاق على الصحة.

95 - إن تزايد عدد المبادرات والشراكات التي تتيح فرصة جوهرية جديدة مقترنة بالتحدي، وإن كان أمرا يرحَّب به، قد أخفق حتى الآن في توليد أعمال متسقة منسقة. وقد اضطلعت منظمات الأمم المتحدة المعنية بالصحة، وهي: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم

المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بجهود للدعوة وأقامت الشراكات مع البنك الدولي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، بهدف النهوض بالحوار والتنسيق. ويعتبر إنشاء هذه المجموعة، أو ما يسمى بمجموعة وكالات الصحة الثماني، خطوة مشجعة نحو تحقيق مزيد من الاتساق فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

96 - وسعيا مني إلى الدفع باتخاذ إجراءات حازمة ومتسقة، عقدتُ اجتماعا لقادة الكيانات المرتبطة بالأمم المتحدة وكبار الشخصيات من خارج الأمم المتحدة من المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاستكشاف فرص جديدة في مجال الصحة العالمية، ومناقشة الدور الاستراتيجي للأمم المتحدة في صياغة مستقبل الصحة العالمية، والتركيز على الأولويات الحرجة، لا سيما بناء نظم صحية عاملة وميسورة التكاليف؛ والدفع بعجلة التقدم في مجال الصحة النسائية، لا سيما صحة الأم؛ والضغط لاتخاذ إجراءات ترمي إلى معالجة الأمراض المدارية المُهملة.

97 - وستتيح الاجتماعات الحكومية الدولية المقبلة، مثل المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية والمعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والمقرر عقده في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2008، فرصا للدفع قدما بالإجراءات على هذه الجبهة، وإني أشجع كافة أصحاب المصلحة على الاستمرار في استغلال الزخم الحالي كيما يتسنى في نهاية المطاف إنهاء هذه المعاناة التي لا معنى لها.

جيم - مكافحة الإرهاب

98 - يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وهو يمس البشر في جميع أنحاء العالم. وقد تكبدت الأمم المتحدة ذاتها خسائر من جراء الإرهاب، وآخرها الخسائر الناجمة عن الاعتداء الذي تعرضَّت له مكاتب الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في 11 كانون الأول/ديسمبر 2007. وأود هنا أن

أعرب عن حزني لفقد الضحايا وأن أتقدم بتعازي إلى أحبائهم، فإن تضحيتهم ستظل حيَّة في الأذهان.

99 - وسيتيح لنا استعراض السنتين لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المزمع إجراؤه في أيلول/سبتمبر 2008، الفرصة لتجديد التزامنا بمكافحة هذه الآفة. وهذه الاستراتيجية، التي أعدَّتها الجمعية العامة واعتمدتها في عام 2006، تحدّد التدابير الملموسة الرامية إلى التصدي للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله، وتعزيز قدرات الدول الفردية والجماعية، والأمم المتحدة، على القيام بذلك، وضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أظهر اعتماد الاستراتيجية الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في الحدّ من هذا التهديد، غير أن أهمية دورنا في هذا المجال لن تترسخ إلا بتنفيذ الاستراتيجية. على أن التقارير الإيجابية الصادرة عن مختلف اجتماعات الجمعية العامة بشأن الاستراتيجية، وتملؤني ثقة من أننا قادرون على تحقيق النجاح.

100 - وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية على عاتق الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن مختلف إدارات الجمعية العامة والوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها تسهم في هذا المسعى الهام - فرادى ومجتمعة وبالتعاون مع الشركاء. وقد قامت الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، تونس، في إطار الشراكة مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، التابعة لها، بعقد مؤتمر دولي يُعنى بالإرهاب: الأبعاد والتهديدات والتدابير المضادة. كما تعاونت الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في عقد ندوة فيينا في أيار/مايو 2007 لمناقشة التدابير العملية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

101 - وقد اضطلعت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والتي تضم 24 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة، بجهود لتنفيذ الاستراتيجية على نطاق المنظومة وقدمت الدعم للدول الأعضاء في مجال التنفيذ. وأنشأت فرقة العمل هذه تسعة أفرقة عاملة كل منها معني بمجال من مجالات الاستراتيجية يمكن أن يحقق فيه التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة قيمة مضافة. وتشمل هذه المجموعات المواضيعية الارتباط بين منع/تسوية النزاعات والإرهاب، والراديكالية والتطرف المؤديين إلى الإرهاب، وضحايا الإرهاب،

ومنع شن الهجمات بأسلحة الدمار الشامل والرد على هذه الأفعال، وتمويل الإرهاب، واستخدام الإنترنت لأغراض الإرهاب، وحماية الأهداف المنكشفة، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، تسعى فرقة العمل حاليا إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء المهتمة بالأمر، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجية على نحو متكامل من خلال واجهة تفاعل سهلة الاستخدام تربطها بمنظومة الأمم المتحدة.

102 - وقد طلبتُ أيضا من إدارة شؤون السلامة والأمن أن تركز على التدابير الوقائية وتدابير تخفيف المخاطر فيما يتعلق بأفراد الأمم المتحدة العاملين في بيئات معادية. وفي الوقت ذاته، تتوقف التدابير الوقائية على التعاون الفعّال من جانب الدول الأعضاء. وكانت الجمعية العامة قد شدّدت في قرارها 276/59 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004 على أن "المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها تقع على عاتق البلد المضيف". وبناء على ذلك، تجري الأمم المتحدة حوارا مجددا يهدف إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين التعاون والتنسيق مع سلطات البلدان المضيفة. وقد كانت البيانات المتكررة التي هدّدت فيها الجماعات المتطرفة باستهداف المنظمات الإنسانية بمثابة حافز إضافي للعمل الذي يُضطلع به في هذا المجال. وفي شباط/فبراير من هذا العام، قمت بتعيين فريق مستقل معني بسلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومبانيها حول العالم يرأسه السيد الأخضر الإبراهيمي ويتألف من خبراء دوليين في هذا المجال. ويظهر تقرير الفريق الذي صدر في حزيران/يونيه أن إدارة المخاطر ليست مفهومة أو مطبقة بشكل متسق من جانب جميع الجهات الفاعلة. ويدعو التقرير إلى إعادة النظر في حجم تواجد موظفي الأمم المتحدة والأسلوب الذي تباشر به المنظومة أعمالها في ضوء الاعتبارات الأمنية. وأقوم حاليا بدراسة التقرير بعناية وسأتخذ إجراءات المتابعة. وقد اقترحت، كخطوة أولى وبناء على التوصيات الواردة في التقرير، استحداث إجراء مستقل للمساءلة لاستعراض مسؤوليات الجهات الرئيسية من أفراد ومكاتب فيما يتصل بهجوم الجزائر. وإني على التزام بالسعي إلى ضمان اضطلاع هذه المنظمة بمساعيها النبيلة في بيئة أسلم وأفضل.

103 - ولا تزال الشراكات الاستراتيجية فيما بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني تتصف بأهمية حاسمة في محاربة الإرهاب. ولا بد

لنا من أن نواصل العمل معا لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولجعل العالم، بجهودنا، عالما أكثر أمنا.

دال - نزع السلاح وعدم الانتشار

104 - يدرك العالم أجمع الخطر الكامن في مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية. وقد رحبت بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية، فضلا عن تقليص الترسانات النووية والحد من الاعتماد على الأسلحة النووية. غير أنه يلزم مواصلة تخفيض المخزونات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، والتحلي بمزيد من الشفافية، وإلغاء حالات التأهب، والتقليل من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

105 - ويصادف عام 2008 الذكرى الأربعين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[9]. ويجب تعزيز المعاهدة وإعادة بناء الثقة بها في إطار عملية أوسع لتأكيد سيادة القانون وأهمية مبدأ تعددية الأطراف. ويجري إحراز التقدم بشكل مرض على صعيد الأعمال التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام 2010.

106 - وإني أؤيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للشواغل المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية وأحث على تنفيذ جميع التدابير الرامية إلى بناء الثقة في كون البرنامج ذا طابع سلمي محض.

107 - وإني أجد تشجيعا في تصميم البلدان المتواصل على إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، وفي بذلها الجهود المتواصلة من أجل تحقيق هذه الغاية. ويسرني أن أعلن عن إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة[10]. فقد وضعت الدول الأطراف برنامج يركز على التدابير

([9]) قرار الجمعية العامة 2373 (د - 22) المؤرخ 12 حزيران/يونيه 1968، المرفق؛ انظر أيضا الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 729، الرقم 10485.

([10]) الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 1015، الرقم 14860.

الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن البيولوجيين. ولدعم هذه الأنشطة، أُنشئت وحدة لدعم التنفيذ في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

108 - وتستمر الجهود في مؤتمر نزع السلاح للتغلب على الخلاف حول أولويات المؤتمر الذي أوصله منذ فترة طويلة إلى طريق مسدود. وفي كانون الثاني/يناير 2008، حثّتْ أعضاء المؤتمر على وقف سباق التسلح، وتخفيف حدة التوتر، وتوجيه الموارد المخصصة للتسلح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن نجاح المفاوضات المتعلقة بحظر المواد الانشطارية والمناقشات الموضوعية المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ونزع السلاح النووي والضمانات الأمنية يتوقف على توافر القيادة والدعم السياسي على أعلى المستويات.

109 - ولا تزال مراقبة الأسلحة التقليدية عنصرا رئيسيا في جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. وقد قمت بتعزيز آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والتي يتم في إطارها الآن وضع معايير مراقبة الأسلحة الصغيرة. وقد أُجيبت الدعوات القوية للتصدي لما للذخائر العنقودية من آثار إنسانية، وذلك باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في أيار/مايو.

110 - وليس تنشيط جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف بالأمر البعيد المنال. على أن الهدف المتمثل في التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحقيق عالمية الانضمام إليها لا يزال يشكل تحديا هائلا. ومن شأن تعزيز الآليات الإقليمية القائمة وإقامة الشراكات الفعّالة وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أن يساعدا على حفز التقدم وكسر الجمود الراهن في مجال نزع السلاح.

111 - وقد أدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة في الأمم المتحدة في عام 2007 إلى تعزيز إمكانات المنظمة في مجال الدعوة. وقد نجح المكتب، تحت قيادة ممثله الخاص، في إذكاء الوعي بتحديات نزع السلاح وعدم الانتشار، كما عزّز تفاعله وتعاونه مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

الفصل الرابع

خلق أمم متحدة أقوى من خلال تحقيق المساءلة الكاملة

112 - لكي نلبي الطلبات المتزايدة على خدماتنا، نحتاج لأن تكون منظمتنا أقوى وأكثر فعالية ومواكبة للعصر. وبموجب الولايات التي اتفق عليها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 وما تلاها من ولايات صادرة عن الجمعية العامة وتغييرات أجراها الأمين العام، ينفذ الآن عدد كبير من الإصلاحات في طائفة واسعة من المجالات.

113 - ولتعزيز الإطار العام للمساءلة في المنظمة، دعوتُ إلى إبرام اتفاق جديد للمساءلة مع كبار المديرين. وإني ملتزم بكفالة تحقيق المساءلة في الأمانة العامة، بحيث تسير خطوط المساءلة في الاتجاهين بيني وبين كبار المديرين فالموظفين. كما أعمل الآن على اتخاذ خطوات ترمي إلى تعزيز خضوع الأمانة العامة للمساءلة أمام الدول الأعضاء ضمانا لحسن إدارة المنظمة، والتمسك بالنزاهة على مستوى الفرد والجماعة، وتحقيق النتائج.

114 - وإني التمس من الدول الأعضاء أن تنهض بمسؤوليتها تجاه المنظمة، وتجاه بعضها البعض، وذلك بتوفير الموارد السياسية والمالية والبشرية الكافية للاضطلاع بالولايات المسندة، وبالوفاء بالتزاماتها الحكومية الدولية.

115 - وآمل كذلك أن نسعى جميعا، بما في ذلك الأمانة العامة والدول الأعضاء، خلال السنوات القليلة القادمة إلى زيادة خضوعنا للمساءلة أمام جماهير العالم التي نعمل جميعا باسمها، وأمام من نقدم لهم المساعدة على صعيد البلدان. فالمساءلة لا تنحصر في كوننا مسؤولين أمام من فوضوا لنا السلطة؛ بل إنها تعني أيضا مراعاة مصالح من يتأثرون بأعمالنا.

ألف - الأمانة العامة والآلية الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والدوائر الجماهيرية العالمية

116 - عندما أديت القسم لدى توليَّ مهام منصبي، تعهدت ببث روح جديدة في الأمانة العامة. وفي كلمتي أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر العام الماضي، تحدثت عن بناء أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل. وإني أتخذ حاليا الخطوات لإصلاح الأمانة العامة، وإني ملتزم أيضا بالعمل مع الدول الأعضاء لكفالة تلبية آليتنا الحكومية الدولية للمطالب المتغيرة والمتنامية الملقاة اليوم على عاتق الأمم المتحدة.

1 الأمانة العامة

117 - لكي نتمكن من أداء العمل المنتظر منا، يجب أن تكون أمانتنا العامة قوية وممكَّنة، وأن يكون إنجاز النتائج هو الأساس الذي ينبني عليه الهيكل الأساسي لإدارتها. ولهذا السبب، اقترحت هيكلا جديدا للمساءلة، يشمل التطبيق الكامل لنهجي الإدارة على أساس النتائج وإدارة المخاطر في المؤسسة. ويتطلب نهج الإدارة على أساس النتائج من المديرين الإعلان بوضوح عما يعتزمون إنجازه، ومواءمة موظفيهم ومواردهم المالية مع هذه الأهداف. وسيتطلب أيضا من المديرين أنفسهم رصد برامجهم وتقييمها بصفة دورية ومنهجية لتحديد المشاكل واتخاذ الإجراءات التصحيحية بحيث تزيد احتمالات إنجاز النتائج المستهدفة. ولتحقيق هذه الغاية، تظل اتفاقات كبار المديرين، التي يطلع الموظفون عليها، تشكل وسيلة شفافة لإعلان الأهداف وتسليط الضوء على الأولويات وتقييم ما إذا تحققت النتائج.

118 - وإذ يقل تركز الأمانة العامة في المقر ويزداد فيها الطابع التنفيذي فإنها ستحتاج إلى توافر مهارات مختلفة لدى موظفيها. وتتيح حالات التقاعد المنظورة - حيث يتقاعد 23.3 في المائة من الموظفين من فئة المديرين، على سبيل المثال، خلال الأعوام الثلاثة القادمة - الفرصة لتجديد القوة العاملة بحيث تصبح الملامح العامة للموظفين أكثر ملاءمة للاحتياجات الناشئة. ولتحقيق هذه الغاية تقوم الأمانة العامة، على نحو استباقي، بتخطيط قواها العاملة وتحسين عمليات التوظيف واقتراح شروط تعاقدية وشروط خدمة كفيلة بزيادة احتمالات اجتذاب موظفين من ذوي المستويات العالية واستبقائهم. وحراك الموظفين أمر ضروري لإيجاد قوة عاملة تتسم بقدر أكبر من المرونة وتعدد المهارات، مما يمكنها من الارتقاء إلى مستوى

تحديات هذا العصر المعقَّدة. وإنني ملتزم بكفالة إيلاء سياساتنا المتبعة في التوظيف أولوية عالية للمساواة بين الجنسين.

119 - كما تسعى الأمانة العامة حاليا إلى زيادة قدرتها على تلبية احتياجات الميدان بإصلاح عملياتها وإجراءاتها بالمشتريات. وستنفذ مبادئ توجيهية وضوابط شاملة. ويجري تعزيز الروح المهنية من خلال التدريب المكثف واستخدام التكنولوجيا بشكل أفضل، مع زيادة التركيز على الأخلاقيات والشفافية.

120 - وسيساعد النظام الجديد لإقامة العدل، الذي أقرته الجمعية العامة في عام 2007 على تحقيق الهدف المتمثل في إعمال المساءلة وتحسين الإدارة في تناول المنازعات الداخلية المتعلقة بالعمالة. وسيشكل مكتب أمين المظالم المعزز والمتكامل، والذي يضم شعبة للوساطة، أحد الركائز الرئيسية "غير الرسمية" لهذا النظام، حيث سيتعرف على المشاكل ويحلها في أبكر فرصة ممكنة، مما يمكن من تفادي اللجوء إلى المحاكمات الرسمية المستهلكة للوقت والتكاليف. ومن المنتظر أن يكتمل إنشاء نظام العدل الداخلي الجديد بحلول كانون الثاني/يناير 2009.

121 - ويعد استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استغلالا كاملا من المتطلبات الرئيسية لتحسين الكفاءة والفعالية وتعزيز المساءلة. ومنذ آب/أغسطس 2007، يقود كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات حملة تهدف إلى وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوية وموحدة. ويجري حاليا الاضطلاع بجهد هام لإدخال نظام لتخطيط الموارد في المؤسسة يستعاض به عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل المستخدم حاليا. والهدف من ذلك هو بناء نظام معلومات عالمي متكامل يدعم الإدارة الفعالة للموارد البشرية والمالية والمادية، ويشمل تبسيط العمليات وأفضل الممارسات. كما ستتمكن المنظمة، عندما يُنفَّذ هذا النظام، من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والامتثال لها، على النحو المخطط له.

122 - ولمواصلة تعزيز الأداء والقدرة على الاستجابة، أوليت أيضا اهتماما أكبر على نطاق الأمانة العامة بأسرها لإنتاج الوثائق في المواعيد المقررة وبشكل فعّال من حيث التكلفة. وفي إطار سعيها إلى زيادة الكفاءة، رأست إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات اجتماعا لمديري المؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة في

حزيران/يونيه لاستكشاف جدوى تطبيق مفهوم "توحيد الأداء" في مجال خدمة المؤتمرات وإدارتها. ولكي نضطلع بولايتنا المتعددة اللغات ونضاعف فعالية التكلفة ونضمن أعلى مستويات الجودة في تقديم خدمات اللغات والمؤتمرات، يتسم بأهمية حاسمة أن نوحد القوى مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة بحيث نتقاسم الموارد الشحيحة لخدمة المؤتمرات وننسق الجهود في مجال تعيين موظفي اللغات.

123 - ومع أن العديد من هذه الإصلاحات الإدارية لا يزال في مراحله المبكرة ولم يتح له الوقت الكافي ليؤتي ثماره بالكامل، فإن الأمانة العامة ترى بالفعل نتائج إيجابية. فعلى سبيل المثال، أظهر استقصاء رضا العملاء الذي أجرته إدارة الشؤون الإدارية بين الموظفين في عام 2007 زيادة كبيرة في الردود الإيجابية على الأسئلة المتعلقة بأوجه تحسن الكفاءة في تقديم الخدمات (زادت بنسبة 11 في المائة عن عام 2006)، وتوحيد وتبسيط القواعد والعمليات (زادت بنسبة 10 في المائة عن عام 2006)، وإمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات التي توفرها إدارة الشؤون الإدارية (زادت بنسبة 11 في المائة عن عام 2006).

2 الآلية الحكومية الدولية

124 - لقد تغيَّرت البيئة السياسية الدولية تغيرا كبيرا منذ إنشاء الأمم المتحدة، وإنني في هذا السياق أولي أهمية كبيرة لإصلاح مجلس الأمن. كما أنني أشاطر الدول الأعضاء إدراكها المتنامي لعدم وجود حل كامل، وأرحب بمناقشاتها بشأن إمكانية إيجاد حلول وسيطة أو مؤقتة.

125 - وأتابع باهتمام الجهود التي تضطلع بها الجمعية العامة بهدف تحديثها وزيادة فعاليتها. وإن إجراء المناقشات التفاعلية حول القضايا الراهنة ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي، كتغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، والإصلاح الإداري، والأمن البشري، والاتجار بالأشخاص، قد نجح في حفز النقاش القيّم وتأكيد أهمية هذا المنتدى العالمي.

126 - ولإتاحة فرصة أكبر لتبادل الآراء بشكل مباشر، بدأت في العام الماضي تقديم الإحاطات للجمعية العامة بشكل دوري عن آخر أنشطتي. وأتاحت هذه الاجتماعات غير الرسمية للجمعية العامة بكامل هيئتها التعامل مع الدول الأعضاء بشكل تفاعلي، مما شكل أداة

إضافية هامة لتعزيز الحوار والشفافية والمساءلة. وإنني اعتزم مواصلة هذه الممارسة الهامة.

127 - وقد استمرت في عام 2008 عملية إضفاء الصفة المؤسسية على الإصلاحات التي اقترحتها الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 لزيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وبالأخص، عقد المجلس خلال الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية أو منتدياته للتعاون الإنمائي وثاني استعراضاته الوزارية السنوية. وقد ناقش منتدى التعاون الإنمائي "كيفية زيادة اتساق التعاون الإنمائي وفعاليته" وأعد إسهامات استراتيجية قيِّمة لمؤتمر الدوحة الاستعراضي بشأن تمويل التنمية ومنتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونات. وخلال الاستعراض الوزاري السنوي، قدّمت ثمانية من البلدان النامية والمتقدمة النمو تقارير عن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق الأهداف والغايات التي تتضمنها خطة الأمم المتحدة للتنمية. وتناولت اجتماعات الموائد المستديرة الوزارية كيفية وضع العالم على مسار التنمية المستدامة. وإني أرحب بتنشيط المجلس وأشجع على ذلك وأتطلع إلى تلقي توصياته بشأن التدابير التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لتحسين تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها وتعزيز التنمية المستدامة.

3 التعاون مع المنظمات الإقليمية

128 - ابتداء من أعلى مستوى سياسي ونزولا إلى المستوى الميداني، يجري تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتعمل الأمم المتحدة مع هذه المنظمات، بشكل أوثق من أي وقت مضى، للتصدي للتحديات التي تعترض حفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

129 - ويحدد برنامج السنوات العشر لبناء القدرات الإطار لشراكتنا الآخذة في النمو مع الاتحاد الأفريقي، تلك الشراكة التي انعكست أهميتها أيضا في مناقشة مجلس الأمن لتقريري عن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186). ومن التجليات الهامة لذلك ما يجري حاليا في

دارفور، حيث يُضطلع بجهود مشتركة مع الاتحاد الأفريقي في مجالي حفظ السلام وتعزيز العملية السياسية.

130 - وفي آسيا، وحدت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا قواهما لتلبية الاحتياجات الطارئة لميانمار في أعقاب إعصار نرجس المداري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، اضطلعت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بجهد مشترك لتعزيز محاربة الإرهاب. وقد أتاح مؤتمر تونس المذكور في الفقرة 100 أعلاه فرصة ممتازة لمناقشة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وزيادة تفهمها فيما تبدأ جهود التنفيذ تزداد قوة. كذلك، تعاونت الأمم المتحدة مع المفوضية الأوروبية في تنفيذ استراتيجية الشراكة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، ومع الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية في تنظيم حوار السياسات بين رؤساء الدول بشأن التماسك الاجتماعي خلال مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي السابع عشر الذي عُقد في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

131 - وثمة إدراك سياسي واضح لضرورة التنظيم الإقليمي وجدواه كعنصر من عناصر تعددية الأطراف. وإني متفائل بأن تقاسم المسؤوليات بشكل فعَّال في مجالي السلام والأمن بين المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، قد أصبح الآن أمرا ممكن التحقيق.

باء - الدوائر الجماهيرية العالمية

1 - تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني

132 - إنه لمن دواعي سروري أن أعلن أن مشاركة المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة لم تزد فحسب، بل إنه قد أصبح من الممكن لها أن تكون موجهة بدرجة أكبر صوب النتائج، وهو ما يتجلى في المشاركات المحددة الهدف في المسائل المواضيعية الرئيسية من قبيل التنمية وحقوق الإنسان وتغير المناخ. وقد أصبح من الممارسات الراسخة للجمعية العامة إجراء جلسات استماع تفاعلية مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص خلال جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

133 - وقد زاد عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في العمل الإنمائي التي مُنحت المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بواقع 136 منظمة بالمقارنة مع السنة الماضية حيث ارتفع عدد هذه المنظمات من 051 3 منظمة في 2007 إلى 187 3 منظمة في 2008. وقد أدت مشاركتها النشطة في الحوارين اللذين أجريا بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية والتنمية المستدامة إلى إثراء هاتين المناقشتين، وانعكست هذه المشاركة في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية في هذين المجالين. وهناك 664 1 منظمة غير حكومية منتسبة لإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وهي تساند مهمة الإدارة في تعريف الجماهير حول العالم بأعمال المنظمة.

134 - وكانت حقوق الإنسان من المحاور الرئيسية لتركيز الشراكات الخلاقة التي أقيمت مع المجتمع المدني. ومن المقرر، لأول مرة، عقد مؤتمر إدارة شؤون الإعلام السنوي للمنظمات غير الحكومية خارج مقر الأمم المتحدة، حيث سيُعقد في باريس، المدينة التي وُقّع فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واختير موضوع ‘‘التأكيد مجددا على كفالة حقوق الإنسان للجميع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد ستين عاما’’ موضوعا للمناسبة التي ستُقام في أيلول/سبتمبر 2008. وأقام برنامج التوعية المعنون ‘‘المحرقة والأمم المتحدة’’ تعاونا غير مسبوق مع المؤسسات العامة في الترتيب لإجراء أربع حلقات دراسية إقليمية مصممة لتعزيز قدرات الموظفين المحليين في مراكز الأمم المتحدة للإعلام حول العالم للمساعدة على ‘‘تعبئة المجتمع المدني لإحياء ذكرى المحرقة والاضطلاع بالتثقيف بشأنها لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل’’.

135 - وأنشئ برنامج توعية جديدة بعنوان ‘‘في ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي’’ يشارك فيه عدد من جماعات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات الأكاديمية، التي يعد التعاون معها أيضا محورا لتركيز المبادرات التي أطلقت هذا العام لتنشيط الشراكات.

136 - وقد استمر التعاون بين المجتمع المدني والأمم المتحدة في دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ففي مبادرة ‘‘انهض وتكلم مناهضا للفقر’’، عملت مراكز الأمم المتحدة للإعلام مع مكتب حملة الألفية والمجتمع المدني على التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية. وشارك في المبادرة هذه ما يقدر بزهاء 43 مليون شخص.

2 إشراك مجتمع الأعمال

137 - تتزايد أهمية مجتمع الأعمال كشريك في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتصل بالتنمية المستدامة، وبما يشمل تغير المناخ والسلام والنزاعات. فعلى سبيل المثال، استضافت المنظمة في شباط/فبراير 2008 مؤتمر قمة المؤسسات الاستثمارية الثالث المعني بالمخاطر المناخية الذي تعهدت من خلاله الخزانات العامة ومؤسسات الاستثمار وشركات الخدمات المالية باستثمار 10 بلايين دولار على مدى عامين في التكنولوجيات النظيفة.

138 - ويكاد يكون لدى جميع منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها موظفون مخصصون للتعامل مع أوساط الأعمال في طائفة عريضة من مجالات العمل المشترك. إضافة إلى ذلك، يعتبر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، من خلال آلاف مؤسسات الأعمال المشاركة فيه في ما يربو على 120 بلدا، مصدرا لسبل الترويج الهامة لمبادئ الأمم المتحدة في مجتمعات الأعمال على مستوى العالم، ولا سيما في البلدان النامية.

139 - وقد اتخذت الأمم المتحدة خطوات ملموسة لزيادة الفعالية والمساءلة في العلاقة المتنامية بين المنظمة ومؤسسات الأعمال. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أصدرت المنظمة مجموعة ''مبادئ توجيهية بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال'' تنعكس فيها الخبرات المكتسبة على نطاق المنظمة. ويجري أيضا إنشاء موقع شبكي جديد للأمم المتحدة يعنى بمؤسسات الأعمال لتسهيل تحديد الشركاء على نحو أفضل. وإضافة إلى ذلك، صدرت في العام الماضي ''أداة تقييم الشراكات'' ودليل مؤسسات الأعمال لإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة: تقرير 2008/2007.

140 - وسيتطلب تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، تعاونا أكبر وأعمق مع القطاع الخاص. وستتضمن المناسبة الرفيعة المستوى التي سُتقام في أيلول/سبتمبر 2008 بشأن الأهداف الإنمائية، مشاركة مجتمع الأعمال في المناقشات المتعلقة بالخطوات التي يتعين اتخاذها للتعجيل بتحقيق هذه الأهداف. ولا بد

من البحث عن فرص إضافية للتوسع في التعامل مع القطاع الخاص وتعزيز هذا التعامل، وذلك على مستوى المنظمة بوجه عام وأيضا على مستوى فرادى المنظمات والصناديق والبرامج.

الفصل الخامس

خاتمة

141 - تقع الأمم المتحدة عند نقطة تقاطع بعض أهم وأعقد القضايا التي تواجه العالم حاليا. وبإمكان الأمم المتحدة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بفضل شمولية عضويتها وعالمية تأثيرها، إحداث تغيير عالمي إيجابي يجعل من العالم مكانا أكثر أمنا ورخاء وعدلا للجميع. وإنني ملتزم باغتنام هذه الفرصة خلال فترة ولايتي، وبكفالة تعاوننا مع جميع الشركاء، ليس فقط من أجل تحقيق النتائج لصالح أشد الناس حاجة، بل أيضا لمساعدة العالم على التصدي للتهديدات العالمية من خلال تأمين المنافع العالمية. غير أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا إذا أصبحت المساءلة الكاملة مبدأنا في التنظيم ومرشدنا في التنفيذ. ويجب أن نتخذ إجراءات حاسمة لجعل خير البشرية نبراسا لرسالتنا. وفي اعتقادي أن بوسعنا جعل العالم مكانا أفضل للأجيال القادمة، بل ولهذا الجيل. وإنني أتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء على التصدي لهذا التحدي الحاسم الجسيم.

المرفق

الأهداف الإنمائية للألفية، الغايات والمؤشرات، عام 2008:
الجداول الإحصائية

الهدف 1
القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية 1-ألف
تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015

المؤشر 1-1

نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)

(لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة)

المؤشر 1-2

نسبة فجوة الفقر

(لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة)

المؤشر 1-3

حصة الخمس الأفقر من السكان من الاستهلاك القومي

(النسبة المئوية)[أ]

2005	
شمال أفريقيا	6.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.9
شرق آسيا	4.3
جنوب آسيا	7.4
جنوب شرق آسيا	5.7
غرب آسيا	6.2
رابطة الدول المستقلة	7.0
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	8.2

(أ) باستثناء الاقتصادات المرتفعة الدخل طبقا لتعريف البنك الدولي.

الغاية 1 - باء
توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

المؤشر 1-4

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(أ) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(النسبة المئوية)

1997	*2007*[أ]	
2.5	3.3	العالم
3.6	5.5	المناطق النامية
1.4-	2.6	شمال أفريقيا
0.5	3.5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1.4	2.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
7.1	8.5	شرق آسيا
2.2	5.4	جنوب آسيا
2.4	3.6	جنوب شرق آسيا
2.8	2.2	غرب آسيا
5.8-	1.2	أوقيانوسيا
2.9	6.4	رابطة الدول المستقلة
1.3	9.8	رابطة الدول المستقلة، آسيا
3.4	6.1	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
2.2	2.1	المناطق المتقدمة النمو
3.6-	6.4	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
1.8	4.5	أقل البلدان نموا
1.4	4.8	البلدان النامية غير الساحلة
2.0	3.2	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) بيانات أولية.

(ب) الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل

(في عام 2000، بدولارات الولايات المتحدة)

1997	*2007*[أ]	
16 223	20 489	العالم
8 126	11 837	المناطق النامية

2007[أ]	1997	
16 487	14 495	شمال أفريقيا
5 348	4 544	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
19 459	17 906	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
13 667	6 795	شرق آسيا
8 974	6 067	جنوب آسيا
9 789	8 267	جنوب شرق آسيا
25 850	23 022	غرب آسيا
6 733	6 822	أوقيانوسيا
18 465	11 143	رابطة الدول المستقلة
10 982	5 480	رابطة الدول المستقلة، آسيا
20 965	12 739	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
63 292	53 109	المناطق المتقدمة النمو
18 332	11 010	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
3 598	2 775	أقل البلدان نموا
4 842	3 618	البلدان النامية غير الساحلة
18 645	14 963	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 1-5

نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

2007[أ]	2000	1997	
61.7	62.2	62.6	العالم
63.2	64.1	64.8	المناطق النامية
45.9	43.2	43.6	شمال أفريقيا
66.8	67.1	67.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
60.0	59.3	59.0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
71.9	73.9	74.9	شرق آسيا
56.4	57.2	57.6	جنوب آسيا
66.4	66.7	67.2	جنوب شرق آسيا
48.3	47.7	48.1	غرب آسيا
70.0	68.9	68.2	أوقيانوسيا
56.2	53.9	54.9	رابطة الدول المستقلة
58.7	57.3	57.0	رابطة الدول المستقلة، آسيا

	1997	2000	2007[أ]
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	54.3	52.9	55.4
المناطق المتقدمة النمو	56.1	56.6	56.3
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	54.3	52.3	49.8
أقل البلدان نموا	70.5	70.1	69.4
البلدان النامية غير الساحلة	67.7	67.9	68.5
الدول الجزرية الصغيرة النامية	56.2	57.8	58.6

(أ) بيانات أولية.

(ب) الرجال والنساء والشباب 2007[أ]

(النسبة المئوية)

	الرجال	النساء	الشباب
العالم	74.3	49.1	47.8
المناطق النامية	77.1	49.1	48.9
شمال أفريقيا	70.0	22.1	27.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	78.9	55.1	54.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	73.7	47.1	44.4
شرق آسيا	78.4	65.2	63.0
جنوب آسيا	77.6	34.1	41.9
جنوب شرق آسيا	78.2	54.9	47.0
غرب آسيا	69.9	24.9	33.9
أوقيانوسيا	73.8	66.2	56.3
رابطة الدول المستقلة	63.0	50.4	35.0
رابطة الدول المستقلة، آسيا	65.6	52.4	37.4
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	62.1	49.8	33.9
المناطق المتقدمة النمو	63.9	49.0	44.1
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	56.1	44.0	26.6
أقل البلدان نموا	82.2	57.7	58.7
البلدان النامية غير الساحلة	77.7	59.6	57.0
الدول الجزرية الصغيرة النامية	72.1	45.5	42.5

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 1-6

نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)

(النسبة المئوية)

	1997	2007[أ]
العالم	24.2	16.4
المناطق النامية	30.6	20.4
شمال أفريقيا	3.0	1.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	55.5	51.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11.6	8.0
شرق آسيا	18.8	8.7
جنوب آسيا	51.5	31.5
جنوب شرق آسيا	24.1	13.3
غرب آسيا	2.9	5.4
أوقيانوسيا	22.9	21.6
رابطة الدول المستقلة	6.5	1.5
رابطة الدول المستقلة، آسيا	11.0	5.8
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	5.2	0.0
المناطق المتقدمة النمو	0.2	0.1
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	3.8	2.3
أقل البلدان نموا	51.8	47.0
البلدان النامية غير الساحلة	43.5	37.1
الدول الجزرية الصغيرة النامية	18.7	20.3

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 1-7

نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

(أ) الرجال والنساء

(النسبة المئوية)

	1997	2007[أ]
العالم	52.8	49.9
المناطق النامية	64.4	59.9
شمال أفريقيا	35.2	32.9

1997		2007[أ]
76.1	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	71.2
31.4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	33.0
63.2	شرق آسيا	55.7
79.2	جنوب آسيا	75.8
63.4	جنوب شرق آسيا	59.3
37.1	غرب آسيا	29.1
62.3	أوقيانوسيا	68.5
13.9	رابطة الدول المستقلة	15.3
33.4	رابطة الدول المستقلة، آسيا	31.3
8.4	رابطة الدول المستقلة، أوروبا	10.0
11.4	المناطق المتقدمة النمو	9.5
31.6	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	26.4
82.6	أقل البلدان نموا	77.2
70.5	البلدان النامية غير الساحلة	68.7
33.4	الدول الجزرية الصغيرة النامية	36.7

(أ) بيانات أولية.

(ب) الرجال

(النسبة المئوية)

1997		2007[أ]
50.7	العالم	48.7
60.6	المناطق النامية	57.0
31.8	شمال أفريقيا	30.4
70.1	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	64.3
32.1	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	33.3
57.9	شرق آسيا	52.3
75.8	جنوب آسيا	72.9
59.0	جنوب شرق آسيا	56.0
32.3	غرب آسيا	26.2
56.1	أوقيانوسيا	62.7
14.7	رابطة الدول المستقلة	15.7
32.8	رابطة الدول المستقلة، آسيا	30.1
9.2	رابطة الدول المستقلة، أوروبا	10.6
11.6	المناطق المتقدمة النمو	10.3
29.8	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	26.9

1997	2007[أ]
أقل البلدان نمواً	77.8	72.4
البلدان النامية غير الساحلية	67.8	65.7
الدول الجزرية الصغيرة النامية	33.8	37.5

(أ) بيانات أولية.

(ج) النساء

(النسبة المئوية)

1997	2007[أ]
العالم	56.1	51.7
المناطق النامية	70.7	64.4
شمال أفريقيا	46.8	40.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	84.4	80.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	30.1	32.5
شرق آسيا	69.6	60.1
جنوب آسيا	87.5	82.6
جنوب شرق آسيا	69.6	63.8
غرب آسيا	52.9	37.7
أوقيانوسيا	69.4	75.0
رابطة الدول المستقلة	13.1	14.9
رابطة الدول المستقلة، آسيا	34.0	32.6
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	7.6	9.3
المناطق المتقدمة النمو	11.1	8.4
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	33.9	25.7
أقل البلدان نمواً	89.1	83.9
البلدان النامية غير الساحلية	73.9	72.4
الدول الجزرية الصغيرة النامية	32.7	35.4

(أ) بيانات أولية.

الغاية 1 - جيم
تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015

المؤشر 1-8

عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

	1990	*2006*
المناطق النامية	33	26
شمال أفريقيا	11	6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	32	28
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	13	8
شرق آسيا	17	7
جنوب آسيا	54	46
جنوب شرق آسيا	37	25
غرب آسيا	14	13
أوقيانوسيا	-	-

(ب) حسب نوع الجنس[أ]

(النسبة المئوية)

	الفتيان	*الفتيات*	*نسبة الفتيان إلى الفتيات*
المناطق النامية	27	27	1.00
شمال أفريقيا	7	6	1.16
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	29	27	1.07
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9	9	1.00
شرق آسيا	10	11	0.91
جنوب آسيا	41	42	0.98
جنوب شرق آسيا	26	26	1.00
غرب آسيا	14	14	1.00
أوقيانوسيا	-	-	-
أوقيانوسيا	27	27	1.00

(أ) 1998-2006.

المؤشر 1-9

نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية[أ]

(النسبة المئوية)

	1992-1990	*2003-2001*
المناطق النامية	20	17
شمال أفريقيا	4	4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	33	31
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	13	10
شرق آسيا	16	12
جنوب آسيا	25	21
جنوب شرق آسيا	18	12
غرب آسيا	6	9
أوقيانوسيا	15	12
رابطة الدول المستقلة	7[ب]	7
رابطة الدول المستقلة، آسيا	16[ب]	20
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	4[ب]	3
المناطق المتقدمة النمو	< 2.5[ب]	< 2.5
أقل البلدان نموا	22	19
البلدان النامية غير الساحلة	38	36
الدول الجزرية الصغيرة النامية	23	19

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة, والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2006.

(ب) تشير البيانات إلى الفترة 1993-1995.

الهدف 2

تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية 2 - ألف

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015

المؤشر 2-1

صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

(أ) المجموع[أ]

2006	*2000*	*1991*	
88.5	84.9	82.0	العالم
87.5	83.3	79.6	المناطق النامية
95.0	91.3	82.8	شمال أفريقيا
70.7	58.0	53.5	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
95.5	94.4	86.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
94.3	99.1	98.0	شرق آسيا
89.8	80.1	71.9	جنوب آسيا
95.0	94.3	95.6	جنوب شرق آسيا
88.3	84.8	80.4	غرب آسيا
-	-	-	أوقيانوسيا
93.3	89.9	90.0	رابطة الدول المستقلة
93.9	92.4	88.3	رابطة الدول المستقلة، آسيا
92.8	88.0	90.8	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
96.4	97.4	97.9	المناطق المتقدمة النمو
74.9	60.2	53.0	أقل البلدان نموا
76.3	63.0	53.7	البلدان النامية غير الساحلية
75.1	81.5	67.3	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) عدد المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية بين كل 100 طفل بلغوا سن القيد في التعليم الابتدائي وتتفق المعدلات مع سنوات الدراسة المنتهية في السنوات المعروضة.

(ب) حسب نوع الجنس[أ]

	الفتيان	الفتيات	الفتيان	الفتيات	الفتيان	الفتيات
العالم	87.2	76.7	87.7	81.9	89.9	87.0
المناطق النامية	85.7	73.3	86.4	79.9	89.1	85.8
شمال أفريقيا	89.7	75.5	94.0	88.4	96.8	93.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	57.5	49.5	61.3	54.7	73.5	67.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	87.5	86.3	95.1	93.6	95.3	95.7
شرق آسيا	100.0	97.3	98.5	99.8	94.0	94.7
جنوب آسيا	85.7	57.0	86.7	73.0	92.0	87.3
جنوب شرق آسيا	97.8	94.0	95.5	93.0	95.8	94.1
غرب آسيا	87.0	73.3	89.1	80.4	91.7	84.8
أوقيانوسيا	-	-	-	-	-	-
رابطة الدول المستقلة	90.2	89.8	90.3	89.6	93.3	93.2
رابطة الدول المستقلة، آسيا	88.6	88.0	92.6	92.2	94.5	93.3
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	91.0	90.6	88.5	87.5	92.4	93.1
المناطق المتقدمة النمو	97.7	98.1	97.5	97.4	96.0	96.8
أقل البلدان نموا	58.6	47.2	63.7	56.7	77.7	72.1
البلدان النامية غير الساحلية	58.2	49.2	67.4	58.5	79.0	73.6
الدول الجزرية الصغيرة النامية	63.6	71.1	82.8	80.1	76.2	74.0

(أ) عدد المقيدين في المدارس الابتدائية والثانوية بين كل 100 طفل بلغوا سن القيد في التعليم الابتدائي وتتفق المعدلات مع سنوات الدراسة المنتهية في السنوات المعروضة.

المؤشر 2-2

نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف النهائي من التعليم الابتدائي[أ]

	1999			2006		
	المجموع	الفتيان	الفتيات	المجموع	الفتيان	الفتيات
العالم	82.1	84.8	79.2	86.3	88.2	84.4
المناطق النامية	79.4	82.6	75.9	84.7	86.9	82.5
شمال أفريقيا	86.6	90.4	82.6	91.9	94.0	89.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	49.0	53.1	45.0	59.8	64.7	54.9

	2006			1999		
	المجموع	الفتيان	الفتيات	المجموع	الفتيان	الفتيات
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	96.6	96.1	97.1	100.4	99.7	101.1
شرق آسيا	101.7	101.4	102.0	98.1	98.5	97.8
جنوب آسيا	68.8	75.3	61.7	81.3	83.9	78.5
جنوب شرق آسيا	89.2	89.9	88.4	95.4	95.4	95.4
غرب آسيا	80.4	86.8	73.8	88.9	94.3	83.2
أوقيانوسيا	62.8	65.7	59.7	66.1	69.9	62.1
رابطة الدول المستقلة	96.0	96.4	95.5	98.3	98.5	98.1
رابطة الدول المستقلة، آسيا	95.7	96.2	95.1	100.9	101.7	100.0
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	96.1	96.5	95.6	96.4	96.1	96.7
المناطق المتقدمة النمو	99.2	98.6	99.9	97.0	96.5	97.5
أقل البلدان نموا	47.2	51.2	43.1	57.2	60.9	53.4
البلدان النامية غير الساحلية	53.1	58.4	47.8	61.0	65.3	56.6
الدول الجزرية الصغيرة النامية	73.9	73.9	74.0	73.3	73.4	73.1

(أ) تتفق معدلات إتمام التعليم الابتدائي مع سنوات الدراسة المنتهية في السنوات التي قدمت عنها بيانات. ويحسب معدل إتمام التعليم الابتدائي باستعمال إجمالي عدد المقيدين في الصف النهائي من التعليم الابتدائي المعّرف، كما يلي: "مجموع عدد الملتحقين الجدد بالصف النهائي للتعليم الابتدائي، بصرف النظر عن السن، معبرا عنه بالنسبة المئوية من السكان الذين بلغوا السن المفترضة للالتحاق بالصف النهائي" Global Education Digest 2004 Comparing Education Statistics Across the World، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، معهد الإحصاء، 2004، المرفق باء، الصفحة 148.

المؤشر 2-3

معـــدل الإلمـــام بـالقراءة والكتابـة لـدى النـساء والرجـال الـذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

(أ) المجموع

(النسبة المئوية)

2007	*2004-1995 (أ)*	*1994-1985 (أ)*	
89.1	87.0	83.5	العالم
87.2	84.6	80.2	المناطق النامية
86.5	79.4	68.4	شمال أفريقيا
72.1	70.2	64.4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
97.0	96.2	93.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
99.2	98.9	94.5	شرق آسيا
79.9	72.8	60.6	جنوب آسيا
95.6	96.1	94.5	جنوب شرق آسيا
92.8	91.7	88.6	غرب آسيا
70.6	73.1	72.9	أوقيانوسيا
99.7	99.7	99.7	رابطة الدول المستقلة
99.6	99.6	99.6	رابطة الدول المستقلة، آسيا
99.7	99.7	99.7	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
99.4	99.4	99.4	المناطق المتقدمة النمو
68.0	64.7	55.5	أقل البلدان نموا
70.4	67.8	60.8	البلدان النامية غير الساحلية
89.8	87.8	86.9	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) تحسب المعدلات الإقليمية على أساس متوسط مرجح لآخر نقطة قياس متوافرة مسجلة لكل بلد أو إقليم في الفترة المرجعية. واستُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان التي لا تتوافر بيانات بشأنها.

(ب) حسب نوع الجنس[أ]

(النسبة المئوية)

2007		2004-1995		1994-1985		
النساء	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*	*النساء*	*الرجال*	
86.8	91.3	83.8	90.2	79.2	87.8	العالم
84.6	89.8	80.8	88.3	75.0	85.3	المناطق النامية
82.2	90.8	73.3	85.3	58.6	77.8	شمال أفريقيا
67.3	77.2	65.0	76.0	58.6	70.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
97.4	96.5	96.7	95.7	94.2	93.2	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
99.1	99.4	98.5	99.2	91.8	97.1	شرق آسيا
75.0	84.5	64.5	80.6	49.1	71.5	جنوب آسيا
95.8	95.3	96.0	96.3	93.5	95.4	جنوب شرق آسيا
89.3	96.1	87.9	95.5	82.9	93.9	غرب آسيا
71.5	69.8	71.1	75.0	70.7	75.0	أوقيانوسيا
99.7	99.7	99.7	99.7	99.7	99.7	رابطة الدول المستقلة
99.6	99.6	99.6	99.6	99.6	99.6	رابطة الدول المستقلة، آسيا
99.8	99.7	99.8	99.7	99.8	99.7	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
99.3	99.4	99.4	99.4	99.4	99.5	المناطق المتقدمة النمو
62.9	73.4	58.3	71.5	48.5	63.0	أقل البلدان نموا
64.7	76.5	61.9	74.3	55.8	66.3	البلدان النامية غير الساحلية
91.3	88.4	88.9	86.8	87.2	86.6	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) تحسب المعدلات الإقليمية على أساس متوسط مرجح لآخر نقطة قياس متوافرة مسجلة لكل بلد أو إقليم في الفترة المرجعية. واستُخدمت تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بالنسبة للبلدان التي لا تتوافر بيانات بشأنها.

الهدف 3

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية 3 - ألف

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويُفضّل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة إلى جميع مراحل التعليم في تاريخ لا يتجاوز عام 2015.

المؤشر 3-1

نسبة الفتيات إلى الفتيان في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي

(أ) التعليم الابتدائي[أ]

2006	*2000*	*1991*	
0.95	0.92	0.89	العالم
0.94	0.92	0.87	المناطق النامية
0.93	0.91	0.82	شمال أفريقيا
0.89	0.85	0.83	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
0.97	0.97	0.97	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0.99	1.01	0.94	شرق آسيا
0.95	0.84	0.77	جنوب آسيا
0.97	0.97	0.97	جنوب شرق آسيا
0.91	0.88	0.83	غرب آسيا
0.89	0.90	0.90	أوقيانوسيا
0.99	0.99	0.99	رابطة الدول المستقلة
0.98	0.99	0.99	رابطة الدول المستقلة، آسيا
1.00	0.99	1.00	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
1.00	0.99	0.99	المناطق المتقدمة النمو
0.90	0.86	0.79	أقل البلدان نموا
0.90	0.83	0.82	البلدان النامية غير الساحلية
0.95	0.95	0.96	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) باستخدام معدلات القيد الإجمالي.

(ب) التعليم الثانوي[أ]

نسبة الفتيات إلى الفتيان (معدلات القيد الإجمالي)

2006	*2000*	*1991*	
0.95	0.93	-	العالم
0.94	0.90	-	المناطق النامية
0.99	0.95	0.79	شمال أفريقيا
0.80	0.82	-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1.07	1.07	1.09	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
1.01	0.97	-	شرق آسيا
0.85	0.77	0.60	جنوب آسيا
1.02	0.98	0.90	جنوب شرق آسيا
0.84	0.80	-	غرب آسيا
0.88	0.91	0.82	أوقيانوسيا
0.97	1.00	1.03	رابطة الدول المستقلة
0.96	0.97	0.98	رابطة الدول المستقلة، آسيا
0.98	1.02	1.06	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
1.00	1.01	1.01	المناطق المتقدمة النمو
0.82	0.82	-	أقل البلدان نموا
0.83	0.86	0.85	البلدان النامية غير الساحلية
1.03	1.04	1.05	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) باستخدام معدلات القيد الإجمالي.

(ج) التعليم العالي[أ]

2006	*2000*	*1991*	
1.06	0.96	-	العالم
0.93	0.78	-	المناطق النامية
1.00	0.68	0.54	شمال أفريقيا
0.68	0.62	-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
1.16	1.13	-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0.93	0.55	-	شرق آسيا
0.76	0.67	-	جنوب آسيا
0.98	0.95	0.83	جنوب شرق آسيا
0.90	0.82	-	غرب آسيا
0.86	0.68	-	أوقيانوسيا

2006	*2000*	*1991*	
1.29	1.21	1.16	رابطة الدول المستقلة
1.07	0.90	1.04	رابطة الدول المستقلة، آسيا
1.33	1.27	1.20	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
1.28	1.20	1.07	المناطق المتقدمة النمو
0.62	0.65	-	أقل البلدان نموا
0.83	0.75	0.86	البلدان النامية غير الساحلية
1.54	1.21	-	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) باستخدام معدلات القيد الإجمالي.

المؤشر 3-2

حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي

(النسبة المئوية)

2006	*2000*	*1995*	*1990*	
39.0	37.7	36.5	35.5	العالم
21.3	19.3	21.0	20.9	شمال أفريقيا
30.8	28.5	26.9	25.3	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
42.3	40.5	38.6	36.4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
41.1	39.6	38.8	38.0	شرق آسيا
18.6	16.7	14.9	13.2	جنوب آسيا
37.8	38.6	37.1	37.7	جنوب شرق آسيا
20.3	19.2	17.6	17.0	غرب آسيا
36.4	35.8	34.7	33.2	أوقيانوسيا
51.4	50.4	49.6	49.2	رابطة الدول المستقلة
47.9	46.2	45.3	44.7	رابطة الدول المستقلة، آسيا
52.2	51.2	50.5	50.1	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
46.3	45.3	44.5	43.3	المناطق المتقدمة النمو

المؤشر 3-3

نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية(أ)

(النسبة المئوية)

2008	*2002*	*1997*	*1990*	
18.0	13.8	11.4	12.8	العالم
16.5	12.1	10.1	10.4	المناطق النامية

2008	*2002*	*1997*	*1990*	
8.3	2.2	1.8	2.6	شمال أفريقيا
17.3	12.0	9.0	7.2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
22.2	15.7	12.4	11.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
19.8	20.2	19.3	20.2	شرق آسيا
12.9	4.9	5.9	5.7	جنوب آسيا
17.4	13.9	10.8	10.4	جنوب شرق آسيا
9.1	5.2	3.0	4.6	غرب آسيا
2.5	2.4	1.6	1.2	أوقيانوسيا
13.9	8.6	6.2	-	رابطة الدول المستقلة
13.9	8.8	7.0	-	رابطة الدول المستقلة، آسيا
13.9	8.4	5.4	-	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
22.6	19.1	15.6	16.3	المناطق المتقدمة النمو
17.0	10.4	7.3	7.3	أقل البلدان نموا
18.6	10.7	6.6	14.0	البلدان النامية غير الساحلية
21.0	14.2	11.3	15.2	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) المجالس التشريعية أو مجالس النواب فقط.

(ب) في 31 كانون الثاني/يناير 2008.

الهدف 4

تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية 4 - ألف

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015

المؤشر 4-1

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة[أ]

2006	2000	1990	
72	80	93	العالم
80	88	103	المناطق النامية
35	48	82	شمال أفريقيا
157	167	184	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
27	35	55	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
24	36	45	شرق آسيا
81	94	120	جنوب آسيا
35	47	77	جنوب شرق آسيا
40	47	69	غرب آسيا
66	73	85	أوقيانوسيا
30	41	47	رابطة الدول المستقلة
47	64	79	رابطة الدول المستقلة، آسيا
17	23	27	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
6	8	11	المناطق المتقدمة النمو
15	19	30	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) وفيات الأطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر لكل 000 1 مولود حي.

المؤشر 4-2

معدل وفيات الرضع[أ]

1990	2000	2006	
64	55	49	العالم
70	60	54	المناطق النامية
62	39	30	شمال أفريقيا
109	100	94	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
43	29	22	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
36	29	20	شرق آسيا
86	69	61	جنوب آسيا
53	35	27	جنوب شرق آسيا
54	38	32	غرب آسيا
62	54	49	أوقيانوسيا
39	34	26	رابطة الدول المستقلة
64	54	40	رابطة الدول المستقلة، آسيا
22	20	15	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
9	6	5	المناطق المتقدمة النمو
23	16	13	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) عدد وفيات الأطفال قبل بلوغهم سنة واحدة من العمر لكل 000 1 مولود حي.

المؤشر 4-3

نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة[أ]

1990	2000	2006	
72	72	80	العالم
71	69	78	المناطق النامية
84	93	96	شمال أفريقيا
56	55	72	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
76	92	93	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
98	85	93	شرق آسيا
57	57	66	جنوب آسيا
72	81	82	جنوب شرق آسيا
79	87	88	غرب آسيا
70	68	70	أوقيانوسيا

	1990	2000	2006
رابطة الدول المستقلة	85	97	97
رابطة الدول المستقلة، آسيا	-	96	95
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	85	97	99
المناطق المتقدمة النمو	84	91	93
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	91	93	93

(أ) النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهراً الذين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح المضاد للحصبة.

الهدف 5
تحسين الصحة النفاسية

الغاية 5 - ألف
تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة بين 1990 و 2015

المؤشر 5-1

معدل الوفيات النفاسية(أ)

	1990	2006
العالم	430	400
المناطق النامية	480	450
شمال أفريقيا	250	160
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	920	900
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	180	130
شرق آسيا	95	50
جنوب آسيا	620	490
جنوب شرق آسيا	450	300
غرب آسيا	190	160
أوقيانوسيا	550	430
رابطة الدول المستقلة	58	51
المناطق المتقدمة النمو	11	9

2006	*1990*	
870	900	أقل البلدان نموا

(أ) الوفيات النفاسية لكل 000 100 من المواليد الأحياء.

المؤشر 5-2

نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة

(النسبة المئوية)

حوالي عام 2006	*حوالي عام 1990*	
62	49	العالم
61	47	المناطق النامية
79	45	شمال أفريقيا
47	42	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
86	68	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(أ)
98	71	شرق آسيا
40	27	جنوب آسيا
73	48	جنوب شرق آسيا
75	60	غرب آسيا
-	-	أوقيانوسيا
98	96	رابطة الدول المستقلة
97	92	رابطة الدول المستقلة، آسيا
99	99	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
-	-	المناطق المتقدمة النمو
98	99	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(أ) فقط الولادات التي تجري في مؤسسات الرعاية الصحية.

الغاية 5 - باء
تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015

المؤشر 5-3

معدل استخدام وسائل منع الحمل[أ]

(النسبة المئوية)

	1990	2005
العالم	52,8	62,2
المناطق النامية	50,2	61,2
شمال أفريقيا	44,0	59,8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	12,0	20,6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	62,0	71,5
شرق آسيا	77,5	86,4
جنوب آسيا	38,5	52,7
جنوب شرق آسيا	47,9	58,3
غرب آسيا	43,3	54,8
أوقيانوسيا	-	28.8[ب]
رابطة الدول المستقلة	61.2[ج]	67,0
رابطة الدول المستقلة، آسيا	54.5[ج]	56,8
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	63,4	71,3
المناطق المتقدمة النمو	66,5	67,3
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	56,0	55,3
اقل البلدان نموا	16,1	30,3
البلدان النامية غير الساحلية	22,6	32,2
الدول الجزرية الصغيرة النامية	46,8	52,9

(أ) معدلات النساء المتزوجات أو المرتبطات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ويستخدمن وسائل منع الحمل.

(ب) بيانات عام 2000.

(ج) بيانات عام 1995.

المؤشر 5-4

معدل الولادات لدى المراهقات[أ]

	1990	2005
العالم	61,0	48,6

2005	1990	
53,1	66,5	المناطق النامية
31,5	42,9	شمال أفريقيا
118,9	130,6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
73,1	77,4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
5,0	21,3	شرق آسيا
53,7	90,1	جنوب آسيا
40,4	50,4	جنوب شرق آسيا
50,2	63,6	غرب آسيا
63,5	82,3	أوقيانوسيا
28,4	52,1	رابطة الدول المستقلة
28,9	44,8	رابطة الدول المستقلة، آسيا
28,1	55,2	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
23,6	34,7	المناطق المتقدمة النمو
29,0	48,2	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
117,6	129,3	اقل البلدان نموا
105,3	104,5	البلدان النامية غير الساحلية
69,7	80,4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) الولادات لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة لكل 1 000 امرأة.

المؤشر 5-5

تغطية الرعاية السابقة للولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل)

(أ) زيارة واحدة على الأقل[أ]

(النسبة المئوية)

حوالي عام 2005	حوالي عام 1990	
75	55	العالم
74	54	المناطق النامية
70	47	شمال أفريقيا
75	68	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
95	77	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-	-	شرق آسيا
65	39	جنوب آسيا
93	71	جنوب شرق آسيا

	حوالي عام 1990	حوالي عام 2005
غرب آسيا	54	76
أوقيانوسيا	-	-
رابطة الدول المستقلة، آسيا	89	98

(أ) معدلات النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة ممن تلقين رعاية سابقة للولادة أثناء الحمل تحت إشراف موظف صحة من ذوي المهارة مرة واحدة على الأقل.

المؤشر 5-6

الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة[أ]

(النسبة المئوية)

	1995	2005
شمال أفريقيا	16,3	10,4
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	25,7	24,1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	12,4	10,5
جنوب آسيا	19,1	14,8
جنوب شرق آسيا	12,8	11,1
غرب آسيا	16,4	12,2
رابطة الدول المستقلة	15,0	13.9[ب]
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	14.7	15.0

(أ) بين النساء المتزوجات اللواتي في سن الإنجاب (أي اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة).

(ب) تتعلق أحدث البيانات المتوافرة بعام 2000 تقريباً.

الهدف 6

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية 6 - ألف
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 والبدء بعكس مساره اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر 6-1

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

(النسبة المئوية)

	1990		*2002*		*2007*	
	تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*	*تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)*	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*	*تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الكبار (15-49)*	*المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فوق سن 15 عاما*
المناطق النامية	0,3	51	1,0	57	0,9	58
شمال أفريقيا	<0,1	20	<0,1	27	0,1	29
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2,1	54	5,4	59	4,9	59
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,2	27	0,5	35	0,6	35
شرق آسيا	<0,1	19	0,1	26	0,1	28
جنوب آسيا	<0,1	35	0,3	38	0,3	38
جنوب شرق آسيا	0,2	15	0,4	32	0,4	34
غرب آسيا	<0,1	41	0,1	46	0,1	47
أوقيانوسيا	<0,1	27	0,4	36	1,3	39
رابطة الدول المستقلة، آسيا	<0,1	10	<0,1	21	0,1	25
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	<0,1	- [أ]	0,7	27	1,2	31
المناطق المتقدمة النمو	0,2	14	0,3	21	0,3	23

(أ) لا تتوافر أي بيانات: لم تظهر الأوبئة في هذه المنطقة إلا منذ عهد قريب ولا تتوافر بيانات عن سنوات سابقة.

المؤشر 6-2

استخدام الرفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية[أ]، 2000-2006[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية لمن استخدموا رفالات في آخر اتصال جنسي ينطوي على مخاطرة عالية
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	35	31	24	46
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11	47	-	-
جنوب آسيا	1	22	2	38
رابطة الدول المستقلة، آسيا	3	52	-	-

(أ) معدلات الشابات والشبان ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة الذين أفادوا باستعمال الرفالات أثناء اتصال جنسي مع شريك جنسي غير منتظم أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية، بين أولئك الذين كان لديهم شريك من هذا النوع أثناء الأشهر الإثني عشر الماضية.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

المؤشر 6-3

نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ممن لديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[أ]، 2000-2006[ب]

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة
المناطق النامية	62	26	-	-
شمال أفريقيا	3	8	-	-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	39	25	24	30
جنوب آسيا	3	23	2	43
جنوب شرق آسيا	4	23	-	-
رابطة الدول المستقلة وأوروبا	10	24	-	-

	النساء		الرجال	
	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة	عدد البلدان التي تغطيها الدراسات الاستقصائية	النسبة المئوية ممن لديهم معرفة شاملة
رابطة الدول المستقلة، آسيا	7	20	-	-
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	7	19	2	6

(أ) معدلات الشابات والشبان الذين لديهم إلمام بالطريقتين الرئيسيتين لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي (وهما استخدام الرفالات والاقتصار على شريك واحد مخلص غير مصاب)، والذين يرفضون التصوّرين الخاطئين الشائعين على الصعيد المحلي ويعرفون أن الإيدز يمكن أن ينتقل إليهم من شخص يبدو بصحة جيدة.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

المؤشر 6-4

نسبة التحاق اليتامى (الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 عاما) إلى غير اليتامى بالمدارس[أ]، 2000-2006[ب]

	عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات	نسبة التحاق اليتامى إلى غير اليتامى بالمدارس
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	40	0.81

(أ) نسبة الملتحقين حاليا بالمدارس من الأطفال بين سن 10 و 14 سنة الذين توفي آباؤهم وأمهاتهم البيولوجيون، إلى معدل الملتحقين حاليا بالمدارس من الأطفال بين سن 10 و 14 سنة الذين لا زال آباؤهم وأمهاتهم على قيد الحياة، والذين يعيشون حاليا مع أحد آبائهم البيولوجيين على الأقل.

(ب) تتعلق البيانات بآخر سنة تتوافر عنها بيانات خلال الفترة المحددة.

الغاية 6 - باء
تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع مَن يحتاجونه.

المؤشر 6-5

نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة[أ]

(النسبة المئوية)

2007	*2006*	
31	22	المناطق النامية
32	24	شمال أفريقيا
30	21	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
62	57	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
18	18	شرق آسيا
16	10	جنوب آسيا
44	32	جنوب شرق آسيا
38	25	أوقيانوسيا
14	9	رابطة الدول المستقلة

(أ) الذين يتلقون علاجا بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة.

الغاية 6 - جيم
وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والبدء بعكس مساره اعتبارا من ذلك التاريخ

المؤشر 6-6

معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات المرتبطة بها

(لا تتوافر بيانات عالمية أو إقليمية)

المؤشر 6-7

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات[أ]

(النسبة المئوية)

7	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36 بلداً)
2	جنوب شرق آسيا (5 بلدان)

(أ) 2000-2006.

المؤشر 6-8

نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالحمى الذي يعالجون بالعقاقير المناسبة المضادة للملاريا

(النسبة المئوية)

المناطق النامية (49 بلدا)	20
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (38 بلدا)	36
جنوب شرق آسيا (5 بلدان)	2

المؤشر 6-9

معدلات الإصابة والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل

(أ) الإصابة

(عدد حالات الإصابة الجديدة بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

1990	*2000*	*2006*
العالم	123	127	128
المناطق النامية	150	150	151
شمال أفريقيا	54	50	44
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	157	253	291
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	99	67	53
شرق آسيا	119	105	100
جنوب آسيا	172	168	165
جنوب شرق آسيا	271	229	210
غرب آسيا	54	43	38
أوقيانوسيا	201	191	183
رابطة الدول المستقلة	48	104	105
رابطة الدول المستقلة، آسيا	60	104	117
رابطة الدول المستقلة، أوروبا	44	104	101
المناطق المتقدمة النمو	25	19	15
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	61	84	76

(ب) الانتشار

(عدد حالات الإصابة الجديدة بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

1990	*2000*	*2006*
العالم	293	268	214

2006	*2000*	*1990*	
256	324	369	المناطق النامية
45	52	60	شمال أفريقيا
521	493	352	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
67	94	152	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
197	266	319	شرق آسيا
287	435	529	جنوب آسيا
264	333	475	جنوب شرق آسيا
51	63	92	غرب آسيا
371	470	590	أوقيانوسيا
124	152	78	رابطة الدول المستقلة
140	138	100	رابطة الدول المستقلة، آسيا
118	156	71	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
15	22	29	المناطق المتقدمة النمو
84	123	101	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(ج) الوفيات

(عدد الوفيات بين كل 000 100 من السكان باستثناء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية)

2006	*2000*	*1990*	
22	26	27	العالم
26	32	34	المناطق النامية
4	4	5	شمال أفريقيا
59	55	39	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
6	9	13	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
15	20	24	شرق آسيا
29	40	44	جنوب آسيا
31	46	65	جنوب شرق آسيا
6	6	8	غرب آسيا
34	42	52	أوقيانوسيا
16	17	8	رابطة الدول المستقلة
17	15	9	رابطة الدول المستقلة، آسيا
15	17	8	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
2	2	3	المناطق المتقدمة النمو
11	11	9	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

المؤشر 6-10

نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة

(أ) لحالات الجديدة التي اكتشفت في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقبة المباشرة)

معدل اكتشاف الحالات باختبار المسحة في إطار الدورات العلاجية القصيرة الخاضعة للمراقبة: النسبة المئوية)

2006	*2000*	
61	28	العالم
62	29	المناطق النامية
88	85	شمال أفريقيا
45	35	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
69	40	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
78	30	شرق آسيا
63	14	جنوب آسيا
54	34	جنوب شرق آسيا
26	12	أوقيانوسيا
51	12	رابطة الدول المستقلة
55	36	رابطة الدول المستقلة، آسيا
49	4	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
57	22	المناطق المتقدمة النمو
78	13	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

(ب) المرضى الذين تحقق شفاؤهم في إطار دورة علاجية قصيرة خاضعة للمراقب المباشرة

2005	*2000*	
85	82	العالم
85	82	المناطق النامية
82	88	شمال أفريقيا
76	72	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
79	81	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
94	94	شرق آسيا
86	83	جنوب آسيا
89	86	جنوب شرق آسيا
81	80	غرب آسيا
75	76	أوقيانوسيا
66	76	رابطة الدول المستقلة
75	78	رابطة الدول المستقلة، آسيا

2005	2000	
59	68	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
73	76	المناطق المتقدمة النمو
83	85	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا

الهدف 7
كفالة الاستدامة البيئية

الغاية 7 - ألف
إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس الاتجاه المتمثل بفقدان الموارد البيئية

المؤشر 7-1

مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات[أ]

(النسبة المئوية)

2005	2000	1999	
31,3	30,6	31,3	العالم
1,3	1,5	1,3	شمال أفريقيا
29,2	27,3	29,2	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
49,9	47,2	49,9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
23,4	24,9	23,4	منطقة البحر الكاريبي
50,3	47,5	50,3	أمريكا اللاتينية
16,5	18,1	16,5	شرق آسيا
14,0	14,3	14,0	جنوب آسيا
56,3	49,9	56,3	جنوب شرق آسيا
3,3	3,4	3,3	غرب آسيا
68,3	65,0	68,3	أوقيانوسيا
38,6	38,7	38,6	رابطة الدول المستقلة
3,9	3,9	3,9	رابطة الدول المستقلة، آسيا
46.7	46.7	46.6	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
30.7	30.8	30.4	المناطق المتقدمة النمو

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرر عام 2006 (A/61/1).

المؤشر 7-2

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، المجموع ونصيب الفرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)

(أ) المجموع[أ]

	مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)			
	1990	*1995*	*2000*	*2005*[ب]
العالم	21 345	22 188	23 605	27 661
المناطق المتقدمة النمو	10 812	11 063	11 650	12 026
المناطق النامية	6 695	8 596	9 614	13 096
شمال أفريقيا	227	280	377	437
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	461	486	549	652
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1 048	1 157	1 287	1 408
شرق آسيا	2 923	3 869	3 895	6 132
جنوب آسيا	989	1 307	1 651	2 044
جنوب شرق آسيا	419	674	808	1 183
غرب آسيا	622	817	1 039	1 229
أوقيانوسيا	6	6	7	10
رابطة الدول المستقلة[ج]	3 181	2 354	2 132	2 293
رابطة الدول المستقلة، آسيا[ج]	481	347	327	391
رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ج]	2 700	2 007	1 805	1 902
بلدان المرفق الأول[د][هـ]	11 638	11 872	12 594	13 007

(ب) نصيب الفرد (بالأطنان المترية)

	مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)			
	1990	*1995*	*2000*	*2005*[ب]
العالم	4.1	3.9	3.9	4.3
المناطق المتقدمة النمو	11.8	11.5	11.8	11.9
المناطق النامية	1.6	1.9	2.0	2.5
شمال أفريقيا	1.9	2.2	2.7	2.9

	مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)			
	1990	1995	2000	2005[ب]
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.9	0.8	0.8	0.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.4	2.4	2.5	2.5
شرق آسيا	2.4	3.0	2.9	4.4
جنوب آسيا	0.8	1.0	1.1	1.3
جنوب شرق آسيا	1.0	1.4	1.6	2.1
غرب آسيا	4.6	5.3	5.9	6.3
أوقيانوسيا	1.0	0.9	1.0	1.2
رابطة الدول المستقلة[ج]	11.2	8.3	7.6	8.2
رابطة الدول المستقلة، آسيا[ج]	7.1	5.0	4.6	5.3
رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ج]	12.5	9.3	8.6	9.3
بلدان المرفق الأول[د][هـ]	12.0	11.8	12.2	12.2

(ج) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) (بالكيلوغرامات)

	مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)			
	1990	1995	2000	2005[ب]
العالم	0,48	55,0	50,0	49,0
المناطق المتقدمة النمو	0,47	45,0	40,0	38,0
المناطق النامية	0,65	64,0	59,0	62,0
شمال أفريقيا	0,46	51,0	60,0	57,0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0,57	56,0	54,0	50,0
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0,34	32,0	31,0	30,0
شرق آسيا	1,45	17,1	87,0	91,0
جنوب آسيا	0,59	0,62	0,61	0,55
جنوب شرق آسيا	0,41	0,45	0,48	0,55
غرب آسيا	0,56	0,60	0,66	0,63
أوقيانوسيا	0,33	0,25	0,26	0,38
رابطة الدول المستقلة[ج]	1,48	1,49	1,25	0,97

	مجموع الانبعاثات (بملايين الأطنان المترية)			
	1990	*1995*	*2000*	*2005*[ب]
رابطة الدول المستقلة، آسيا[ج]	2,28	2,16	1,68	1,30
رابطة الدول المستقلة، أوروبا[ج]	1,40	1,42	1,20	0,93
بلدان المرفق الأول[د][هـ]	51,0	48,0	43,0	40,0

(أ) مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري ويشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن: استهلاك الوقود الصلب واستهلاك الوقود السائل واستهلاك وقود الغاز؛ وإنتاج الأسمنت؛ واشتعال الغاز (مركز تحليل معلومات غاز ثاني أكسيد الكربون - التابع للولايات المتحدة).

(ب) بيانات أوّلية.

(ج) تظهر أعمدة عام 1990 بيانات عام 1992.

(د) استنادا إلى جرد الانبعاثات الوطنية السنوي لبلدان المرفق الأول (باستثناء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس المدرجة في رابطة الدول المستقلة) التي ترفع تقاريرها إلى اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ، ولا توجد أي التزامات إبلاغ سنوية على البلدان غير المدرجة في المرفق الأول.

(هـ) تستثني انبعاثات غازات الدفيئة/عمليات إزالتها، والانبعاثات الناجمة عن تغيير استخدام الأراضي والغابات.

المؤشر 7-3

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (بأطنان المواد المستهلكة للأوزون)

1990	*2000*	*2006*	
247 501	212 466	71 269	المناطق النامية
6 203	8 129	2 586	شمال أفريقيا
23 449	9 561	2 425	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
76 048	31 087	11 527	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
103 217	105 762	38 040	شرق آسيا
3 338	28 161	7 598	جنوب آسيا
21 108	16 809	4 608	جنوب شرق آسيا
11 435	11 855	4 272	غرب آسيا
47	129	14	أوقيانوسيا
139 454	27 585	1 494	رابطة الدول المستقلة
2 738	928	193	رابطة الدول المستقلة، آسيا
136 716	26 657	1 301	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
826 801	24 060	10 528	المناطق المتقدمة النمو[أ]

	1990	2000	2006
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	6 239	966	373
أقل البلدان نموا	1 463	4 766	1 706
البلدان النامية غير الساحلية	3 354	2 386	799
الدول الجزرية الصغيرة النامية	7 162	2 125	1 043

(أ) تشمل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا.

المؤشر 7-4

نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة

(النسبة المئوية)

	1990	2000	2004
المجموع	81	72	75
المستغلة بشكل كامل	50	47	52
غير المستغلة على نحو كافٍ والمستغلة باعتدال	31	25	23

المؤشر 7-5

نسبة مجموع الموارد المائية المستخدمة(أ) حوالي عام 2000

	2000
المناطق النامية	6.75
شمال أفريقيا	76.60
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2.16
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.44
شرق آسيا	21.87
جنوب آسيا	26.61
جنوب شرق آسيا	4.68
غرب آسيا	47.42
أوقيانوسيا	0.02
رابطة الدول المستقلة	5.62
المناطق المتقدمة النمو	9.10
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا	11.10
أقل البلدان نموا	3.45

	2000
البلدان النامية غير الساحلية	8.43
الدول الجزرية الصغيرة النامية	1.23

(أ) سحب المياه السطحية والمياه الجوفية كنسبة من مجموع الموارد المائية المتجددة الفعالية.

الغاية 7 - باء

الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010

المؤشر 7-6

نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية

(أ) البرية والبحرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المحمية المغمورة		*بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة*	
	1990	*2000*	*2007*	*المجموع*
العالم[ب]	6.0	8.6	9.9	12.4
المناطق النامية	6.1	9.6	11.3	13.0
شمال أفريقيا	2.1	3.1	3.4	3.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	8.5	9.0	9.5	11.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7.3	14.4	18.8	21.0
شرق آسيا	7.0	9.9	10.9	14.0
جنوب آسيا	4.3	5.1	5.4	5.6
جنوب شرق آسيا	2.6	5.3	6.0	7.5
غرب آسيا	3.7	17.8	17.8	17.9
أوقيانوسيا	0.4	0.9	7.1	8.2
رابطة الدول المستقلة	1.7	2.8	2.8	7.6
المناطق المتقدمة النمو	10.3	12.8	14.5	18.0
أقل البلدان نموا	7.5	8.3	9.5	10.8
البلدان النامية غير الساحلية	8.1	10.6	10.7	11.5
الدول الجزرية الصغيرة النامية	3.1	13.9	16.8	17.8

(أ) نسبة المناطق المحمية (البرية والبحرية معا) إلى مجموع المناطق البرية.

(ب) تُعزى الفروقات بين هذه الأرقام وأرقام الملحق الإحصائي لتقرير الأمين العام لعام 2007 (A/62/1) إلى توافر البيانات الجديدة وإلى استخدام منهجيات منقحة.

(ج) تشمل الأقاليم التي لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المجاميع الإقليمية ومجاميع المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية.

(ب) البرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المحمية المغمورة			*بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة*
	1990	*2000*	*2007*	*(المجموع)*
العالم	6.3	9.0	10.0	12.9
المناطق النامية	7.1	11.0	12.6	14.7
شمال أفريقيا	2.1	3.1	3.4	3.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	9.1	9.6	10.1	12.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	8.2	15.5	20.2	22.7
شرق آسيا	7.4	10.5	11.5	14.7
جنوب آسيا	4.5	5.3	5.6	5.9
جنوب شرق آسيا	5.4	11.0	11.8	15.0
غرب آسيا	4.0	19.1	19.1	19.2
أوقيانوسيا	1.8	2.5	2.6	8.8
رابطة الدول المستقلة	1.7	2.6	2.6	7.7
المناطق المتقدمة النمو	10.0	12.1	12.7	16.9
أقل البلدان نموا	8.3	9.2	9.6	11.1
البلدان النامية غير الساحلية	8.1	10.6	10.7	11.6
الدول الجزرية الصغيرة النامية	5.4	26.4	26.6	28.3

(أ) نسبة المناطق المحمية البرية إلى مجموع المناطق السطحية.

(ج) البحرية[أ]

(النسبة المئوية)

	باستثناء المناطق المغمورة			بما في ذلك المناطق المحمية المغمورة
	1990	2000	2007	(المجموع)
العالم	3.9	6.4	9.6	9.8
المناطق النامية	0.6	2.2	4.3	4.5
شمال أفريقيا	0.3	2.6	3.4	4.9
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.5	1.4	1.8	1.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.5	7.3	10.0	10.5
شرق آسيا	0.4	0.6	0.6	0.6
جنوب آسيا	1.2	1.3	1.3	1.3
جنوب شرق آسيا	0.3	0.7	1.3	1.5
غرب آسيا	0.6	1.7	1.7	1.8
أوقيانوسيا	0.1	0.6	8.1	8.1
رابطة الدول المستقلة	2.3	5.6	5.6	5.9
المناطق المتقدمة النمو	11.9	16.6	23.5	23.5
أقل البلدان نموا	0.4	1.1	8.7	8.8
البلدان النامية غير الساحلية[ب]	0.0	0.0	0.0	0.0
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.9	1.8	7.2	7.6

(أ) نسبة المناطق المحمية البحرية إلى مجموع المياه الإقليمية.

(ب) بعض البلدان النامية غير الساحلية لديها مطالب تتعلق بمياه إقليمية داخل البحار الداخلية.

المؤشر 7-7[أ]

نسبة الأنواع المهددة بالانقراض (النسبة المئوية للأنواع التي لا يُتوقع أن تنقرض في المستقبل القريب)

	1994	2008
العالم	92.19	91.86
المناطق المتقدمة النمو	93.50	93.10
المناطق النامية	92.54	92.20
شمال أفريقيا	97.60	97.12
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	93.75	93.61
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	93.10	92.96
شرق آسيا	96.16	95.78

2008	*1994*	
95.52	95.95	جنوب آسيا
92.66	93.37	جنوب شرق آسيا
96.99	97.53	غرب آسيا
91.41	91.86	أوقيانوسيا
95.71	96.36	رابطة الدول المستقلة

(أ) قيمة مؤشرات القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية للطيور مضافاً إليها عدد الأنواع التي تتوافر بيانات كافية بشأنها.

الغاية 7 - جيم

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بشكل مستدام على مياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

المؤشر 7-8

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب

النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون مصادر محسّنة لمياه الشرب

المناطق الريفية	*المناطق الحضرية*	*المجموع*	*المناطق الريفية*	*المناطق الحضرية*	*المجموع*	
78	96	87	63	95	77	العالم
76	94	84	59	93	71	المناطق النامية
87	96	92	82	95	88	شمال أفريقيا
46	81	58	35	82	49	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
73	97	92	61	94	84	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
81	98	88	55	97	68	شرق آسيا
84	95	87	68	91	74	جنوب آسيا
81	92	86	64	92	73	جنوب شرق آسيا
80	95	90	70	95	86	غرب آسيا
37	91	50	39	92	51	أوقيانوسيا

المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المجموع	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المجموع	
86	99	94	84	97	93	رابطة الدول المستقلة
79	98	88	80	95	87	رابطة الدول المستقلة، آسيا
91	99	97	87	98	95	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
97	100	99	95	100	98	المناطق المتقدمة النمو

المؤشر 7-9

نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسّنة

(النسبة المئوية)

2006			1990			
المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المجموع	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	المجموع	
45	79	62	36	78	54	العالم
39	71	53	28	66	41	المناطق النامية
59	90	76	44	82	62	شمال أفريقيا
24	42	31	20	40	26	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
52	86	79	35	81	68	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
59	74	65	43	61	48	شرق آسيا
23	57	33	10	53	21	جنوب آسيا
58	78	67	40	74	50	جنوب شرق آسيا
64	94	84	56	93	79	غرب آسيا
43	80	52	44	80	52	أوقيانوسيا
81	94	89	81	95	90	رابطة الدول المستقلة
92	95	93	93	97	95	رابطة الدول المستقلة، آسيا
75	94	88	77	94	89	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
96	100	99	96	100	99	المناطق المتقدمة النمو

الغاية 7 - دال
تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة

المؤشر 7-10

نسبة سكان المناطق الحضرية الذي يعيشون في أحياء فقيرة[أ، ب]

(النسبة المئوية)

2005	*2001*	*1990*	
36.5	42.7	46.5	المناطق النامية
14.5	28.2	37.7	شمال أفريقيا
62.2	71.9	72.3	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
27.0	31.9	35.4	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
36.5	36.4	41.1	شرق آسيا
42.9	59.0	63.7	جنوب آسيا
27.5	28.0	36.8	جنوب شرق آسيا
24.0	25.7	26.4	غرب آسيا
24.1	24.1	24.5	أوقيانوسيا
29.4	29.4	30.3	رابطة الدول المستقلة، آسيا
6.0	6.0	6.0	رابطة الدول المستقلة، أوروبا

(أ) لم تتوافر بعد بيانات عالمية أو إقليمية جديدة. والبيانات الواردة مقتبسة من تقرير عام 2007.

(ب) تمثل سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أسر معيشية تتسم بواحدة على الأقل من الخصائص الأربعة التالية: الافتقار إلى إمكانية الحصول على مياه شرب محسنة، والافتقار إلى الحصول على مرافق صرف صحي محسنة، والاكتظاظ (ثلاثة أو أربعة أشخاص في الغرفة) ومساكن مشيدة بمواد غير متينة.

يعزى انخفاض النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أساسا إلى تغيّر تعريف مرافق الصرف الصحي الملائمة. ففي عام 2005، كانت نسبة فقط من المساكن التي تعتمد على مراحيض الحفر تُصنف ضمن الأحياء الفقيرة، في حين اعتُبرت جميع المساكن التي تستخدم مراحيض الحفر في عامي 1990 و 2001 من جملة الأحياء الفقيرة. ويؤثر هذا التغير بصورة أساسية في البلدان التي يكثر فيها استخدام مراحيض الحفر، كما هو شأن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الهدف 8

إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 8 - ألف

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

وتشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيد الوطني والصعيد العالمي

الغاية 8 - باء

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا

وتشمل: قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر

الغاية 8 - جيم

معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية 8 - دال

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

المؤشر 8-1

صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي

(أ) مجموع المساعدة السنوية[أ]

	1993	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007[ب]*
جميع البلدان النامية	56.1	58.3	69.1	79.4	107.1	104.4	103.7
أقل البلدان نموا	14.0	15.9	22.6	23.5	24.6	29.4	[ج]

(أ) تشمل المساعدة الإنمائية غير الرسمية للإعفاء من الديون ويُستثنى منها الإعفاء من الديون لأغراض عسكرية.

(ب) بيانات أولية.

(ج) المعلومات غير متوفرة.

(ب) نصيب الدخل القومي الإجمالي من المساعدات المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، النسبة المئوية

(النسبة المئوية)

	1993	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007[ب]*
جميع البلدان النامية	0.30	0.23	0.25	0.26	0.33	0.31	0.28
أقل البلدان نموا	0.07	0.06	0.08	0.08	0.08	0.09	-

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 8-2

نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)

	1997	*2000*	*2002*	*2004*	*2006*
النسبة المئوية	6.8	14.1	18.0	15.9	21.6

	2006	2004	2002	2000	1997
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	12.0	7.7	5.6	4.3	2.1

المؤشر 8-3

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المقيدة المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي[أ]

	2006	2005	2004	2003	1990
النسبة المئوية للمساعدة غير المقيدة	94.5	92.3	91.3	91.8	67.6
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	53.8	48.9	30.8	30.1	16.3

(أ) استنادا إلى نحو 40 في المائة فقط من إجمالي التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إذ أنها تستثني تكاليف التعاون التقني والتكاليف الإدارية، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لكسمبرغ والنمسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية التي لا تبلغ عن حالة القيود التي تفرض على المستفيدين من مساعداتها الإنمائية الرسمية الالتزام بها.

المؤشر 8-4

المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

	2006	2005	2004	2003	1990
النسبة المئوية	6.3	7.0	7.9	8.0	6.4
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	16.1	14.7	13.8	11.8	6.9

المؤشر 8-5

المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي

	2006	2005	2004	2003	1990
النسبة المئوية	2.7	2.8	2.8	2.7	2.6
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	2.5	2.5	2.0	1.8	2.1

المؤشر 8-6

نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقل البلدان نموا، المعفاة من الرسوم الجمركية

(النسبة المئوية)

		1996	*1998*	*2000*	*2003*	*2006*[1]
باستثناء الأسلحة	(أ)					
البلدان النامية		53	54	63	71	81
أقل البلدان نموا		68	81	75	81	89
باستثناء الأسلحة والنفط	(ب)					
البلدان النامية		54	54	65	71	77
أقل البلدان نموا		78	78	70	78	79

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 8-7

متوسط التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية

		1996	*1998*	*2000*	*2003*	*2006*
المنتجات الزراعية	(أ)					
البلدان النامية		10.5	10.0	9.3	9.4	8.6
أقل البلدان نموا		4.0	3.6	3.7	2.8	2.8
المنسوجات	(ب)					
البلدان النامية		7.3	7.0	6.6	5.8	5.2
أقل البلدان نموا		4.5	4.3	4.1	3.5	3.2
الملبوسات	(ج)					
البلدان النامية		11.4	11.2	10.8	9.7	8.2
أقل البلدان نموا		8.1	8.0	7.8	7.0	6.4

المؤشر 8-8

تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي

1990	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*[1]

النسبة المئوية	2.02	1.17	1.15	1.07	0.99
ببلايين دولارات الولايات المتحدة	321	352	388	382	372

(أ) بيانات أولية.

المؤشر 8-9

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية[أ]

(النسبة المئوية)

	2001	*2002*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*
العالم	3.3	3.2	3.6	2.5	3.0	3.2

(أ) المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة/بناء القدرات كنسبة مئوية من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الموزعة على القطاعات.

القدرة على تحمل الديون

المؤشر 8-10

مجموع عدد البلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي بلغت مرحلة الاستيفاء في إطار المبادرة

	2000[أ]	*2008*[ب]
بلغت مرحلة الاستيفاء	1	23
بلغت مرحلة اتخاذ القرار لكن لم تصل إلى مرحلة الاستيفاء	21	10
لم يُنظر بعد في إدراجها في مرحلة اتخاذ القرار	13	8
مجموع البلدان المؤهلة	**35**	**41**

(أ) في آذار/مارس 2001. لا تشمل إلا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي شملتها المبادرة في 2008.

(ب) في حزيران/يونيه 2008.

المؤشر 8-11

مقدار تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون[أ]

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة، المقدار التراكمي)

2008	*2000*	
69	28	البلدان التي بلغت مرحلة القرار أو الاستيفاء

(أ) بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام 2006؛ وضع الالتزام في حزيران/يونيه 2008.

المؤشر 8-12

خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات(أ)، (ب)

2006	*2000*	*1995*	*1990*	
6.6	12.5	14.3	18.6	المناطق النامية
8.3	15.4	22.7	39.9	شمال أفريقيا
5.4	9.4	10.5	11.4	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
14.8	21.8	18.7	20.6	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
0.8	5.1	9.0	10.5	شرق آسيا
4.4	13.7	26.9	17.7	جنوب آسيا
5.6	6.5	7.9	16.7	جنوب شرق آسيا
12.5	14.2	18.4	24.2	غرب آسيا
1.4	5.9	7.8	14.0	أوقيانوسيا
7.3	8.1	6.1	0.6(ج)	رابطة الدول المستقلة
1.4	8.4	3.8	0.6(ج)	رابطة الدول المستقلة، آسيا
8.2	8.1	6.2	0.6(ج)	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
5.7	11.8	11.7	9.4	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
6.8	11.6	13.3	16.7	أقل البلدان نموا

(أ) خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات وصافي الإيرادات من الخارج.

(ب) تشمل البلدان التي تقدم معلومات عن ديونها لنظام البنك الدولي للتبليغ عن المدينين، وتستند المجاميع إلى البيانات المتوافرة، وقد اسُتثنيت منها في بعض السنوات بلدان لا تتوافر لديها بيانات عن صادرات السلع والخدمات وصافي الإيرادات من الخارج.

(ج) بيانات عام 1993.

الغاية 8 - هاء

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

المؤشر 8-13

نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام

(لا تتوافر بيانات عالمية أو إقليمية).

الغاية 8 - واو

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

المؤشر 8-14

عدد خطوط الهاتف[أ] لكل 100 من السكان

2006	*2000*	*1990*	
19.3	15.9	9.7	العالم
13.4	8.0	2.4	المناطق النامية
11.0	7.5	2.9	شمال أفريقيا
1.6	1.4	1.0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
17.5	14.7	6.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
28.3	13.0	1.9	شرق آسيا
4.6	3.3	0.7	جنوب آسيا
10.6	4.8	1.3	جنوب شرق آسيا
17.9	17.7	9.8	غرب آسيا
5.2	5.4	3.4	أوقيانوسيا
24.9	18.5	12.4	رابطة الدول المستقلة
11.1	8.9	7.9	رابطة الدول المستقلة، آسيا
30.0	21.8	13.9	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
23.0	21.7	13.5	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
49.9	55.3	42.9	المناطق المتقدمة النمو
0.9	0.5	0.3	أقل البلدان نموا
3.2	2.7	2.3	البلدان النامية غير الساحلية
12.4	12.6	7.1	الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) خطوط الهاتف الثابتة.

المؤشر 8-15

المشتركون في الهواتف الخلوية لكل 100 نسمة من السكان

2006	*2000*	*1990*

2006	*2000*	*1990*	
40.6	12.3	0.2	العالم
30.8	5.2	0.0	المناطق النامية
42.6	2.9	-	شمال أفريقيا
17.6	1.8	-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
54.4	12.2	0.0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
36.5	8.7	0.0	شرق آسيا
15.7	0.4	-	جنوب آسيا
33.8	4.3	0.1	جنوب شرق آسيا
57.6	14.8	0.1	غرب آسيا
9.4	2.5	0.0	أوقيانوسيا
81.1	1.8	0.0	رابطة الدول المستقلة
23.4	1.3	0.0	رابطة الدول المستقلة، آسيا
102.3	2.0	0.0	رابطة الدول المستقلة، أوروبا
81.0	11.3	0.0	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
92.2	47.9	1.1	المناطق المتقدمة النمو
8.8	0.3	0.0	أقل البلدان نموا
10.6	1.1	0.0	البلدان النامية غير الساحلية
35.9	10.1	0.2	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر 8-16

مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة من السكان

2006	*2000*	*1990*	
18.5	6.6	0.1	العالم
10.8	2.0	-	المناطق النامية
10.4	0.8	0.0	شمال أفريقيا
3.4	0.5	0.0	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
18.7	3.9	0.0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
12.5	3.3	-	شرق آسيا
9.7	0.5	0.0	جنوب آسيا
9.9	2.4	0.0	جنوب شرق آسيا
13.5	3.9	-	غرب آسيا
5.2	1.9	0.0	أوقيانوسيا
16.4	1.4	0.0	رابطة الدول المستقلة
6.0	0.5	0.0	رابطة الدول المستقلة، آسيا
20.2	1.7	0.0	رابطة الدول المستقلة، أوروبا

2006	*2000*	*1990*	
44.2	3.9	0.0	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا
58.4	29.5	0.3	المناطق المتقدمة النمو
1.4	0.1	0.0	أقل البلدان نموا
2.8	0.3	0.0	البلدان النامية غير الساحلية
15.8	4.8	0.0	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصادر: فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وقاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (http://mdgs.un.org).

الحواشي: تستند المجموعات الإقليمية، ما لم يشر إلى غير ذلك، إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة مع بعض التعديلات الضرورية لإنشاء مجموعات متجانسة من البلدان قدر الإمكان لأغراض التحليل والعرض. والتشكيل الإقليمي المعتمد للإبلاغ عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2008 متوافر في الموقع الشبكي http://mdgs.un.org تحت وصلة "Data".

تتضمن رابطة الدول المستقلة الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس ومولدوفا في أوروبا، وأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في آسيا.

وتتضمن "المناطق المتقدمة النمو" حيث ترد أوروبا (باستثناء بلدان رابطة الدول المستقلة) وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وفي الجداول، تشمل البلدان المتقدمة النمو دائما، البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا، إلا إذا وردت هذه الأخيرة على نحو منفصل، بوصفها "البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا".

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل الأول (ص 35-103)
السلم والأمن الدوليين

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 35**:** صيانة السلم والأمن الدوليين، 35؛ منع نشوب الصراعات، 41؛ صنع السلام وبناء السلام، 51؛ البعثات السياسية الخاصة، 59؛ قائمة المرشحين للبعثات والمكاتب السياسية في عام 2008، 59. **تهديدات السلم والأمن الدوليين،** 62**:** الإرهاب الدولي، 62. **عمليات حفظ السلام،** 74**:** الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 75؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 82؛ العمليات في عام 2008، 83؛ قائمة العمليات في عام 2008، 84؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 86.

جلب عام 2008 تحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين، بينما عملت الأمم المتحدة على معالجة العديد من حالات النزاع، لاسيما في أفريقيا، وحوادث إرهاب دولي أخرى، مع دعم جهود البلدان الخارجة من الصراع للحفاظ على السلام والاستقرار، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، واستعادة التنمية الاقتصادية. وناقش مجلس الأمن سبل تعزيز الأمن الجماعي، مشددا على أهمية وجود نظام فعال ومتعدد الأطراف لمعالجة التهديدات العالمية بشكل أفضل. كما استعرض المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للدول التي تعيش حالة صراع من أجل إصلاح قطاعها الأمني في إطار سيادة القانون، وتعزيز دور المنظمة في الوساطة وتسوية النزاعات. واتخذ المجلس تدابير لتعزيز إدارة الشؤون السياسية وذلك لجعلها أكثر فعالية في دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وعززت لجنة بناء السلام مشاركتها في هذا الصدد من خلال استحداث تشكيلة قطرية مخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبذلك يرتفع عدد البلدان الخارجة من الصراعات التي تنظر فيها اللجنة إلى أربعة بلدان. وأجرت اللجنة أيضا استعراضات نصف سنوية لتشكيلات بوروندي وسيراليون وأوفدت بعثات إلى غينيا بيساو لتقييم احتياجات البلاد. وأبقت الأمم المتحدة خلال هذا العام على 12 بعثة ومكتبا من بعثاتها ومكاتبها السياسية الموجهة لبناء السلام.

وقد ارتفع مستوى وتواتر الأعمال الإرهابية الدولية خلال هذا العام، خاصة في باكستان وأفغانستان، إذ بلغت بلدانا لم تتأثر في السابق بهذه الآفة. ونتيجة شعوره بالقلق إزاء تصاعد الوضع، عقد مجلس الأمن، في 9 كانون الأول/ديسمبر، مناقشة حول التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ودعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة الجهود للتصدي للإرهاب العالمي من خلال تكريس الاهتمام لمحاكمة مرتكبي وميسري ومدبري الأعمال الإرهابية. وتعهد المجلس بمواصلة متابعة التطورات من أجل تنظيم جهوده قدر الإمكان لمكافحة الإرهاب، وأعاد التأكيد على أهمية قراراته وبياناته بشأن الإرهاب، وشدد على ضرورة تنفيذها. وأشارت لجنة مكافحة الإرهاب في تقريرها إلى التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 2006.

وقد صادف هذا العام الذكرى الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. واعتمدت الجمعية العامة، في دورة تذكارية خاصة عُقدت يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال بهذا الحدث، إعلانا بمناسبة الذكرى السنوية الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أشادت فيه بمئات الآلاف من الرجال

والنساء الذين كانوا قد عملوا خلال السنوات الستين الماضية تحت علم الأمم المتحدة في أكثر من 60 عملية من عمليات حفظ السلام، وخلدت ذكرى أكثر من 2400 عامل كانوا قد ماتوا في خدمة قضايا السلم. ولتعزيز قدرتها على حفظ السلام، نظرت المنظمة في استراتيجيات لتنفيذ عمليات حفظ السلام المعقدة. وكثفت الجهود الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن العاملين في مجال حفظ السلام، ونظرت في تقرير شامل أعده الأمين العام عن سلوك وانضباط موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام والمبادرات الرامية إلى تحسين رفاهيتهم. وقد عكس انخفاض ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي بنسبة 64 بالمائة، والذي حققه العاملون في مجال حفظ السلام، الجهود المتضافرة التي تبدلها المنظمة لمعالجة هذه المسألة. ففي نهاية عام 2008، كان هناك 16 بعثة لحفظ السلام، يعمل بها 112.307 عنصر من الموظفين النظاميين والمدنيين.

وبخصوص الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ارتفعت النفقات بنسبة 21,7 بالمائة لتصل إلى 6265.8 مليون دولار خلال السنة المالية 2007-2008، مقابل 5148.1 مليون دولار في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى بدء عمل بعثتين اثنتين والتوسع السريع لبعثة أخرى.

الجزء الأول : قضايا سياسية وأمنية
الفصل الثاني (ص 104-331)
أفريقيا

تعزيز السلام في أفريقيا، 108. **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى**، 116: منطقة البحيرات الكبرى، 116؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 120؛ بوروندي، 146؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 155؛ تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، 159؛ أوغندا، 169؛ رواندا، 171. **غرب أفريقيا**، 171: قضايا إقليمية، 171؛ كوت ديفوار، 175؛ ليبيريا، 198؛ سيراليون، 212؛ غينيا–بيساو، 220؛ الكاميرون–نيجيريا، 230؛ غينيا، 231؛ موريتانيا، 231. **القرن الأفريقي**، 232: السودان، 232؛ الصومال، 269؛ إريتريا–إثيوبيا، 302؛ جيبوتي وإريتريا، 315. **شمال أفريقيا**، 319: الصحراء الغربية، 319. **قضايا أخرى**، 326: كينيا، 326؛ زيمبابوي، 328؛ الجماهيرية العربية الليبية، 331؛ موريشيوس–المملكة المتحدة/ فرنسا، 331.

خلال عام 2008، واصلت الأمم المتحدة التزامها بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا من خلال ست بعثات من البعثات السياسية وبعثات لبناء السلام وسبعة عمليات لحفظ السلام. وواجهت المنظمة تحديات هائلة في مساعدة البلدان في حالات الصراع وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية لبناء السلام بعد الصراع في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي على العودة للسلام والاستقرار والازدهار. وواجهت العديد من البلدان المهمة المعقدة المتمثلة في الجمع بين الجماعات المتمردة في عملية السلام، والتوصل إلى قرار نزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وتعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بوضع منظور إقليمي بشأن القضايا التي تواجه القارة، وتعزيز منع نشوب الصراعات، وزيادة الوعي حول المشاكل دون الإقليمية. وعملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات الإقليمية والأطراف الدولية الفاعلة لمساعدة الحكومات في تحسين الأمن، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، وتنشيط عمليات السلام وتعزيز التنمية. وواصلت الأمم المتحدة رصد عمليات حظر الأسلحة التي أقرها مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة دارفور في غرب السودان، والصومال.

ووسعت لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام عَمَلَهَا ليشمل جمهورية أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى جهودها المستمرة في بوروندي وغينيا-بيساو وسيراليون، حيث ساعدت في العمليات الانتخابية ويسرت الحوار. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت 45 دولة من الدول الأعضاء بتخصيص 267 مليون دولار لصندوق بناء السلام.

وقد قامت بعثة مجلس الأمن في حزيران/يونيه بزيارة إلى جيبوتي (بخصوص شؤون الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار من أجل تعزيز السلام والمصالحة.

وتواصل تأثير أنشطة الجماعات المسلحة والميليشيات في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، وبحلول نهاية العام، خطت المنطقة خطوات ملحوظة نحو حل الصراعات الطويلة الأمد.

إن التوقيع على بيان نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007 من طرف جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذا التوقيع على "وثائق الالتزامات"- التي تُعرف باتفاقات غوما- في كانون/الثاني يناير من طرف جمهورية الكونغو الديمقراطية ومتمردي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات مسلحة أخرى من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وضع الأساس للقضاء بشكل نهائي على التهديد الإقليمي الذي تشكله المجموعات المسلحة، خاصة الأجنبية منها، التي تنشط هناك من خلال الفصل بين القوات ونزع أسلحتها وتسريح المقاتلين أو دمجهم (الانخراط في القوات المسلحة الوطنية). ومع ذلك، أحرزت اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالسلام والأمن تقدما طفيفا في إطار برنامج أماني- وهو إطار تنفيذ اتفاقات غوما. وفي آب/أغسطس، اندلعت أعمال عنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الحدود مع رواندا، حيث تم تكليف 10.000 فرد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمهمة حماية 10 ملايين مدني. وبعد سلسلة من المناوشات، بدأ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب هجوما كبيرا في أواخر أكتوبر هدد غوما (العاصمة الإقليمية لكيفو الشمالية)، ودخلت جماعات عرقية متمردة أخرى في المعركة.

وقامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز وجودها في غوما والمناطق المحيطة بها وذلك عندما تغلب متمردو المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم تشريد مئات الآلاف من المدنيين.

وفي تشرين/الثاني نوفمبر، أذن مجلس الأمن بإيفاد قوة إضافية تتكون من 3075 جندي وشرطي لتعزيز بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الخاصة، وزيادة العتاد الجوي، من أجل ضمان حماية أفضل للمدنيين، وكذا ضمان إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي ظل وجود تهديد امتداد الأزمة خارج حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، التقى الأمين العام مع القادة الإقليميين في قمة خاصة في نيروبي في تشرين/الثاني نوفمبر، وعين مبعوثا خاصا أيضا في منطقة البحيرات الكبرى للعمل مع الأطراف والمجتمع الدولي على إنهاء الأزمة. وبعد مباحثات مع المبعوث الخاص، أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها ستسحب قواتها من محوري كانيابايونغا - نيانزالي وكاباشا - كيوانغا، حيث وقع القتال في الآونة الأخيرة. وفي غضون ذلك، واصل جيش الرب للمقاومة، والذي نشأ في أوغندا، أعماله في المقاطعة الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الحدود مع السودان. وفي نهاية العام، مدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة 12 شهرا آخر.

وواصلت بوروندي مواجهة تحديات جدية تتعلق بالسلام والأمن، والمنبثقة أساسا عن تعثر تنفيذ اتفاق الوقف الشامل لإطلاق النار الذي تم التوصل إليه عام 2006، وانعدام الثقة بين الفاعلين السياسيين، وفرض قيود متزايدة على الحريات العامة، والتقدم البطيء في مكافحة الإفلات من العقاب، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام الأمن وارتفاع مستويات الفقر. بيد أن نهاية العام حملت انفراجا في عملية السلام، عندما، في مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى (بوجومبورا وبوروندي في 4 كانون الأول/ديسمبر)، وقعت حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو- قوات التحرير الوطنية ورؤساء الدول الذين حضروا هذه القمة على إعلان يدعو إلى بدء نزع سلاح حزب تحرير شعب الهوتو- قوات التحرير الوطنية وتسريح مقاتليه وإعادة إدماجهم وكذا الإدماج السياسي لقيادته.

وقد هيمن على الوضع السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى أجواء الأعمال التحضيرية لحوار سياسي شامل يهدف إلى إنهاء الأزمات السياسية والأمنية المتكررة في البلاد، والذي عقد في نهاية المطاف ببانغي في كانون الأول/ديسمبر. بيد أن الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية العامة لا تزال هشة، ويضاعف من حدتها ضعف الاقتصاد والمشاكل الاجتماعية

المتعددة الأوجه والإفلات من العقاب، بالإضافة إلى التحديات الأمنية الخطيرة، وخاصة في الأجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية من البلاد.
وعملت الشرطة وضباط الاتصال العسكري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد مع نظرائهم في عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية هناك لتعزيز الاستقرار ودعم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وركزت البعثة على تدريب ونشر المفرزة الأمنية المتكاملة - الشرطة التشادية الخاصة للحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين وفي صفوف المدنيين النازحين داخل نطاق 10 كيلومترات من المخيمات في شرق تشاد. وقد أوصى الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر بفكرة أن تَحُل قوة تابعة للأمم المتحدة تتكون على الأقل من 4900 فرد من حفظة السلام محل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في أوائل عام 2009.
أما بالنسبة لأوغندا، فقد عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة على التوصل إلى قرار بشأن عملية السلام. ومع ذلك، ولأن زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، لم يوقع على اتفاق السلام النهائي، شنت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا عملا عسكريا مشتركا ضد معسكراته في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يكن هذا العمل العسكري يهدف إلى عرقلة عملية السلام، وإنما للضغط على جيش الرب للمقاومة من أجل الاجتماع في ري كوانغبا (جنوب السودان) والتوقيع على اتفاق السلام النهائي.
وترحيبا بالخطوات التي اتخذت مؤخرا نحو استعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، أنهى مجلس الأمن، في تموز/يوليه، عدة تدابير فرضت في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 لحظر بيع والتزود بالأسلحة والمعدات ذات الصلة لاستخدامها في البلد. ومع ذلك، ظلت المنطقة الحدودية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة مثيرة للقلق بسبب أعمال العنف التي تجددت في آب/أغسطس في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتواصلت خلال الأشهر الموالية.
وفي غرب أفريقيا، قال الأمين العام أنه تم إحراز تقدم كبير في توطيد السلام والحوكمة الديمقراطية، وبدأت بعثات الأمم المتحدة للسلام في المنطقة دون الإقليمية تتقلص. وقام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتنفيذ ولايته المنقحة، بما في ذلك دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أبانت على قدرة متزايدة في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في المنطقة. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، مثل بطالة الشباب والتحضر السريع والهجرة غير الشرعية، فيما كانت تحديات أخرى تنشأ وتتعاظم، بما في ذلك الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والاتجار بالبشر والمخدرات، وانعدام الأمن على الشريط الساحلي. وكان الفساد المنتشر على نطاق واسع، والذي أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وسيادة القانون، مصدرا للقلق. وشملت التهديدات الأخرى للاستقرار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاندلاع المحتمل للصراعات على الحدود، والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى عمليات الاتجار بالمخدرات التي تشكل النشاط الأكثر انتشارا عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن آفة الانقلابات قد عاودت الظهور في غينيا وغينيا- بيساو وموريتانيا. وزارت ثلاثة بعثات رفيعة المستوى المنطقة دون الإقليمية خلال العام لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه بلدان المنطقة دون الإقليمية.
وفي كوت ديفوار، تواصلت الجهود المبذولة للدفع بعملية السلام إلى الأمام من خلال تنفيذ اتفاق واغادوغو لعام 2007 والاتفاقات المكملة له. وتواصل تنفيذ وقف إطلاق النار بمراقبة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن الفرنسية، مع عدم وجود انتهاكات كبيرة لحظر الأسلحة. وظلت الشراكة بين الرئيس لوران غباغبو ورئيس الوزراء غيوم سورو قوية، وسمحت عملية إزالة الخط الأخضر، الذي يقسم البلاد، للقادة السياسيين وعامة السكان بالتنقل بحرية في

جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من إحراز تقدم في التحضير للانتخابات الرئاسية، أدى التأخير اللوجستي والتقني لتأجيلها إلى عام 2009. وتم التوقيع على الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، الذي أوضح المسائل المتعلقة بالعمليات الرئيسية التي تعثرت، في كانون الأول/ديسمبر.

وواصلت حكومة ليبريا بذل الجهود لتحسين الحوكمة والأمن، ومكافحة الفساد، واستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد، وبناء اقتصاد أقوى. وتم تحقيق مزيد من التقدم في توطيد السلام وتعزيز الاستقرار والديمقراطية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وغيرها من المنظمات. وضعت الحكومة الصيغة النهائية لأول استراتيجية وطنية للحد من الفقر، فيما بلغت ليبيريا نقطة الانتهاء في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبدأت لجنة الحقيقة والمصالحة جلسات الاستماع العلنية في كانون الثاني/يناير، وقدمت تقريرها الأول إلى الهيئة التشريعية والرئيسة إلين جونسون سيرليف في كانون الأول/ديسمبر. وأوصى الأمين العام بإدخال تعديلات على المرحلة الثانية من سحب البعثة عقب زيارته إلى ليبريا في نيسان/أبريل.

وواصلت حكومة سيراليون الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمالها لتوطيد السلام والانتعاش الاقتصادي. وشملت التطورات الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتقديم تقرير لجنة استعراض الدستور الذي يقترح تعديلات على دستور عام 1991. وقدم الأمين العام استراتيجية الإنجاز لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، والتي أسندت الانتقال إلى مكتب سياسي متكامل يخلفه – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وأدى الانتقال إلى اعتماد الرؤية المشتركة للأسرة الأمم المتحدة لسيراليون. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس إرنست باي كوروما خطته للتغيير، مع تقديم أولويات الحكومة للسنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك الأساس لجهود بناء السلام.

وواصلت المحكمة الخاصة لسيراليون محاكمة الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الدولية وقوانين سيراليون والقوانين الإنسانية التي ارتكبت في الإقليم منذ عام 1996. واستؤنفت محاكمة الرئيس السابق لليبيريا، تشارلز تايلور، في كانون الثاني/يناير.

وقام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتقديم المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وإجراء الانتخابات التشريعية، ومكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة. وظل المناخ السياسي هشا، على الرغم من ميثاق الحكومة لتحقيق الاستقرار الذي وقعته الأطراف السياسية الرئيسية الثلاثة في عام 2007. وفي تموز/يوليه، انسحب الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر من الميثاق. وتُوجت التوترات السياسية والمؤسسية بشأن ولاية الجمعية الوطنية في آب/أغسطس بتعيين رئيس وزراء وحكومة جديدين. وأحرز تقدم في استحداث لجنة المصالحة الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تجلى عدم الاستقرار وسط الجيش نفسه في أغسطس/آب عندما كشفت السلطات انقلابا مخططا له، وفي تشرين الثاني/نوفمبر عندما هاجم مجهولون مقر إقامة الرئيس جاو برناردو فييرا، الذي لم يصب بأذى. وظلت تجارة المخدرات غير المشروعة مصدر قلق وسط تقارير تفيد بأن غينيا بيساو أصبحت صلة وصل استراتيجية في نقل المخدرات غير المشروعة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا.

وواصلت الكاميرون ونيجيريا التعاون لتنفيذ حكم عام 2002 الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن الأراضي والحدود البحرية التابعة لهما من خلال لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وخلال هذا العام، تم الانتهاء من نقل السلطة من نيجيريا إلى الكاميرون بخصوص المنطقة المتبقية من شبه جزيرة باكاسي.

في أعقاب وفاة رئيس غينيا، لانسانا كونتي، استولى مجلس عسكري على السلطة في كانون الأول/ديسمبر. وقد أدين الانقلاب على نطاق واسع على الصعيد الدولي.
وانتكست العملية الديمقراطية في موريتانيا في آب/أغسطس، عندما استولى الرئيس السابق لأركان الجيش على السلطة من الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله محمد، أول رئيس منتخب ديمقراطيا في تاريخ البلاد، وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية. وقد أدان مجلس الأمن الانقلاب وطالب بالإفراج الفوري عن الرئيس واستعادة المؤسسات الشرعية والدستورية والديمقراطية.
وتواصل تأثر الوضع السياسي في منطقة القرن الأفريقي سلبا جراء الصراعات وأشكال أخرى من انعدام الأمن داخل الدول وفيما بينها. وفي السودان، أحرزت القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي/حركة لتحرير السودان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان تقدما متقطعا في تخفيف حدة التوتر في المنطقة الحدودية بين الشمال والجنوب واستئناف تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل لعام 2005. وفي آذار/مارس، وقع الرئيس السوداني، عمر البشير، والرئيس التشادي، إدريس ديبي اتنو، اتفاق داكار الذي التزم بموجبه البلدين بإنهاء خلافاتهما. وفي نيسان/أبريل، جدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة 12 شهرا آخر. وفي 10 أيار/مايو، قام مقاتلو حركة العدالة والمساواة، وهم ينحدرون من منطقة دارفور في السودان، بمهاجمة أم درمان في السودان، لكن قوات الحكومة السودانية تصدت لهم. واتهمت حكومة السودان تشاد بدعم الهجوم وقُطعَت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي أيار/مايو، اندلعت التوترات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في بلدة آبيي وتطورت إلى قتال واسع النطاق تواصل حتى 20 أيار/مايو. وبعد عدة أسابيع من المشاورات، وضع الطرفين الصيغة الأخيرة لاتفاق خارطة الطريق من أجل تسوية الوضع في آبيي، وتمت إحالة النزاع حول حدود آبيي إلى المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات ووقعه الرئيس البشير في يوليه/تموز. وفي نفس الشهر، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من هيئة المحكمة إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس البشير بتهم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وفي غضون ذلك، تحسنت العلاقات بين تشاد والسودان، وتبادل البلدين السفراء في تشرين الثاني/نوفمبر.
وفي شمال دارفور، تم توقيع اتفاق بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) والسودان لتحديد مركز القوات في 9 شباط/فبراير. وبالرغم من ذلك، تم إحراز تقدم بطيء في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وواجهت تحديات كبيرة، بما في ذلك نقص القوات والمعدات. وفي تموز/يوليه، تمت مهاجمة دورية تابعة لليوناميد في دارفور، مما أدى إلى مقتل سبعة جنود لحفظ السلام، وقتل ضابط في اليوناميد من طرف مسلحين مجهولين. وشنت الحكومة حملة عسكرية في أيلول/سبتمبر وشاركت في عمليات أخرى في تشرين الأول/أكتوبر. فعلى الرغم من إعلان الحكومة وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قواتها بعمليات قصف جوي في شمال وغرب دارفور خلال ذلك الشهر. وشهد جنوب دارفور تصاعدا في أعمال العنف، كما تعرضت دوريات الحكومة للهجوم. واستمر القتال بين القبائل في شمال وجنوب دارفور، وأعاقت الهجمات التي استهدفت العاملين في المجال الإنساني تقديم المساعدة للسكان المدنيين.
وفي الصومال، وقعت هجمات منسقة من جانب العناصر المناهضة للحكومة في مقديشو، وتزايدت عمليات الجيش الإثيوبي والحكومة الاتحادية الانتقالية للقضاء على تلك العناصر. وفي كانون/الثاني يناير، قامت فرقة عمل متكاملة برئاسة إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة بإيفاد بعثة تقييم إلى الصومال لوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لهذا البلد. واستعرض التقييم نهجا ثلاثي المسارات يتكون من أبعاد برنامجية وسياسية وأمنية. وأوفدت الإدارة أيضا بعثة

لتقصي الحقائق إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير لتحديث خطط الطوارئ لاحتمال نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي آذار/مارس، كشفت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال عن إستراتيجيتها للمصالحة، التي تضمنت مقترحات لتعزيز بناء السلام والمصالحة بين الحكومة وجماعات المعارضة. وفي آذار/مايو، باشر الممثل الخاص للأمين العام الجولة الأولى من المحادثات في جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وفي 19 آب/أغسطس، وقعت الحكومة والتحالف على اتفاق جيبوتي لوقف الأعمال العدائية. ووقعت الأطراف الصومالية على اتفاق وقف المواجهة المسلحة خلال جولة ثالثة من المحادثات في جيبوتي في 26 تشرين الأول/أكتوبر. وفي نفس التاريخ، اعتمدت الحكومة والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال إعلانا بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وعلى الرغم من هذه التطورات، زادت الجماعات المسلحة من هجماتها على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، مما أدى إلى وفاة أفراد من قوات حفظ السلام. وقُتل رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة في مقديشو على يد مسلحين مجهولين في 6 تموز/يوليه. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، استهدف هجوم انتحاري مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهرجيسا، وكذا ببلدة بوساسو في شمال الصومال، وقتل اثنين من موظفي الأمم المتحدة وأصيب ستة آخرون. وفي يونيه/حزيران، أذن مجلس الأمن للدول المتعاونة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لدخول المياه الإقليمية الصومالية لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح.

وقد تغيرت الجهود التي تبذلها المنظمة لمعالجة النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا بشكل كبير خلال هذا العام. ففي كانون الثاني/يناير، أبلغ الأمين العام أن إريتريا لا تزال تحشد قواتها في المنطقة الأمنية المؤقتة بين البلدين وأبقت على القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ومدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى 31 تموز/يوليه، وطالب إريتريا باستئناف شحن الوقود إلى البعثة أو السماح لها باستيراده، وكان قد تم فرض قيود بشأن التزود بالوقود منذ كانون الأول/ديسمبر. وفي شباط/فبراير، أبلغت الأمانة إريتريا بقرار نقل أفراد البعثة إلى إثيوبيا، وطلبت إليها تقديم التعاون اللازم للبعثة. ومع ذلك، أعاقت قوات الدفاع الإريترية تنقل الأفراد والمعدات عبر الحدود. وأعطى الأمين العام تعليماته للبدء بنقل الموظفين العسكريين إلى بلدانهم الأصلية في انتظار إصدار قرار نهائي من قبل مجلس بشأن مستقبل البعثة. وأنهى المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إريتريا وإثيوبيا اعتبارا من 31 تموز/يوليه. ولم يُحْرَز أي تقدم نحو بناء ركائز الحدود بين البلدين على النحو المتوخى من قبل لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. وذكرت اللجنة أنه بعد انتهائها من كافة الأمور الإدارية المرتبطة بانتهاء ولايتها، فإنها تعتبر بأنها "قد استوفت غرضها".

وفي 11 حزيران/يونيه، ذكرت جيبوتي أن القوات المسلحة الإريترية شنت هجمات على الجيش الجيبوتي دون مبرر في اليوم السابق. وفي 12 حزيران/يونيه، أدان مجلس الأمن العدوان العسكري الإريتري، ودعا الطرفين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار. وأثبتت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق التي زارت أديس أبابا بإثيوبيا، وجيبوتي في تموز/يوليه وآب/أغسطس أن حالة جمود قد تطورت بين جيبوتي وإريتريا ولا يمكن أن تُحَل إلا عن طريق الوسائل الدبلوماسية. وأوصت بتجديد عرض الأمين العام للمساعي الحميدة، كمسألة ذات أولوية، لنزع فتيل التوتر.

والتقى طرفي نزاع إقليم الصحراء الغربية، المغرب وجبهة البوليساريو لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، بالمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس خلال الجولتين الثالثة والرابعة من المحادثات، على التوالي. وظل الطرفين متباعدين حول سبل التوصل إلى حل، ولكنهما وافقا على بحث إمكانية وضع برنامج للزيارات العائلية عبر البر، بالإضافة إلى برنامج زيارات عبرا لجو، وكررا التأكيد على التزامهم

بمواصلة المفاوضات. وفي نيسان/أبريل، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 30 نيسان/أبريل 2009.
كما واجهت الأمم المتحدة الأزمات السياسية والإنسانية التي تلت الانتخابات التي جرت في ديسمبر/كانون الأول عام 2007 في كينيا والانتخابات التي جرت في آذار/مارس عام 2008 في زيمبابوي.

الجزء الأول :قضايا سياسية وأمنية
الفصل الثالث (ص 332-352)
الأمريكتين

أمريكا الوسطى، 332؛ غواتيمالا، 332؛ **هايتي،** 334؛ الوضع السياسي والأمني، 334؛ برنامج تقديم الدعم لهايتي، 344؛ **بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي،** 344؛ **قضايا أخرى،** 348: كولومبيا – الإكوادور، 348؛ كوبا - الولايات المتحدة، 349؛ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 350.

خلال عام 2008، واصلت الأمم المتحدة العمل من أجل النهوض بقضية السلام الدائم، وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون في الأمريكتين. وفي غواتيمالا، واصلت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب المنشأة حديثا تنفيذ ولايتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام للجمعية العامة معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة وأنشطة اللجنة، وكذا دور الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.
وفي هايتي، أعاقت التحديات المستمرة، المتعلقة بالوضع السياسي والأمني، تقدم العملية الديمقراطية. فقد توجت التوترات الداخلية بين الحكومة والبرلمان، في شباط/فبراير، باستدعاء رئيس الوزراء جاك إدوارد ألكسيس للمثول أمام مجلس النواب للرد على أسئلة حول ارتفاع تكاليف المعيشة، والأمن، وإصلاح العدالة والتنمية الزراعية في البلاد. وفي نيسان/أبريل، جسدت المظاهرات العنيفة التي دامت ستة أيام بشكل متزايد في أنحاء مختلفة من البلاد احتجاجا على غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية المتمثلة في احتمال وقوع اضطرابات مدنية. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المساعدة للشرطة الوطنية الهايتية من أجل الاستجابة للأزمة الأمنية. ومع ذلك، فإن الاضطرابات أدت لاحقا للتصويت بتوجيه اللوم لحكومة رئيس الوزراء أليكسيس، التي غادرت السلطة وتركت هايتي من دون حكومة تعمل بشكل كامل لأكثر من أربعة أشهر. وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، ضربت سلسلة من الأعاصير والعواصف هايتي، وتفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا بسبب أزمة انعدام الأمن الغذائي. وخسر أكثر من 800000 من الهايتيين منازلهم أو تضرروا بشكل مباشر جراء الكوارث. وساعدت ضرورة معالجة المشاكل الناجمة عن الأعاصير في حل الأزمة السياسية وَوَلَدَت إحساسا جديدا بالتضامن. واختتم عملية تأكيد تشكيل حكومة جديدة في أيلول/سبتمبر، وأدت رئيسة الوزراء الجديدة يمين تولي السلطة. وفي وقت لاحق، أصدر مجلس البرلمان قانونا يسمح لرئيس الجمهورية بإعلان حالة الطوارئ وإنشاء نظام صرف مرن خاص بالصناديق الوطنية لمساعدة السكان المتضررين.
وقدمت البعثة دعما مكثفا للسلطات ولفريق الأمم المتحدة القطري لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها ووصول العاملين في المجال الإنساني. كما واصلت البعثة دعم التدريب والتطوير المؤسسي للشرطة. وفي كانون الأول/ديسمبر، تم تحقيق مزيد من التقدم مع اعتماد جدول الأعمال التشريعي لعام 2009 وإصدار مرسوم من طرف الرئيس، مع رئيسة الوزراء الجديدة وأعضاء حكومتها، وتحديد تاريخ خوض الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ في 19 نيسان/أبريل و7 حزيران/ يونيه 2009.

وفي تطورات أخرى بالمنطقة، دعت الجمعية العامة مرة أخرى الدول أن تمتنع عن سن قوانين واتخاذ تدابير مثل الحصار المستمر المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة. ونظرت الجمعية أيضا في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعزيز التعاون مع الجماعة الكاريبية.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل الرابع (ص 353-426)
آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، 354: الوضع السياسي والأمني، 354؛ العقوبات، 376. **العراق،** 382: الوضع السياسي والأمني، 382؛ القوة المتعددة الجنسيات، 391؛ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة، 391؛ الأمم المتحدة للمراقبة، لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 395؛ برنامج النفط مقابل الغذاء، 395. **العراق - الكويت،** 397: أسرى الحرب، الممتلكات الكويتية والمفقودين، 397؛ لجنة وصندوق تعويضات الأمم المتحدة، 398. **تيمور-ليشتي،** 399؛ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، 399؛ تمويل عمليات الأمم المتحدة، 405. **إيران،** 409: تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 409. **جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،** 415. **نيبال،** 416: **ميانمار،** 421؛ **قضايا أخرى،** 423: النزاع الحدودي بين كمبوديا وتايلاند، 423؛ كمبوديا، 424؛ الهند - باكستان، 424؛ منغوليا، 425؛ الفلبين، 425؛ طاجيكستان، 425؛ الإمارات العربية المتحدة - إيران، 425؛ الاجتماعات الإقليمية، 426.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة مواجهة تحديات سياسية وأمنية كبيرة في آسيا والمحيط الهادئ، كما عملت على استعادة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وفي أفغانستان، كان عام 2008 العام الأكثر عنفا منذ 2001، مع مواصلة المتمردين محاولاتهم لزعزعة الاستقرار من خلال الهجمات المتطورة وغير المتماثلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن قدرة الجيش الوطني الأفغاني ارتفعت، وتحسنت العلاقات مع باكستان، وانخفضت المساحات المخصصة لزراعة الأفيون بنسبة 19 في المائة، وتسجل ما يقارب مليوني أفغاني للمشاركة في الانتخابات سلميا.

ونسقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عمليات المساعدة الإنسانية والإنمائية الدولية، وعززت الحوار السياسي وساعدت الحكومة على بناء المؤسسات. كما أنها ساعدت الجمهور الأفغاني، وخاصة أولئك الذين أحسوا بتهميش الحكومة لهم ولكنهم لم يعارضوا الدستور أو لم تستهدفهم عقوبات الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ، مدد مجلس الأمن ولاية هذه البعثة لمدة عام آخر.

وواصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف)، وهي قوة متعددة الجنسيات أسسها المجلس عام 2001، مساعدة الحكومة في الحفاظ على الأمن. وفي أيلول/سبتمبر، مدد المجلس تفويض القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى تشرين الأول/أكتوبر 2009. وواصلت منظمة حلف شمال الأطلسي الاضطلاع بالدور القيادي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وفي حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن القرار 1817 (2008) بشأن مكافحة المخدرات غير المشروعة في أفغانستان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دعت الجمعية العامة الحكومة إلى مواصلة التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة والعنف الإجرامي، وحثت المانحين على زيادة نسبة المساعدات الموجهة مباشرة إلى الميزانية الأساسية في أفغانستان.

وفي العراق، شهد عام 2008 انخفاضا في الحوادث الأمنية واستقرارا نسبيا، كما تم سحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية المنتشرة نظرا للتصعيد العسكري. وقامت القوة المتعددة الجنسيات بنقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا إلى الجيش العراقي. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس

النواب العراقي على اتفاقية ثنائية لوضع قوات الولايات المتحدة الأمريكية تحت سلطة واختصاص العراق، مع وضع جدول زمني لانسحابها من العراق بحلول كانون الأول/ديسمبر 2011. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، وبموجب القرار 1859 (2008)، أحاط المجلس علما بالانتهاء المتفق عليه لولاية القوة المتعددة الجنسيات في 31 كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الرغم من انخفاض الهجمات العنيفة التي تشنها الميليشيات والمتمردون والعصابات الإجرامية، تواصلت الهجمات العشوائية بالقنابل المزروعة على جنبات الطرق أو السيارات المفخخة أو الهجمات الانتحارية بشكل شبه يومي – بمشاركة النساء في كثير من الأحيان والأطفال في بعض الأحيان كانتحاريين. وأدت جهود العراق لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، على النحو المنصوص عليه في وثيقة العهد الدولي مع العراق، إلى إلغاء ديونها في كانون الأول/ديسمبر من طرف نادي باريس.

وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تطوير الخدمات المدنية والاجتماعية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القانونية، والمساهمة في تنسيق التنمية وإعادة الإعمار. وفي آب/أغسطس، مدد المجلس ولاية هذه البعثة لمدة عام آخر.

واستمرت الأمم المتحدة في متابعة القضايا المتعلقة بالغزو العراقي للكويت عام 1990، بما في ذلك إعادة رفات الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وإعادة الممتلكات الكويتية والتعويض عن الخسائر والأضرار.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي المساعدة للبلاد من أجل إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بالحوكمة الديمقراطية. وفي 11 شباط/فبراير، قامت مجموعة مسلحة بقيادة قائد الشرطة العسكرية السابق للقوات المسلحة، ألفريدو رينادو، بشن هجمات منفصلة ضد الرئيس خوسيه راموس هورتا، ورئيس الوزراء كاي رالا زانانا غوسماو. وقد أسفرت هذه الهجمات عن إصابة الرئيس بجرح شبه قاتل وأدت إلى وفاة السيد رينادو. ومع ذلك، وبالنسبة للجزء الأكبر، أحرز قادة وشعب تيمور الشرقية تقدما مطردا في جميع المجالات. وفي شهر آب/أغسطس، تمت تسوية المظالم العالقة التي تقدم بها "الملتمسون" الستمائة الذين فصلوا من القوات المسلحة في عام 2006 مع قبول الملتمسين للتعويضات المالية من أجل العودة إلى الحياة المدنية. وازدادت وتيرة عمليات إغلاق مخيمات المشردين داخليا نتيجة تسارع استراتيجية الإنعاش الوطني التي تقودها الحكومة بدعم من البعثة؛ وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كان معظم المشردين داخليا قد عادوا إلى مجتمعاتهم أو تم إعادة توطينهم. ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي عملية إعادة بناء الشرطة الوطنية من خلال التدريب والتطوير المؤسسي.

وتم الانتهاء من عملية إصدار الشهادات بالنسبة لمعظم ضباط الشرطة في عام 2008، وبدأت التحضيرات للاستئناف التدريجي للمسؤوليات من قبل الشرطة التيمورية. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة الحفاظ على وجود شرطة رادعة في جميع أنحاء البلاد. وظل الاحتراف والاستقرار الداخلي للأمن الوطني وقوات الدفاع مصدر قلق، وسط تصورات شائعة بإفلات هذه القوات من العقاب. وترسخ هذا التصور بسبب العفو الرئاسي عن 94 من المجرمين المدانين في شهر أيار/مايو، والذي، وإن كان قانونيا، اعتبر من قبل العديد عاملا مقوضا للجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

وفي آذار/مارس، فرض مجلس الأمن عقوبات إضافية على إيران بسبب برنامجها النووي، شملت تفتيش البضائع التي يشتبه بأنها تتضمن السلع المحظورة، وتشديد المراقبة على المؤسسات المالية، وتمديد حظر السفر وتجميد الأصول. وفي أيلول/سبتمبر، طالب المجلس إيران بوقف أنشطة تخصيب وإعادة معالجة اليورانيوم كما طالبها بأن تتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكان الإنجاز الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة للسلام في عام 2008 هو التحول في نيبال، حيث قدمت بعثة سياسية، بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي تديرها إدارة الشؤون السياسية، المساعدة للبلاد من أجل عقد انتخابات الجمعية التأسيسية على الصعيد الوطني، والتي أنهت الحرب الأهلية بفعالية. وبعد إرجاء الانتخابات مرتين اثنتين، خرجت أعداد كبيرة من الشعب النيبالي يوم 10 نيسان/أبريل لانتخاب الجمعية، وهي الهيئة التشريعية الأكثر شمولا في تاريخ البلاد. وبعد الانتخابات، صوتت الجمعية على إلغاء النظام الملكي الذي دام لمدة 239 عاما. ومع ذلك، ما زالت نيبال تواجه العديد من التحديات بما في ذلك إدماج وتأهيل حوالي 000 190 من المقاتلين السابقين.

وقام المستشار الخاص للأمين العام لميانمار بزيارة البلاد في آذار/مارس لتشجيع السلطات على تعزيز إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية. والتقى كبار وزراء الحكومة وكذا زعيمة المعارضة المعتقلة داو أونغ سان سو كي وأعضاء حزبها، الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي 2 أيار/مايو، ضرب إعصار نرجس ميانمار، وخلف أكثر من 000 130 ضحية بين قتيل ومفقود. وناشدت الأمم المتحدة توفير 187 مليون دولار للمساعدة في توفير الإغاثة الإنسانية، ودعت السلطات إلى منح المزيد من الإمكانيات لتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا. وزار الأمين العام بان كي مون ميانمار في أيار/مايو والتقى الجنرال ثان شوي، الذي وافق على السماح بوصول العاملين في مجال المساعدات الدولية إلى البلاد، بغض النظر عن جنسيتهم. وبحلول حزيران/يونيه، حصل ما يقارب 1,3 مليون شخص على المساعدات. وفي تموز/يوليه، ناشدت الأمم المتحدة توفير 482 مليون دولار. وزار المستشار الخاص البلاد في أغسطس/آب، وعقد محادثات مع وزراء التخطيط والصحة ووزير الشؤون الخارجية وأعضاء حكوميين كبار. وفي أيلول/سبتمبر، رحب الأمين العام بقرار إطلاق سراح السجناء السياسيين. ودعا في كانون الثاني/نوفمبر إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح لجميع المواطنين بالمشاركة بحرية في مستقبل بلدهم السياسي.

وخلال هذا العام، شجع الأمين العام تقدم المحادثات السداسية الأطراف الرامية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية والتحقق من ذلك. وفي تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، حث الأمين العام كمبوديا وتايلاند على تسوية خلافهما الحدودي دبلوماسيا.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل الخامس (ص427-447)
منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط

البوسنة والهرسك، 427: تنفيذ اتفاق السلام، 428؛ بعثات الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 433. صربيا، 435: الحالة في كوسوفو، 435. جورجيا، 448: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 448؛ النزاع بين جورجيا وروسيا، 453. أرمينيا وأذربيجان، 460. منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، 463. قبرص، 463: بعثة المساعي الحميدة، 464؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 464. قضايا أخرى، 471: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 471؛ الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا، 472؛ التعاون مع مجلس أوروبا، 472؛ التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 474.

أُحرز تقدم في عملية استعادة السلام والاستقرار في البلدان الخارجة من الصراع في منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في عام 2008، مع تواصل الجهود المبذولة لإعادة بناء مؤسساتها وبنيتها التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من القضايا التي لم تحل، كما واجهت عملية السلام في بعض البلدان تحديات خطيرة.

وواصل المجتمع الدولي، بقيادة الاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدة للبوسنة والهرسك لكي تمضي قدما باتجاه الاندماج الكامل بأوروبا من خلال عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. ووقعت البلاد في حزيران/يونيه على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وقُدم لها خريطة طريق لرفع القيود عن تأشيرات السفر. بيد أن لهجة خطابية قومية سادت في المشهد السياسي نتيجة حملة الانتخابات البلدية وتطورات أخرى في المنطقة.

وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقديم المساعدة لبناء دولة حديثة ومجتمع متعدد الأعراق. وفي شباط/فبراير، أعلنت كوسوفو الاستقلال، وهو إجراء تلاه مقاطعة من قبل صرب كوسوفو واحتجاجات في العديد من المناطق في كوسوفو وصربيا. وفي ضوء هذه التطورات، باشرت بعثة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه عملية إعادة التشكيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على مقترح من صربيا، طلبت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى حول ما إذا كان إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد يتماشى مع القانون الدولي.

وتهددت الجهود المتجددة لإنهاء حالة الجمود في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا في آب/أغسطس بسبب حالة الحرب في أوسيتيا الجنوبية والصراع بين جورجيا وروسيا. وزاد اعتراف الاتحاد الروسي بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من حدة التوترات. وانسحبت جورجيا من اتفاق عام 1994 بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات (اتفاق موسكو)، وتم رسميا إنهاء مهمة قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، مُحْدِثةً بذلك تغييراً جوهرياً في السياق الذي عملت فيه بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا.

ولم يتم إحراز أي تقدم نحو تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة ناغورني كاراباخ المحتلة في أذربيجان. وفي آذار/مارس، وبناءً على مقترح من أذربيجان، دعت الجمعية العامة القوات الأرمينية إلى الانسحاب من أذربيجان.

ويبدو أن الوضع في قبرص يتحسن كما أن جهود الأمم المتحدة تركزت على مساعدة الجانبين في تنفيذ اتفاق 8 تموز/يوليه 2006. وأُطلقت مفاوضات كاملة بين الطرفين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي في أيلول/سبتمبر تحت رعاية الأمم المتحدة. وواصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ

السلام في قبرص التعاون مع المجتمعين، وتيسير المشاريع المفيدة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في المنطقة العازلة والعمل على تحقيق هدف استعادة الأوضاع الطبيعية والمهام الإنسانية في الجزيرة.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل السادس (ص 475-757)
منطقة الشرق الأوسط

عملية السلام، 475: التطورات السياسية، 475؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 476. **قضايا أخرى متعلقة بفلسطين**، 515: جوانب عامة، 515؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 519؛ الأونروا، 523. **عمليات حفظ السلام**، 530: لبنان، 530؛ الجمهورية العربية السورية، 551.

شهد عام 2008 عددا من التطورات المشجعة في الشرق الأوسط. وتكثفت الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الإطار المنصوص عليه في مؤتمر أنابوليس عام 2007. ومع ذلك، لا يزال هدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في نهاية السنة بعيد المنال، ولا يزال الوضع على الأرض في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، صعبا، مما أعاق الجهود السياسية لتحقيق رؤية دولتين تتعايشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي قطاع غزة، على وجه الخصوص، ساد العنف لفترات طويلة وتفاقمت الأزمة الإنسانية، وزاد من تعقيد ذلك اتساع هوة الخلاف بين الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية التي تسيطر عليها حركة فتح وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس. وكجزء من الجهود الدبلوماسية المكثفة حديثا في عملية السلام في الشرق الأوسط، تواصلت المساعي الحميدة للأمين العام، والمساعي الحميدة للجنة الرباعية للشرق الأوسط (الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والولايات المتحدة) من أجل تعزيز مبادرة خارطة الطريق التي صدق عليها مجلس الأمن في عام 2003، والتي تم تأكيدها في أنابوليس في عام 2007.

وصادف عام 2008 أيضا ذكرى مرور 60 عاما على تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته. وكررت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (لجنة حقوق الفلسطينيين)، في اجتماع خاص للاحتفال بهذا الحدث، التأكيد على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي، وحثت المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تقريرا إلى الجمعية العامة عن الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والحالة في قطاع غزة ومرتفعات الجولان. وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي تعمل في ظل ظروف صعبة على نحو متزايد، توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لأكثر من 4 ملايين فلسطيني يعيشون في المخيمات وخارجها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية.

وفي لبنان، تم إحراز تقدم ملحوظ في استعادة الاستقرار وبث المصالحة في البلاد. وتم التوصل إلى اتفاق بين الزعماء السياسيين اللبنانيين يوم 21 أيار/مايو والذي أدى إلى انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للبنان، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإطلاق حوار وطني. وعلى الرغم من تحسن المناخ السياسي، إلا أن استقرار البلاد مازال هشا ومهددا بعدة حوادث أمنية خطيرة تضلع فيها ميليشيات لبنانية وغير لبنانية. ومازال التقدم نحو تحقيق وقف إطلاق نار دائم وإيجاد حل طويل الأجل بين إسرائيل ولبنان بعيد المنال.

وواصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في 14 شباط/فبراير 2005 التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و 22 شخصا آخر. ومدد مجلس الأمن ولاية اللجنة حتى شباط/فبراير 2009 ليسمح للانتقال السلس وتسليم السلطة إلى المحكمة الخاصة للبنان، والتي كان من المقرر أن تبدأ عملها في آذار/مارس 2009.
وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية لتعزيز الوضع الأمني والعسكري الاستراتيجي في جنوب لبنان. وتم تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في آب/أغسطس لمدة 12 شهرا. كما قام مجلس الأمن أيضا خلال هذا العام بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان مرتين. وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية
الفصل السابع (ص 558-656)
نزع السلاح

دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 559: آليات الأمم المتحدة، 559؛ هيئة نزع السلاح، 561. **نزع السلاح النووي**، 564: مؤتمر نزع السلاح، 567؛ الاتفاقات الثنائية والتدابير الانفرادية، 572؛ القذائف، 576؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 579؛ حظر استخدام الأسلحة النووية، 582؛ فتاوى محكمة العدل الدولية، 583؛ **قضايا عدم الانتشار**، 584: معاهدة حظر الانتشار، 584، عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، 585؛ التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، 590؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 593؛ النفايات المشعة، 598؛ مناطق خالية من الأسلحة النووية، 599. الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)، 604: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 605؛ الأسلحة الكيميائية، 606؛ بروتوكول جنيف لعام 1925، 610؛ **الأسلحة التقليدية**، 610؛ نحو عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، 611؛ الأسلحة الصغيرة، 613؛ اتفاقية الأسلحة التقليدية المفرطة الضرر والبروتوكولات المتعلقة بذلك، 620؛ الذخائر العنقودية، 623؛ الألغام المضادة للأفراد، 624، نزع السلاح العملي، 626، الشفافية، 627. **قضايا نزع السلاح الأخرى**، 631: منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 631؛ الأمن والسلامة البحريين، 633، نزع السلاح والتنمية، 634؛ مراعاة المعايير البيئية، 636؛ آثار اليورانيوم المنضب، 636؛ العلم والتكنولوجيا ونزع السلاح، 637. **الدراسات والمعلومات والتدريب**، 638: دراسات نزع السلاح، 638، التثقيف في مجال نزع السلاح، 638. نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، 642: مراقبة الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، 643؛ التدابير الإقليمية ودون الإقليمية لبناء الثقة، 644؛ أفريقيا، 646؛ آسيا والمحيط الهادئ، 649؛ أوروبا، 651؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 653؛ الشرق الأوسط، 656.

ظلت قضايا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في عام 2008 في طليعة جدول الأعمال الدولي، وذلك بهدف المضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية. غير أن التقدم نحو تحقيق هذا الهدف كان متواضعا، حيث بلغت جهود كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح طريقا مسدودا. فقد فشل المؤتمر في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل موضوعي، في حين أن اللجنة اختتمت دورتها التي دامت ثلاث سنوات دون التوصل إلى أي توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذا التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي الوقت نفسه، تواصل نمط الانقسام الحاد في التصويت على القرارات المتصلة بالأسلحة النووية في الجمعية العامة.

وفي تطورات أخرى، اختتمت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 في أيار/مايو على الرغم من أنه تعذر عليها قبول إرفاق موجز الوقائع الذي أعده الرئيس بتقريرها. ولم يتمكن فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف من جميع جوانبها من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير اللازمة للتعامل مع هذه المسألة. وصدقت عدة دول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقعت عليها، وتم اعتماد بيان وزاري مشترك في الاجتماع الوزاري المعقود في أيلول/ سبتمبر، يحث على ضرورة دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب الآجال.

وقد واصلت المنظمات الإقليمية معالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار على مدار العام. أما فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فقد تم إحراز تقدم كبير مع التصديق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مما يمهد الطريق لدخولها حيز النفاذ في عام 2009. ولا يزال برنامج التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في صلب الجهود المتعددة الأطراف للحد من انتشار الأسلحة النووية والمضي قدما نحو نزع السلاح النووي. ولا تزال اتفاقات الضمانات الشاملة، التي تم التوصل إليها عملا بمعاهدة حظر الانتشار النووي، والبروتوكولين النموذجيين الإضافيين لتلك الاتفاقات، اللذين منحا الوكالة سلطة التفتيش التكميلي، تُعَد الصكوك القانونية الرئيسية التي تدعم نظام ضمانات الوكالة. وفي عام 2008، تم تطبيق الضمانات على 163 دولةً موقعةً على اتفاقات الضمانات السارية المفعول. ومع ذلك، تم تحقيق تقدم ضئيل بشأن قضايا الضمانات في إيران والجمهورية العربية السورية، أو بشأن قضايا الانتشار في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فيما عملت الوكالة والدول المعنية على حل القضايا المتبقية.

وشملت المكاسب الأخرى إصدار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إعلانا إطاريا استراتيجيا يغطي العديد من مجالات التعاون، بما في ذلك نية متابعة الترتيبات الملزمة قانونيا لتحل محل معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المنتهية. وأنشأت أستراليا واليابان اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ومقترحات نزع السلاح النووي التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة له مقترحا من خمس نقاط لعالمٍ خال من الأسلحة النووية.

ولعل أهم انجاز في ميدان الأسلحة التقليدية هو اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، وهي علامة فارقة في الجهود العالمية لحظر مثل هذه الأسلحة، على الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق آراء لمعالجة القضايا المتعلقة بالأثر الإنساني للذخائر العنقودية. وعقد الأطراف في تلك الاتفاقية اجتماعهم السنوي التاسع في تشرين الثاني/نوفمبر. وتم في تشرين الثاني/نوفمبر أيضا عقد الاجتماع التاسع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد في جنيف، والذي أسفر عن الموافقة على طلبات 15 دولة لتمديد الموعد النهائي المحدد في 10 سنوات لإزالة وتدمير هذه الألغام.

واكتسبت عملية التقدم نحو إقامة معاهدة الاتجار في الأسلحة بعض الزخم، مع عقد فريق الخبراء الحكوميين اجتماعا لبحث جدوى ونطاق صك شامل وملزم قانونيا يضع معايير دولية لتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية ونقلها. وأوصى الفريق بمواصلة النظر في الجهود داخل الأمم المتحدة لمعالجة المسألة خطوة بخطوة. وأنشأت الجمعية العامة فريقا عاملاً مفتوح العضوية لتنفيذ تلك التوصية في عام 2009.

أما فيما يتعلق بتدابير الشفافية، فقد ظل عدد الدول التي تستخدم الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية مستقرة. وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد الدول التي أبلغت عن بيانات لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية انخفاضا حادا في السنوات الأخيرة، تم تسجيل زيادة في عدد من الدول التي أبلغت عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي تموز/يوليه، عقدت الجمعية العامة اجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد كان هذا الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين قادرا، للمرة الأولى، على اعتماد الوثيقة الختامية الموضوعية، التي حددت سبيلا للمضي قدما في مجال التعاون الدولي، وتقديم المساعدة وبناء القدرات لمكافحة

السمسرة غير المشروعة، وإدارة الفائض وتصريفه، وعمليات وسم وتعقب الأسلحة. ووافقت الجمعية على عقد مؤتمر آخر لاستعراض تنفيذ برنامج العمل في عام 2012.
وعقد مجلس الأمن في نوفمبر/تشرين الثاني مناقشة رفيعة المستوى بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية- وهي مسألة أخرى ذات اهتمام طويل الأمد في الأمم المتحدة.

الجزء الأول: قضايا سياسة وأمنية
الفصل الثامن (ص 657-708)
قضايا سياسة وأمنية أخرى

الجوانب العامة للأمن الدولي، 657، دعم الديمقراطيات، 657. **الجوانب الإقليمية للسلام والأمن الدوليين**، 657: جنوب المحيط الأطلسي، 657. **إنهاء الاستعمار**، 658: عقد للقضاء على الاستعمار، 658؛ بورتوريكو، 670؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 670، قضايا إقليمية أخرى، 684: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، 684: تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)، 689؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 689؛ اللجنة الفرعية القانونية، 693. **آثار الإشعاع الذري**، 694: **المعلومات والاتصالات في مجال الأمن الدولي**، 696. شؤون الأمم المتحدة الإعلامية، 698.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة معالجة المسائل السياسية والأمنية المتصلة بدعمها لعملية الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز إنهاء الاستعمار، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وكذا أنشطة المنظمة في مجال الإعلام.

وفي شباط/فبراير، تلقت الجمعية العامة نص توافق آراء باماكو بشأن "الديمقراطية والتنمية والحد من الفقر"، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمجتمع الديمقراطيات في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. والتزم المشاركون في المؤتمر بتعزيز الحوكمة الديمقراطية في جميع المناطق، ودعم نتائج المؤتمرات الوزارية السابقة. كما قرروا إنشاء أمانة دائمة في وارسو، بولندا.

وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان عام 1960، وخاصة ممارسة حق تقرير المصير في ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ونظمت اللجنة الخاصة خلال هذا العام الحلقة الدراسية الإقليمية في باندونغ، إندونيسيا، كجزء من جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (2001-2010). وشملت الأقاليم قيد الاستعراض من قبل اللجنة الخاصة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق وكاليدونيا الجديدة، وتوكيلاو، والصحراء الغربية.

وقد نظرت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث (1999) المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث) ورحب بالصلة بين عمل اليونيسبيس الثالث وعمل لجنة التنمية المستدامة. وتم تحقيق تقدم في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. ووضعت اللجنة مبادئ توجيهية لاختيار واستحداث مكاتب إقليمية لبرنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ. وفي كانون الأول/ديسمبر، صدقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة.

وعقدت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري في الدورة السادسة والخمسين في فيينا في تموز/يوليه. ونظرت في تقارير بشأن مصادر التعرض للإشعاع، حادث تشرنوبيل لعام 1986 وآثاره على الكائنات الحية غير البشرية.

وفي قرار اعتمد في كانون الأول/ديسمبر بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تعزيز النظر

في التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، وكذا التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من التهديدات الناشئة.
وقد نظرت لجنة الإعلام في سياسات الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال المعلومات واستعرضت إدارة وعمل إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام. وخلال هذا العام، سلطت إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام الضوء على القضايا ذات الأولوية التي برزت في مجالات السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وعززت الذكرى السنوية الستين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الأول (ص 771-760)
تعزيز حقوق الإنسان

آليات الأمم المتحدة، 711: مجلس حقوق الإنسان، 711؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 717؛ المدافعون عن حقوق الإنسان، 720؛ جوانب أخرى، 722. **صكوك حقوق الإنسان،** 722: جوانب عامة، 722؛ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين، 728؛ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 728؛ اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 733؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 736؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 737؛ اتفاقية حقوق الطفل، 737؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 748؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 749؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 749؛ الاتفاقية الدولية للحماية من الاختفاء القسري، 751. **أنشطة أخرى،** 751: متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 751؛ تعليم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، 752؛ تعزيز العمل للنهوض بحقوق الإنسان، 758.

تعززت الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في عام 2008 من خلال العديد من التطورات البارزة. وبدأت الآليات الجديدة لمجلس حقوق الإنسان، التي أنشئت في عام 2006، العمل الفعلي مع إطلاق آلية الاستعراض الدوري الشامل. وبموجب الاستعراض الدوري الشامل، قام المجلس بفحص سجل حقوق الإنسان في 48 بلدا، وهو الخطوة الأولى في استعراض السجل حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء كل أربع سنوات. وتعهد العديد من البلدان قيد الاستعراض بالتزامات صارمة لتنفيذ حقوق الإنسان بصورة أفضل، والتصديق على صكوك حقوق الإنسان وتعزيز تعاونها مع الإجراءات الخاصة للمجلس. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة الاستشارية، التي أنشئت لتوفير الخبرات للمجلس، دورتها الأولى، وقدمت 13 توصية، في حين تصدت إجراءات الشكوى الجديدة التي اتخذها المجلس، والتي تتألف من الفريق العامل المعني بالرسائل والفريق العامل المعني بالحالات، أنماطاً متسقةً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمؤيدة بأدلة موثوق بها في جميع أنحاء العالم. كما تم تعزيز حقوق الإنسان من خلال عمل لجان الخبراء (الهيئات المنشأة بموجب معاهدات) لرصد الامتثال لصكوك حقوق الإنسان الملزمة قانونيا، وكذلك عن طريق شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان في كل بلد على حدة التي تعمل في إطار إعلان عام 1998 للمدافعين عن حقوق الإنسان.
كما عقد المجلس خلال هذا العام ثلاث دورات عادية (السابعة والثامنة والتاسعة) وثلاث دورات استثنائية (السادسة والسابعة والثامنة).
وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية العامة جلسة عامة للاحتفال بالذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي نفس اليوم، اعتمدت اللجنة البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أنشأ إجراء الاتصالات الفردية لحالات الانتهاكات المزعومة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، أكدت الجمعية على دور أمين المظالم والوسيط وغيرهما من مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الستين لاتفاقية عام 1948 بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها.
ودخلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري حيز النفاذ في أيار/مايو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، في دورته الأولى، 12

عضوا في لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي هيئة الخبراء المستقلين للمساعدة في رصد تنفيذ الاتفاقية.
وعززت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاركتها القطرية وقامت بتوسيع وجودها على الصعيدين القطري والإقليمي. وواصلت دعمها لعمل المجلس وآلياته، بما في ذلك الإجراءات الخاصة. وفي تموز/يوليه، وافقت الجمعية على تعيين الأمين العام النافانيثيم بيلاي (جنوب أفريقيا) ليحل محل لويز آربور (كندا) على رأس المفوضية السامية لحقوق الإنسان لمدة أربع سنوات تبدأ في 1 كانون الأول/سبتمبر.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الثاني (ص 761-858)
حماية حقوق الإنسان

العنصرية والتمييز العنصري، 761: متابعة المؤتمر العالمي لعام 2001، 761؛ الأشكال المعاصرة للعنصرية، 768. **الحقوق المدنية والسياسية**، 772: الحق في الجنسية، 772؛ حماية المهاجرين، 772؛ التمييز ضد الأقليات، 776؛ الحق في تقرير المصير، 789؛ إقامة العدل، 794، قضايا أخرى، 802. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، 818: الحق في التنمية، 818، الفقر المدقع، 833؛ الحق في الغذاء، 835، الحق في السكن اللائق، 840؛ الحقوق الثقافية، 841؛ الحق في التعليم، 841؛ الشواغل البيئية والعلمية، 842، الحق في الصحة، 843، الرق والقضايا ذات الصلة، 845، الفئات الضعيفة، 846.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال عدة آليات. ولازالت أجهزتها الرئيسية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ومجلس الأمن - تشارك بنشاط في حماية هذه الحقوق. واضطلع مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة بمهمته كهيئة حكومية دولية مركزية تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتصدى المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان، وعمل على منع إساءة المعاملة، ووفر التوجيه في مجال السياسات العامة، ورصد احترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.
وقام المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة - المقررون الخاصون، والأفرقة العاملة، والخبراء المستقلون، والممثلون الخاصون، برصد وفحص وتقديم تقارير علنية بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة أو بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2008، قدم 30 مكلفاً بولايات مواضيعية تقارير بشأن السكن اللائق، ولأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والاحتجاز التعسفي، والأطفال والصراعات المسلحة، وبيع الأطفال، والتعليم، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وآثار الديون الخارجية على حقوق الإنسان، والفقر المدقع، والحق في الغذاء، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الدين أو المعتقد، والصحة الجسدية والعقلية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، واستقلال القضاء، والشعوب الأصلية، والمشردون داخليا، وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والمرتزقة، والمهاجرون، وقضايا الأقليات، والعنصرية والتمييز العنصري، والعبودية، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والتعذيب، ونقل وإلقاء المنتجات والنفايات السامة والخطرة بصورة غير مشروعة، والاتجار بالأشخاص، والشركات عبر الوطنية، والعنف ضد المرأة.
وخلال هذا العام، أرسل المكلفون بالولايات 911 رسالةً إلى 118 بلداً بشأن 2206 أفراد؛ وكان ثلثي هذه الرسائل رسائل مشتركة بعث بها ولايتين أو أكثر. وقام المكلفون أيضا بإيفاد 53 بعثة لتقصي الحقائق إلى 48 بلدا، وإصدار 177 بياناً ونشرةً صحفية، وتقديم 135 تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان (120 تقريرا قدمها المكلفون بالولايات المواضيعية)، بما في ذلك 79 تقريرا سنويا و 56 تقريرا بشأن الزيارات القطرية، و 19 تقريرا إلى الجمعية العامة. وفي حزيران/يونيه، أنشأ المجلس ولاية الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

وفي أيار/مايو، عقد المجلس جلسة استثنائية لاتخاذ إجراء بشأن التأثير السلبي لتفاقم أزمة الغذاء العالمية، التي تسبب فيها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ضمن جملة أمور، على إعمال الحق في الغذاء.

ولازالت حقوق الأقليات تشكل محط اهتمام رئيسي. فقد عقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات، الذي أنشأه المجلس في عام 2007، اجتماعا لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر تحت إشراف الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات. وتناول المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية شواغل الشعوب الأصلية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة، والتعليم، والبيئة، والصحة وحقوق الإنسان، وساعد على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة. وناقشت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في دورتها الأولى، مشاركة الشعوب الأصلية في أعمالها، فضلا عن القضايا المتصلة بالتمييز وحقوق الشعوب الأصلية في التعليم.

وتواصلت الأعمال التحضيرية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، المقرر عقده في عام 2009، الذي تشمل أهدافه استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ديربان لعام 2001 وتقييم فعالية الآليات والأدوات لمعالجة التمييز العنصري.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان
الفصل الثالث (ص 859-898)
حالات حقوق الإنسان القطرية

الجوانب العامة، 860: تعزيز المشاركات القطرية، 860: **أفريقيا**، 861؛ بوروندي، 861؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 862؛ كينيا، 863؛ ليبيريا، 864؛ سيراليون 865؛ الصومال، 866؛ السودان، 867. **الأمريكيتين**، 870: كولومبيا، 870؛ غواتيمالا، 871؛ هايتي، 872. **آسيا**، 872: أفغانستان، 872؛ أذربيجان، 873؛ كمبوديا، 873؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 875؛ إيران، 879؛ ميانمار، 881؛ نيبال، 889. **منطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط**، 890: قبرص، 890؛ جورجيا،891. **الشرق الأوسط**: 892: الأراضي التي تحتلها إسرائيل، 892.

في عام 2008، تمت معالجة حالات حقوق الإنسان المثيرة للقلق في الدول الأعضاء، ولاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة والسبل الناجعة لمساعدة وإرشاد الحكومات والمؤسسات الوطنية في مكافحة هذه الانتهاكات، من طرف الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمقررين الخاصين، وممثلي الأمين العام الخاصين، والخبراء المستقلين المعين لدراسة تلك الحالات.
ولازالت حالة حقوق الإنسان خطيرة في ميانمار رغم بعض التحسينات نتيجة التطورات السياسية، حسب المقرر الخاص. ففي شباط/فبراير، تم وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور- وهو الخطوة الرابعة في خريطة الطريق الحكومية المتكونة من سبع خطوات لتحقيق الديمقراطية – وتم تنظيم استفتاء بشأن اعتماده في 10 أيار/مايو. وأدت عوامل انعدام المشاركة في عملية الصياغة، وضعف الشفافية، ومحدودية معرفة الجمهور بمحتوياته، والظروف التي أجري فيها الاستفتاء إلى إثارة شواغل من منظور حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد كبير من زعماء المعارضة رهن الاعتقال. وكانت حالة الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سوكي، مسألة مثيرة للقلق حيث أن الحكومة مددت إقامتها الجبرية في أيار/مايو مع عدم وجود أدلة جديدة ضدها. وفي أعقاب إعصار نرجس، زار الأمين العام ميانمار يومي 22 و 23 أيار/مايو. وبعد المناقشات التي أجراها مع المسؤولين الحكوميين، تم السماح بوصول عمال الإغاثة الدوليين. وفي حزيران/يونيه، دعا مجلس حقوق الإنسان الحكومة إلى تنفيذ الالتزامات التي كانت قد قدمتها إلى الأمين العام بشأن السماح للعاملين في مجال الإغاثة بالوصول إلى المحتاجين.
ولازالت عملية حماية حقوق الإنسان صعبة في السودان. فقد سجلت انتهاكات مستمرة لحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات التي كانت مصدر قلق خاص في ظل استعداد البلاد لانتخابات عام 2009. وتواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في منطقة دارفور. وقال المقرر الخاص أن حالة حقوق الإنسان لا تزال قاتمة على العموم وأن الانتهاكات لا تزال تُرتكب من قبل جميع الأطراف. وقد تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل لعام 2005، وبحلول شهر تموز/يوليه، كانت الجمعية الوطنية قد مررت 59 مشروعا من مشاريع القوانين الجديدة، بما في ذلك قوانين شأن القوات المسلحة، والإجراءات الجنائية، والانتخابات، والشرطة، والأحزاب السياسية. وعموما، لا يزال الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان ضعيفا. وفي أيلول/سبتمبر، أقر المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والخطوات التي اتخذتها الحكومة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان، ولاسيما في مجال إصلاح القوانين. وقد أعرب المجلس عن قلقه إزاء حالة العامة لحقوق الإنسان، ودعا الحكومة إلى الإسراع في تنفيذ الاتفاق،

لإنشاء اللجان المتبقية، ولاسيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإلى تكثيف الجهود من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
وأفاد المقرر الخاص أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال خطيرة في عام 2008. فبالإضافة إلى الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، تعاني البلاد من أزمة اقتصادية تتميز بالنقص المستشري والحاد في الغذاء. وفرض النظام قيوداً مشددةً على الحقوق المدنية والسياسية على خلفية القمع الذي يمارسه، إلى جانب التخويف ونظام المخبرين الشامل، مما خلق انعدام الأمن في أوساط السكان. وحدث تطور جديد خلال هذا العام تمثل في استئناف المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان بشأن المواطنين اليابانيين المختطفين، التي تهدف إلى إعادة فتح التحقيقات بشأن حالات عالقة. وأصبح نقص الغذاء أكثر وضوحا مع مرور العام، في ظل تقارير تفيد بأن ملايين الناس يواجهون الحرمان الشديد. وتم التوصل إلى اتفاق جديد بين السلطات وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة ل 6.5 مليون شخص، حيث مُنح البرنامج إمكانية الوصول إلى الأسر والمستودعات لم يكن بالإمكان الوصول إليها في السابق.
وعقد مجلس حقوق الإنسان دورته الاستثنائية السادسة (23-24 كانون الثاني/يناير) بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما عقد دورته الاستثنائية الثامنة (28 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر) بشأن حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
كما قدمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال هذا العام تقريرا بشأن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز مشاركاتها القطرية، وخاصة من خلال زيادة أنشطة الممثلين الميدانيين بوصفها الوسيلة الأساسية لتعزيز حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات. وعزز المجلس، من خلال إجراءاته الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، المشاركات القطرية عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني وأنشطة الرصد كوسيلة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان الدولية ومنع الانتهاكات في العديد من البلدان، بما في ذلك أفغانستان، وبوروندي، وكمبوديا، وكولومبيا، وقبرص، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغواتيمالا، وهايتي، وإيران، وليبيريا، وميانمار، ونيبال، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسيراليون، والصومال، والسودان. ومن جانبها، اتخذت الجمعية العامة إجراءات بشأن حالات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجورجيا وإيران وميانمار.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الأول (ص 901-956)
سياسة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

العلاقات الاقتصادية الدولية، 902: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 902؛ التنمية المستدامة، 910؛ القضاء على الفقر، 916؛ العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 927. **الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية،** 933. **سياسة التنمية والإدارة العامة،** 935: لجنة السياسة الإنمائية 935 الإدارة العامة، 936. **مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة،** 938: أقل البلدان نموا، 938؛ الدول الجزرية الصغيرة النامية، 945؛ البلدان النامية غير الساحلية، 948؛ اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، 955.

في عام 2008، كان الاقتصاد العالمي على حافة الركود، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية في الولايات المتحدة، وانفجار فقاعات الإسكان هناك وفي اقتصادات كبيرة أخرى، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتزايد السياسات النقدية التقييدية في عدد من البلدان، وتقلبات أسواق الأسهم المالية. وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة الدول إلى إدارة سياساتها الاقتصادية الكلية والمالية بشكل يساهم في الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وأقرّت بأن هناك حاجة لمزيد من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والمعونة والمال والبيئة والمساواة بين الجنسين لضمان أن تعمل العولمة كقوة إيجابية للجميع. وأكدت الجمعية أيضا على ضرورة مواصلة العمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمنفعة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول.
وخلال هذا العام، واصلت الأمم المتحدة النظر في عدد من قضايا التنمية. وناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى من دورته (30 حزيران/يونيه - 3 تموز/يوليه)، تعزيز نهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي إطار عمل هذا الجزء، عقد المجلس منتدى التعاون الإنمائي الأول الذي يعقد كل سنتين، والذي ناقش رؤية جديدة للتعاون الإنمائي في القرن الحادي والعشرين وتغيّر مناظره الطبيعية وديناميّاته، وإجراء حوار سياسي رفيع المستوى مع ممثلي المؤسسات المالية والتجارية الدولية بشأن التطورات في الاقتصاد العالمي. وعقد المجلس أيضا استعراضه الوزاري السنوي بشأن "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"، واعتمد المجلس إعلانا وزاريا بشأن هذا الموضوع. وفي آب/أغسطس، تم النظر في الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل خلال المؤتمر الوزاري الثالث حول التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي عقد في ويندهوك بناميبيا. واعتمد المؤتمر إعلان ويندهوك الوزاري، الذي اعترف بأهمية عكس الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل في نتائج عمليات التنمية الاقتصادية الدولية.
واستعرضت لجنة التنمية المستدامة التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 وفي تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وهي خطة عمل للتنمية المستدامة اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992. وناقش الجزء الرفيع المستوى للجنة موضوع "الطريق إلى الأمام"، والتي ركزت على الاستثمار في أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، والترابط بين قضايا الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا، بما في ذلك التكيف مع تغيّر المناخ في سياق التنمية المستدامة.

وتواصل إيلاء الاهتمام لقضايا القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ إعلانه الوزاري لعام 2007 بشأن تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد نهجا أكثر شمولا وتناسقا وذا أبعاد متعددة في صياغة سياسات وبرامج وعمليات القضاء على الفقر والجوع. وخلال هذا العام، قررت الجمعية العامة أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، الذي أعلن في عام 2007، هو "العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع"، وطلبت من الأمين العام أن يعين نقطة اتصال لتنسيق تنفيذ العقد. ونظرت الجمعية أيضا في التمكين القانوني للفقراء على أساس التقرير النهائي للجنة التمكين القانوني للفقراء، تحت عنوان "جعل القانون يعمل من أجل الجميع". وأكدت من جديد أن سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وشددت على أهمية تبادل أفضل الممارسات الوطنية. وعقدت الجمعية اجتماعا رفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والذي كان موضوعه "القضاء على الفقر عام 2015: تحقيق ذلك". وكان الهدف هو استعراض التقدم المحرز وجرد الفجوات في نقطة منتصف طريق الجهد العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وتحديد الإجراءات والمساعدة على ضمان بقاء الأهداف والغايات الدولية على الطريق الصحيح، والمحافظة على الزخم في فترة ما بعد عام 2008. وفي هذا الصدد، اقترح الأمين العام ورئيس الجمعية عقد قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2010 لحشد الجهود والإجراءات في السنوات الخمس الأخيرة قبل الموعد النهائي في عام 2015، وعقد مناقشة مواضيعية غير رسمية عن "تعزيز الصحة العالمية: صحة الأهداف الإنمائية للألفية وما بعدها".

واعتبرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مواضيع السياسات الموجهة نحو التنمية لمجتمع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم والبحوث كمواضيع ذات أولوية بالنسبة لها. ونظرت اللجنة أيضا في التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المرحلتين الأولى (2003) والثانية (2005) من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وواصلت منظومة الأمم المتحدة معالجة مشاكل التنمية في مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وقررت الجمعية أن تعقد، في عام 2011، مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لعام 2001 وتحديد العقبات والمعوقات التي تواجهه، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة. كما استعرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لعام 1994 من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي استراتيجية موريشيوس لعام 2005 لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. وطلبت الجمعية من وكالات منظومة الأمم المتحدة تكثيف الجهود من أجل تعميم استراتيجية موريشيوس في برامج عملها. وأجرت استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، الذي اعتمد في عام 2003 من قبل المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ودعت الجهات المانحة، والمؤسسات المالية والإنمائية والإقليمية المتعددة الأطراف إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تنفيذه.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الثاني (ص 957-990)
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

أنشطة على نطاق المنظومة، 957. **التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** 966: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، 966؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 967؛ المسائل المالية والإدارية، 975. تعاون تقني آخر، 981: حساب للتنمية، 981؛ أنشطة الأمم المتحدة، 981؛ مكتب الأمم المتحدة للشراكات، 982؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 983؛ متطوعي الأمم المتحدة، 986، التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 988؛ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 989.

في عام 2008، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو هيئة الأمم المتحدة المركزية لتمويل الحصول على المساعدة التقنية. وبلغ دخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 6 بليون دولار. كما ارتفعت تكاليف الإنفاق الكلي لجميع أنشطة ودعم البرنامج في 2008 لتبلغ 5,39 بليون دولار. وبلغ إجمالي الدخل لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية 50,1 مليون دولار في عام 2008، بما في ذلك 6 ملايين دولار تدار من قبل هذا الصندوق بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نهاية هذا العام، بلغت مخصصات مؤسسة الأمم المتحدة لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما يقارب من 1,06 بليون دولار.

وفي نيسان/أبريل، أبلغ الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 62/208 في بشأن الاستعراض الشامل لعام 2007 والذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي تقرير صدر في آب/أغسطس، حلّل الأمين العام الآثار المترتبة على التوفيق بين دورات التخطيط الاستراتيجي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع الاستعراض الشامل للسياسات، وقدّم توصيات بشأن تغيير الاستعراض من دورة مدتها ثلاث سنوات إلى دورة مدتها أربع سنوات.

وفي أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان على نظام المساءلة المعزز والمتكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي اشتمل على إطار المساءلة وسياسة الرقابة. كما عدّل المجلس التنفيذي النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين مدير هذا البرنامج من تقديم مدفوعات على سبيل الهبة تصل إلى 75 ألف دولار في السنة.

وسلّم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في عام 2008، 1,06 مليار دولار من خلال تنفيذ المشاريع وأنفق 61,9 بليون دولار لإدارتها. وبلغت المساهمة في الاحتياطي التشغيلي 4,9 مليون دولار، لتصل إلى 30,06 مليون دولار. وفي أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذي على تغيير الهيكل الإداري للمكتب، عن طريق إعادة تنظيم الوظائف وتكوين لجنة التنسيق الإداري للسماح لها بأداء وظيفة السياسة الاستشارية؛ تم تغيير اسم الهيئة إلى اللجنة الاستشارية للسياسات لعكس دورها الجديد. في دورته في شهر أيلول/سبتمبر، وافق المجلس التنفيذي على إطار المساءلة المعدّل وسياسات الرقابة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما أحاط علما بالمشروع الرابع

لإطار التعاون بين بلدان الجنوب (2009-2011) وشجّع الدول الأعضاء على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنفيذ هذا الإطار.
وفي عام 2008، قام 7753 متطوع يعملون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ 7991 مهمّة في 132 بلدا.
وحقق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أهدافه البرنامجية في عام 2008، ووسّع تدخلاته لتشمل 38 بلدا من أقل البلدان نموا. كما حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، خلال هذا العام، معظم أهدافهما فيما يتعلق بصياغة إطار شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الثالث (ص 991-1039)
المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة

المساعدات الإنسانية، 991: التنسيق، 991؛ تعبئة الموارد، 998؛ النظام الإنساني الدولي الجديد، 1000؛ الأنشطة الإنسانية، 1000. **المساعدات الاقتصادية الخاصة،** 1007: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 1007؛ مساعدات اقتصادية الأخرى، 1020. **الاستجابة للكوارث،** 1022: التعاون الدولي، 1023؛ الحد من الكوارث، 1026؛ المساعدات في حالات الكوارث، 1032.

في عام 2008، واصلت منظمة الأمم المتحدة، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعبئة المساعدات الإنسانية وتنسيقها للاستجابة لحالات الطوارئ الدولية. وتم خلال هذا العام إطلاق نداءات عاجلة وموحدة مشتركة بين الوكالات من أجل بوليفيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وهايتي وهندوراس والعراق وكينيا وقيرغيزستان وليبيريا ومدغشقر وميانمار والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وجنوب أفريقيا وأوغندا والسودان وطاجيكستان وغرب أفريقيا واليمن وزيمبابوي. وتلقى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساهمات للمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية بلغ مجموعها 1,4 بليون دولار.
وواصل الفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وهايتي تطوير برامج طويلة الأجل لدعم هذين البلدين. ونظراً للتطور المحرز في غينيا - بيساو، وبناءً على توصية الفريق المخصص لهذا البلد، أنهى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الولاية المسندة إلى هذا الفريق في تموز/يوليه.
وقد عقدت الجمعية العامة في سياق أنشطة إنمائية أخرى اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا في سبتمبر/أيلول واعتمدت إعلانا سياسيا بشأن هذا الموضوع.
وفي عام 2008، تسبب نحو 354 حالة من حالات الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف، في حدوث 235264 حالة وفاة وأثرت على 214 مليون شخص. وقدرت تكلفة الأضرار الاقتصادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية ب 190 بليون دولار. وكان التأثير الاقتصادي النسبي للكوارث أعظم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
وتواصلت الجهود الرامية لتنفيذ إعلان وإطار عمل هيوجو 2005-2015، وهو خطة عشرية للحد من مخاطر الكوارث، اعتُمدت في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في عام 2005. وكانت الاستعدادات تجري على قدم وساق تحضيرا للدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث المقرر انعقادها عام 2009.
وقد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال هذا العام في سبل تعزيز تنسيق مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية من خلال تحسين الاستجابة الإنسانية على جميع المستويات. وأحرزت عملية تنفيذ جدول الإصلاح الإنساني تقدما مع إطلاق نهج قطاعي في خمس حالات طوارئ مفاجئة جديدة.
وواصل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ إتاحة الفرصة لتقديم المساعدة السريعة للسكان المتضررين من حالات الكوارث المفاجئة وحالات الطوارئ التي تعاني نقصاً في التمويل.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الرابع (ص 1040-1100)
التجارة الدولية والتمويل والنقل

الأونكتاد الثاني عشر، 1041. **التجارة الدولية**، 1047: السياسة التجارية، 1052، تعزيز وتيسير التجارة، 1055؛ السلع، 1057. **التمويل**، 1060: السياسة المالية، 1060؛ تمويل التنمية، 1072؛ الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، 1092. **النقل**، 1096: النقل البحري، 1096؛ نقل البضائع الخطرة، 1097. **المسائل المؤسسية والتنظيمية للأونكتاد**، 1097.

بلغت المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية في جولة الدوحة مرحلة حرجة حيث دخلت المفاوضات السنة السابعة في عام 2008، عندما كان من المقرر أن تُختتم. وتم التركيز على وضع طرائق كاملة للحد من التزامات دخول الأسواق الزراعية وغير الزراعية. وفي تموز/يوليه، عقدت منظمة التجارة العالمية اجتماعا "وزاريا مصغّرا" غير رسمي لوضع طرائق لدخول الأسواق الزراعية وغير الزراعية، وفشل الاجتماع في تحقيق نجاح كبير لوضع الأساس لاختتام جولة الدوحة في عام 2008.

وقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دورته الثانية عشرة (الأونكتاد الثاني عشر) في أكرا بغانا، من 20 إلى 25 نيسان/أبريل، تحت شعار "معالجة فرص وتحديات العولمة من أجل التنمية". واعتمد المؤتمر إعلان أكرا، وهو بيان سياسي أثنت فيه الدول الأعضاء على الأونكتاد لمساهمته في دفع عجلة خطة التنمية ودعم البلدان النامية في مواجهة التحديات وتعظيم الاستفادة من الاقتصاد العالمي المعولم. كما اعتمد المؤتمر اتفاق أكرا، الذي بُني على توافق آراء ساو باولو لعام 2004، وقدّم تحاليل سياسية وردود محدّثة، فضلا عن المبادئ التوجيهية لتعزيز الأونكتاد وتحسين دوره التنموي وتأثيره وفعاليته المؤسسية.

وفي نيسان/أبريل، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد تحت شعار "الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام 2002، بما في ذلك التحديات الجديدة والقضايا الناشئة". وحدد الاجتماع مبادرات جديدة لتمويل التنمية، اعتبرها مهمة من أجل تحقيق أهداف توافق الآراء. وقد عُقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة بقطر، من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر. وكان شعار المؤتمر "التطلع إلى المستقبل: اتخاذ المزيد من الإجراءات التعاونية في مجال تمويل التنمية". واعتمد المؤتمر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، جددت فيه الدول التأكيد على توافق الآراء. كما أقر المؤتمر أيضا أن تعبئة الموارد المالية للتنمية والاستخدام الفعال لهذه الموارد تعد نقطا مركزية في الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أقرّت الجمعية العامة إعلان الدوحة.

وذكر تقرير *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2009*، الذي أُصدر بالاشتراك بين الأونكتاد وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أن الأزمة المالية العالمية، التي أتت في أعقاب أزمتي الأمن الغذائي والطاقة، قد تتسبب على الأرجح في انتكاس التقدم نحو الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولازالت استعادة الثقة في الأسواق المالية من أجل

تطبيع تدفقات الائتمان ذات أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، عقد رئيس الجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر، اجتماع نقاش تفاعلي بشأن الأزمة المالية العالمية لضمان نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرارا واستدامة، ورحب باستحداث فرقة عمل رفيعة المستوى تتكون من خبراء لإجراء استعراض شامل للنظام المالي الدولي. وفي عام 2008، واصلت البلدان النامية مواجهة ازدياد كبير في صافي تحويلات الموارد المالية إلى البلدان المتقدمة، حيث بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق مسجلة 933 بليون دولار. ازداد صافي التحويلات من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى 171 بليون دولار، ويعود السبب لأساسي إلى ازدياد كبير في الفائض التجاري للاتحاد الروسي. وبالمقابل، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب آسيا، انخفض صافي التحويلات إلى الخارج نتيجة الاضطرابات المالية، مما أدى إلى انخفاض في تدفقات رأس المال الخاص انطلاقا من الربع الثالث من العام وما بعده.

وبلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى صناديق الأونكتاد الاستئماني للتبرعات 36,8 مليون دولار، مما يعكس من حيث القيمة الاسمية زيادة 36,4 في المائة مقارنة مع العام السابق. وشكلت مساهمات البلدان المتقدمة 58 في المائة من المجموع، أي بزيادة قدرها 30 في المائة من حيث القيمة الاسمية، في حين انخفضت مساهمات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 17 في المائة، مما يُمثّل 21 في المائة. وازدادت مساهمات الجهات المانحة المتعددة الأطراف بشكل كبير، إذ قدّمت المفوضية الأوروبية 14,5 في المائة من المجموع، ما يعادل زيادة بنسبة 127 في المائة، وقدّمت منظومة الأمم المتحدة ٥ في المائة. فيما قدّم القطاعين الخاص والعام 1,8 في المائة.

وفي دورته الخامسة والخمسين التي عقدت في أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد 2001- 2010؛ التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تحرير التجارة وأداء التصدير في أفريقيا؛ واستعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الخامس (ص 1101-1135)
الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

التعاون الإقليمي، 1101. أفريقيا، 1103: الاتجاهات الاقتصادية، 1103؛ الأنشطة في عام 2008، 1104؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1108. **آسيا ومنطقة المحيط الهادئ**، 1108: الاتجاهات الاقتصادية، 1109؛ الأنشطة في عام 2008، 1109؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1114. **أوروبا**، 1118: الاتجاهات الاقتصادية، 1118؛ الأنشطة في عام 2008، 1118. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، 1123: الاتجاهات الاقتصادية، 1124؛ الأنشطة في عام 2008، 1124؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1129. غرب آسيا، 1130: الاتجاهات الاقتصادية، 1131؛ الأنشطة في عام 2008، 1131؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1134.

واصلت اللجان الإقليمية الخمس في عام 2008 تقديم التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز البرامج والمشاريع وتوفير التدريب لتعزيز بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات. وعقدت أربعة لجان- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)- دورات عادية خلال العام. ولم تعقد اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعها في عام 2008، ولكن كان من المقرر أن يعقد اجتماعها في عام 2009.

وواصل الأمناء التنفيذيون للجان عقد الاجتماعات بشكل دوري لتبادل الآراء وتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن قضايا التنمية الرئيسية. وفي تموز/يونيه، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي حوارا مع الأمناء التنفيذيين حول موضوع "البعد الإقليمي لمواضيع الجزء الرفيع المستوى لعام 2008".

ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في عام 2008، دورتها السنوية كجزء من الاجتماعات المشتركة الأولى لمؤتمر الإتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا في دورتها خلال شهري آذار/مارس – نيسان/أبريل حول موضوع "مواجهة التحديات الإنمائية الجديدة لأفريقيا في القرن الحادي والعشرين"، واعتمدت بيانا وزاريا جدد فيه الوزراء التأكيد على التزامهم بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا"، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا التزامهم بالشراكة الجديدة للاتحاد الأفريقي لبرنامج تنمية أفريقيا بوصفها الإطار المشترك من أجل التنمية والشراكة العالمية.

واعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في اجتماع عقد في نيسان/أبريل حول موضوع "الأمن الطاقي والتنمية المستدامة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، قرارا يدعو جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين للتعاون في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة من خلال تبادل الخبرات والسياسة التكنولوجية.

وخلال دورة حزيران/يونيه، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورة إقليمية في إطار التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وعقدت حلقات نقاش بشأن التمويل والتعاون، وتعبئة الموارد المحلية، والقضايا

التنظيمية، والسياسات الجنسانية في مجال تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على قبول جزر الكايمن كعضو منتسب.

واستعرضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في دورتها التي عقدت في أيار/مايو، تمويل التنمية في المنطقة، في إطار التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأطلقت اللجنة بوابة لجمع المعلومات وأصدرت تقريرا عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية اعتبارا من عام 2007. ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه على قبول انضمام السودان كعضو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

ووجدت اللجان الإقليمية نفسها تتعامل مع آثار الأزمة المالية العالمية التي بلغت نسبا شاملة مهمة مع نهاية العام. وفي إطار الولايات المسندة إليها، بدأت اللجان النظر في الإجراءات التي قد تُتخذ للتخفيف من آثار هذه الأزمة في مناطق التي تعمل بها.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل السادس (ص 1136-1140)
الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

الطاقة والموارد الطبيعية، 1136: الطاقة 1137، الموارد الطبيعية، 1139. **رسم الخرائط** ، 1140.

واصلت مواضيع حفظ وتنمية واستخدام الطاقة والموارد الطبيعية احتلال محور اهتمام العديد من هيئات الأمم المتحدة في عام 2008، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة، التي بدأت أول دورة تنفيذية لفترة سنتين (2008-2009) حول المجموعة المواضيعية: الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.
وإقرارا منها بالدور المهم للطاقة المستدامة في القضاء على الفقر التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ناقشت اللجنة في دورتها السادسة عشرة في أيار/مايو، الحاجة إلى تكنولوجيات جديدة للطاقة وخاصة الطاقة المتجددة، والطاقة والتنمية الصناعية، وخدمات المياه، والطلب على الوقود الحيوي، وتحسين فرص الحصول على المياه والطاقة والصرف الصحي في المناطق الريفية. ولاحظت اللجنة أيضا أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالطاقة من أجل التنمية المستدامة، فإن ارتفاع أسعار الطاقة وتغير المناخ طرحت تحديات جديدة.
وأعرب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في خطابه السنوي أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/ديسمبر، عن قلقه إزاء انتشار الأسلحة النووية وإمكانية حصول الجماعات المتطرفة على المواد النووية أو المشعة. كما أشار إلى أن التنمية والأمن كانت مواضيع محورية بالنسبة للوكالة وأن الوكالة أنشأت شراكات فعالة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، فإن استخدام العلاج الإشعاعي لعلاج السرطان قد ازداد، وتم تطوير محاصيل غذائية ذات عوائد مرتفعة، وتمكن المزيد من الناس من الحصول على مياه شرب نظيفة. وهناك حوالي 439 مفاعلا نوويا يعمل في 30 بلدا، و36 محطة جديدة قيد الإنشاء. وحذر المدير العام أن المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلامة والأمن تتوقف على البلدان المعنية.
وكانت مسألة الصرف الصحي محور اهتمام اليوم العالمي للمياه (22 آذار/مارس) وواحدة من المواضيع الرئيسية الواردة في تقرير الأمم المتحدة السنوي بشأن المياه لعام 2008. واحتفلت الأمم المتحدة بسنة 2008 كسنة دولية للصرف الصحي، وأكدّت أنه من غير الممكن السيطرة على الأمراض والقضاء على الفقر بدون صرف صحي، وسلّطت الضوء على أهمية الصرف الصحي للصحة والكرامة والتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية.
وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد المؤتمر العاشر المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية في عام 2012، وبعقد الدورة الخامسة والعشرين لفريق الأمم المتحدة للخبراء المعنيين بالأسماء الجغرافية في أيار/مايو 2009.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل السابع (ص 1141-1181)
البيئة والمستوطنات البشرية

البيئة، 1141: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1141؛ مرفق البيئة العالمية، 1154؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1154؛ الأنشطة البيئية، 1163. **المستوطنات البشرية،** 1175: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1196 (الموئل الثاني)، 1175؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1179.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل من أجل حماية البيئة من خلال صكوك ملزمة قانونيا وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
وناقشت الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المواضيع السياسية المستجدة حول العولمة والبيئة - تعبئة التمويل لمواجهة تحدي المناخ، والإدارة البيئية الدولية وإصلاح الأمم المتحدة. ووضع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لفترة 2010-2013، التي أسست الاتجاه والرؤية الاستراتيجية لأنشطة الأمم المتحدة للبيئة لتلك الفترة. وأذن المجلس للمدير التنفيذي باستخدام الاستراتيجية في صياغة الأطر الاستراتيجية وبرامج العمل والميزانيات لفترات 2010-2011 و2012- 2013. وفي تشرين أول/أكتوبر، قدّم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستعراض النهائي لاستراتيجية تونزا الأولى والطويلة الأجل (2003-2008) التي تعنى بإشراك الشباب في القضايا البيئية، واقترح الاستراتيجية الثانية الطويلة الأجل (2009- 2014).
وعقدت الجمعية العامة في شباط/أبريل مناقشة موضوعية بشأن "التصدي لتغير المناخ: الأمم المتحدة والعالم في خضم العمل". ودعا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في اقتراح لإعلان عِقدٍ دولي للتصدي لتغير المناخ للفترة الممتدة بين عامي 2010-2020. وفي قرار بشأن التنمية المستدامة لمنطقة القطب الشمالي، طلب مجلس الإدارة من حكومات الدول القطبية الشمالية والأطراف المعنية الأخرى تنفيذ تدابير لتيسير التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك المجتمعات الأصلية. وتقرر في الدورة الثامنة والعشرين للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، التي عُقدت في نيسان/أبريل في مدينة بودابست في المجر، إعداد تقرير التقييم الخامس بشأن تغير المناخ، مع وضع اللمسات الأخيرة في عام 2014. وبدأ العمل في وضع استراتيجية عالمية لمتابعة تقييم النظم البيئية للألفية، والذي اكتمل في عام 2005.
وأوصى الأمين العام في آب/أغسطس بإنشاء الصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط. ويقدم الصندوق المساعدة والدعم للدول المتضررة من البقعة النفطية التي نجمت عن تدمير إسرائيل لصهاريج تخزين النفط في لبنان في عام 2006، وبعد اندلاع القتال بين إسرائيل والمجموعة الشبه عسكرية، حزب الله. وأنشأت الجمعية العامة الصندوق في كانون الأول/ديسمبر.
واعتمد الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي عقد في أيار/مايو في مدينة بون في ألمانيا، خارطة طريق للتفاوض بشأن نظام دولي للحصول على فوائد الموارد الوراثية وتقاسمها.
وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دعم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام 1196 والأهداف الإنمائية للألفية. واندمجت حملتين سابقتين بشأن الحيازة المؤمنة

والإدارة الحضرية بحملة عالمية جديدة من أجل التحضّر المستدام وعالجت تحديات التكيف والتخفيف من تغير المناخ. وأقرّت لجنة المستوطنات البشرية للممثلين الدائمين في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر خطة عمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة الممتدة بين عامي 2008- 2013.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الثامن (ص 1182-1196)
السكان

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1182: تنفيذ برنامج العمل، 1182. **الهجرة الدولية والتنمية**، 1184. **صندوق الأمم المتحدة للسكان**، 1188. **أنشطة سكانية أخرى**، 1194.

بلغ عدد سكان العالم 6,8 بليون في عام 2008، وكان من المتوقع أن يصل إلى 9 بليون في عام 2045 إذا استمرت معدلات الخصوبة في الانخفاض في الدول النامية. في حين كانت الخصوبة في 53 بلدا تحت المعدل المطلوب لضمان إحلال الأجيال، إذ بلغ معدل الخصوبة الكلي في 42 بلدا من البلدان النامية - وأكثرها من البلدان الأقل نموا – 4,0 طفل لكل امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل تحوّل في السكان. فقد فاق عدد سكان المناطق الحضرية عدد سكان الأرياف للمرة الأولى في التاريخ، ومن المرجح أن يشكل سكان المناطق الحضرية 70 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2050.

تواصل استرشاد الأنشطة السكانية للأمم المتحدة ببرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994، والإجراءات الأساسية لتنفيذه التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في عام 1999. وارتأت لجنة السكان والتنمية، وهي الهيئة المسؤولة عن رصد عملية تنفيذ برنامج العمل واستعراضها وتقييمها، أن يكون شعارها الخاص "توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية". وواصلت شعبة السكان الاضطلاع بمهام التحليل وإعداد التقارير عن الاتجاهات والسياسات الديموغرافية في العالم وجعل نتائج أبحاثها متاحة في المطبوعات وعلى شبكة الإنترنت.

وقد ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان في تنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية من خلال استخدامها لبيانات السكان لصياغة سياسات وبرامج سليمة. وقدم الصندوق المساعدة إلى 158 بلداً ومنطقةً وإقليماً في عام 2008، مع التركيز على زيادة توافر ونوعية خدمات الصحة الإنجابية، ومكافحة التمييز بين الجنسين والعنف الجنساني، وصياغة السياسات السكانية الفعالة وتكثيف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل التاسع (ص 1197-1249)
السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1197: التنمية الاجتماعية، 1197؛ الأشخاص ذوي الإعاقة، 1209؛ التنمية الثقافية، 1215. **منع الجريمة والعدالة الجنائية**، 1222: الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر(2010) للجريمة، 1222؛ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1225؛ برنامج الوقاية من الجريمة، 1226؛ الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، 1233؛ استراتيجيات لمنع الجريمة، 1238؛ معايير الأمم المتحدة وقواعدها، 1243؛ قضايا أخرى حول منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1244. **تنمية الموارد البشرية**، 1245: التعليم للجميع، 1247؛ السنوات الدولية، 1248.

واصلت الأمم المتحدة في عام 2008 تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية، ودعم برنامج الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية.
ونظرت لجنة التنمية الاجتماعية مرة أخرى، في شباط/أبريل، في جعل موضوع "تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع" ذا أولوية. كما استعرضت خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية، وناقشت مسألة إدماج الإعاقة في جدول أعمال التنمية.
وفي كانون الأول/ديسمبر - بعد أن نظرت في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل، الذي أعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995، والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدتها في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين (2000) - أدركت الجمعية العامة أهمية الإعلان بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه لتعزيز نهج متكامل لبرنامج العمل اللائق والتصدي للتحديات المتزايدة للعولمة. وأعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه بعد مناقشات حول تعزيز العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، التأكيد على الأهمية المركزية للمسألة في القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي وطلب من الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية إدماج أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في سياساتها وبرامجها وأنشطتها.
وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، واصلت هيئات الأمم المتحدة مراقبة تنفيذ البرنامج العالمي لعام 1982 المتعلق بالمعوقين بالإضافة إلى القواعد الموحدة لعام 1993 بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. ودخلت اتفاقية عام 2006 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في 3 أيار/مايو. وفي تموز/يوليه، جدد المجلس ولاية المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2011.
أما في مجال التنمية الثقافية، فقد دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر إلى تعزيز ثقافة السلام واللاعنف؛ وأكدت، عقب اجتماع رفيع المستوى لمدة يومين حول ثقافة السلام، أن التفاهم المتبادل والحوار بين الأديان يشكلان بعدين هامين من أبعاد الحوار بين الحضارات وثقافة السلام. وفي عمل آخر، حثت الجمعية الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز السلام وتسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال المبادرات الرياضية، وتعزيز إدماج الرياضة لأغراض التنمية والسلام في جدول أعمال التنمية.

ونظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في نيسان/أبريل، ضمن جملة أمور، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر(2010) لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والحماية من الاتجار بالممتلكات الثقافية، وتعزيز منع الجريمة في المدن، والتعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات الحرجية، بما فيها الأخشاب والحياة البرية وسائر الموارد الإحيائية الحرجية. وعقدت أيضا مناقشة مواضيعية بشأن جوانب العنف ضد المرأة.

وحثت الجمعية، في كانون الأول/ديسمبر، الحكومات على تجريم الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله، وشجّعت الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على التصديق أو الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال. وأدانت الجمعية أيضا الفساد بجميع أشكاله، وحثت الحكومات على مكافحة ومعاقبة الفساد وتعزيز التعاون الدولي.

أما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية، أقرت الجمعية أن هناك حاجة لتجديد الالتزام الجماعي بتحقيق الأهداف الدولية لخطة عمل عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (2003-2012). ودعت الدول الأعضاء إلى إيلاء أولوية أكبر لمحو الأمية ضمن خططها التعليمية وميزانياتها، ووضع استراتيجيات للوصول إلى الفئات التي تتأثر بالأمية أكثر من غيرها.

وأعلنت الجمعية عام 2011 سنةً دوليةً للكيمياء.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل العاشر (ص 1250-1282)
المرأة

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبيجين + 5، 1250: مجالات الاهتمام الحاسمة، 1255. **أجهزة الأمم المتحدة**، 1277: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1277؛ لجنة وضع المرأة، 1278؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1279؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب، 1280.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتعزيز وضع المرأة في جميع أنحاء العالم بناءً على المبادئ والخطوط التوجيهية لإعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع (1985) المعني بالمرأة، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين (2000) للجمعية العامة (بيجين + 5)، التي استعرضت التقدم المحرز في تنفيذها.
واعتمدت لجنة وضع المرأة، في دورتها الثانية والخمسين في آذار/مارس، استنتاجات بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي أحالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية كمساهمة في التحضير لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وأوصت اللجنة إلى المجلس باعتماد مشروع قرار بشأن وضع ومساعدة المرأة الفلسطينية، والذي اعتمده المجلس في تموز/يوليه. وباشر المجلس أيضا بالعمل على تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. واعتمدت اللجنة وعرضت على المجلس قرارات حول النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في النزاعات المسلحة، والمرأة، والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
واعتمدت الجمعية العامة قرارات بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والاتجار في النساء والفتيات، ودعم الجهود لوضع حد لناسور الولادة، ومستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التركيز على الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها، وإنهاء العنف ضد المرأة، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعزيز العدل بين الجنسين في الحكم الديمقراطي. كما واصلت الأمم المتحدة بدل الجهود الرامية إلى تعزيز وتنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب. ووافق المجلس التنفيذي على الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة الممتدة بين 2008-2011.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الحادي عشر (ص 1283-1302)
الأطفال والشباب والمسنون

الأطفال، 1283: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1283: منظمة الأمم المتحدة للطفولة 1284 – **الشباب،** 1299. **المسنون،** 1300: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (2002)، 1300.

في عام 2008، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عملها لكفالة حصول كل طفل على أفضل بداية حياة ممكنة؛ وحصوله على التحصين والحماية الكاملة من المرض بما في ذلك نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإعاقة؛ وحصوله على تعليم أولي جيد؛ وحمايته من العنف والاعتداء والاستغلال والتمييز.
وقد تم إحراز تقدم في تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في "عالم صالح للأطفال"، وهي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالطفل والتي عقدت عام 2002. وقام كثير من الدول بإدراج تلك الالتزامات في مخططاتها وذلك من خلال وضع خطط للعمل بشأن قضايا الطفل.
وواصلت اليونيسيف تركيزها على خمسة مجالات خلال الفترة مابين عامي 2006-2009 وهي: بقاء الطفل الصغير على قيد الحياة ونماؤه، والتعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، و نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والطفل، وحماية الطفل من العنف والاستغلال والاعتداء، والسياسة العامة والدعوة والشراكات من أجل حقوق الطفل. وفي عام 2008، تعاونت اليونيسيف مع 155 دولة واستجابت لحالات طوارئ في 78 دولة.
وقد تم تسجيل تقدم وقيود متعلقة برفاه الشباب ودورهم في المجتمع وذلك في تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب لعام 1995 حتى عام 2000 وما بعدها.
وواصلت الأمم المتحدة عملها لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام 2002. وفي شباط/فبراير، أكملت لجنة التنمية الاجتماعية الاستعراض الأول وتقييم خطة العمل الدولية. وقدم الأمين العام، في تموز/يوليه، الخطوط العريضة لإطار إستراتيجي لتنفيذ خطة العمل. وفي كانون الأول/ديسمبر، قامت الجمعية العامة بتشجيع الحكومات على بناء القدرات للقضاء على الفقر فيما بين المسنين وذلك بإدراج قضايا المسنين في استراتيجيات القضاء على الفقر وخطط التنمية القومية. كما شددت الجمعية على ضرورة بناء قدرات قومية إضافية.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الثاني عشر (ص 1303- 1327)
اللاجئون والأشخاص المشردون

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1304: السياسات البرنامجية، 1304؛ مسائل مالية وإدارية، 1309. **حماية اللاجئين ومساعدتهم،** 1312: قضايا الحماية، 1312؛ تدابير المساعدة، 1314؛ الأنشطة الإقليمية، 1316.

في عام 2008، كان 34.4 مليون شخص محط اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما في ذلك 10.5 مليون لاجئ. وقد استقر عدد الأشخاص عديمي الجنسية الذين تم التعرف عليهم عند الرقم 6.6 مليون وقدر عدد الأشخاص عديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم بحوالي 12 مليون شخص. أما عدد الأشخاص المشردين فما زال كبيرا ويقدر بحوالي 26 مليون شخص مع وجود حوالي 14.4 مليون شخص يستفيدون من مساعدة الحماية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويشكل الرقم الأخير زيادة بأكثر من 600.000 مقارنة بالعام الماضي. وتمكن أكثر من 1.3 مليون مشرد داخلياً من العودة إلى مواطنهم الأصلية كما تمكن أكثر من 600.000 لاجئ من العودة إلى أوطانهم.
ومارست مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال هذا العام، ولاية الحماية التي تضطلع بها بفعالية أكبر فيما يتعلق بانعدام الجنسية، وتم إحراز تقدم في هذا المجال مع حدوث تطورات مشجعة في دول عديدة مثل بنغلاديش وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لأكثر من 150.000 لاجئ في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى من أجل إيجاد حل دائم من خلال العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج في بلدانهم الأصلية بما في ذلك 40.000 لاجئ تم إعادتهم إلى جمهورية الكنغو الديمقراطية و95.000 تم إعادتهم إلى بوروندي وحوالي 8600 تم إعادتهم إلى رواندا. وقد قدمت المفوضية الحماية الدولية والمساعدة المادية لحوالي 676.000 لاجئ من بينهم 68.300 لاجئ كنغولي في مخيمات بوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.
كما قامت المفوضية بحماية ومساعدة 2700 لاجئ بوروندي في رواندا، و112.000 لاجئ أنغولي في جمهورية الكنغو الديمقراطية، وأكثر من 8.500 لاجئ منحدرين من تشاد والسودان وجمهورية الكنغو الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحوالي 81.000 لاجئ في الكاميرون منهم حوالي 63.000 من جمهورية أفريقيا الوسطى. كما قادت المفوضية جهود مجموعة الحماية لتحسين سلامة وأمن المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكنغو الديمقراطية.
كما استمرت الأوضاع الهشة في أفغانستان وباكستان، والصراعات المستمرة في إقليم دارفور بالسودان وفي كولومبيا، وأعمال العنف في جورجيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية والصومال في توليد تحركات قسرية داخل وعبر الحدود. وتسبب الصراع المستمر في الصومال في تشرد أعداد كبيرة من السكان، وارتفع عدد الأشخاص المشردين داخليا من 450.000 إلى حوالي 1.1 مليون شخص. وأدت الاشتباكات في إقليم أوغادين بإثيوبيا إلى التشرد الداخلي لآلاف الإثيوبيين، فهناك حوالي 200.000 مشرد داخليا بسبب الصراع يعيشون بشكل رئيسي في الصومال وأوروميا وغامبيلا وولايات تيغري الإقليمية. وفي كينيا، أدت أعمال عنف ما بعد الانتخابات التي اندلعت

عام 2007 إلى نزوح ما بين 350.000 و500.000 شخص إلى المخيمات والمجتمعات المضيفة خصوصا في وادي ريفت.
وقد أثر القتال الذي دار بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير النظامية تأثيرا شديدا على المدنيين في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى وارتفع عدد المشردين داخليا إلى 197.000 شخص. واستقر عدد اللاجئين في أفريقيا الوسطى عند الرقم 104.000 لاجئ. وازداد الوضع في شرق تشاد تدهورا بشكل ملحوظ على طول الحدود المتقلبة مع دارفور. وقد أثرت تحركات المجموعات المسلحة عبر الحدود، والمواجهات بين المليشيات، وأعمال اللصوصية والإفلات العام من العقاب على سلامة وأمن 250.00 لاجئ من دارفور، و186.000 تشادي متشرد داخليا، والمجتمعات المضيفة. وضربت موجة غير متوقعة من العنف الناتج عن كراهية الأجانب جنوب أفريقيا واستهدفت الزيمبابويين ورعايا أجانب آخرين، وأدت إلى تشرد ما يقارب 100.000 شخص.
ورغم التزامات الدولة بتوسيع نطاق التعاون بموجب معاهدة عام 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين (حولية الأمم المتحدة لعام 1951 ص 520)، مُنعت المفوضية في أحيان كثيرة من دخول مراكز الاحتجاز لتحديد احتياجات الحماية الدولية. وواصلت المفوضية أيضا مواجهة التحديات في كل الجوانب الخاصة بالمستفيدين وسلامة الموظفين.
وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجات عامة بشأن الحماية الدولية والتي طلبت إلى الدول أن تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية احتراما دقيقا. كما طلبت إلى الدول أن تقوم باتخاذ خطوات لمنع أعمال العنف ضد اللاجئين والأشخاص الآخرين المعنيين.
وفي كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي مقررين بشأن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا. وقد طلب المجلس إلى المجتمع الدولي أن يضاعف مساعدته المقدمة لضحايا التشرد القسري في أفريقيا.
وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة القرار 149/63 بشأن مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وقد شددت الجمعية على أن تتحمل الدول المسؤولية الأساسية في حماية اللاجئين داخل أراضيها وتقديم المساعدة لهم. وشددت الجمعية أيضا على ضرورة مضاعفة الجهود لوضع وتنفيذ استراتيجيات حلول دائمة وشاملة بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الثالث عشر(ص 1328-1345)
الصحة والأغذية والتغذية

الصحة، 1329: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه، 1329؛ فقر الدم المنجلي، 1332؛ التبغ، 1333؛ الملاريا، 1334؛ الصحة العامة العالمية، 1338؛ السلامة على الطرق، 1340. **الأغذية والزراعة،** 1341؛ المعونة الغذائية، 1341؛ الأمن الغذائي، 1343؛ **التغذية،** 1344.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة النهوض بالصحة البشرية والأمن الغذائي وتنسيق المعونة الغذائية ودعم الأبحاث في مجال التغذية.
وفي نهاية العام، كان هناك حوالي 33.4 مليون شخص يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز، فيما أصيب حوالي 2.7 مليون شخص بالفيروس. وكانت أعداد الوفيات بسبب أمراض مرتبطة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز تقدر بحوالي 2 مليون شخص. وأصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز تقرير عام 2008 عن انتشار الإيدز في العالم – وهو أشمل تقييم عالمي على الإطلاق تم جمعه عن استجابة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أكد التقرير أن من بين 147 دولة وثقَت تقدمها في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب – الإيدز لعام 2001، حقق كثير منها مكاسب هامة في مواجهة الأوبئة الوطنية. ونتج عن الزيادة في تمويل برامج فيروس نقص المناعة البشرية في الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط تقدم في خفض أعداد الوفيات الناتجة عن متلازمة نقص المناعة المكتسب/الايدز ومنع حدوث إصابات جديدة. وفي حزيران/يونيه، عقدت الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق إعلان الالتزام والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - الإيدز.
وركزت الأمم المتحدة في عام 2008 على فقر الدم المنجلي كمسألة صحية عامة. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، هناك حوالي 100 مليون شخص يحملون سمة فقر الدم المنجلي، ويولد ما لا يقل عن 500.000 طفل مصاب بأكثر الأشكال حدة من هذا المرض كل عام. واستمرت التفاوتات الرئيسية بين دول الشمال ودول الجنوب فيما يتعلق بإدارة المرض. وفي قرار اعتمد في كانون الأول/ديسمبر، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على النهوض بخدمات الرعاية الصحية والتدريب وبرامج نقل التكنولوجيا لتحسين حياة المصابين بالعدوى، ورفع الوعي بالمرض خلال 19 حزيران/يونيه من كل عام.
واستحدث مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ، في دورته الثالثة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، فريقا عاملا لوضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ المادة 14 المتعلقة بتخفيض الطلب. وعقدت هيئة التفاوض الحكومية الدولية بشأن بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع في منتجات التبغ جلستيها الأولي والثانية واللتين ناقشت فيهما أهداف ونطاق والمبادئ التوجيهية لمشروع بروتوكول. وفي أيار/مايو، نصح الأمين العام الأمم المتحدة باتخاذ موقف قوي بشأن مسألة التدخين اللاإرادي. وفي قرار اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر، حظرت الجمعية العامة التدخين وبيع التبغ في مقرات الأمم المتحدة.

وأشار تقرير قدمته منظمة الصحة العالمية إلى الجمعية العامة بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية, ولاسيما في أفريقيا (2001-2010) أن 29 دولة على الأقل من بين 109 دول في جميع أنحاء العالم كانت في الطريق إلى تحقيق الأهداف لتخفيف العبء الذي سببته الملاريا بحلول عام 2010. وفي شباط/فبراير، قام الأمين العام بتعيين راي شامبرز (الأمم المتحدة) كمبعوثه الخاص الأول المعني بداء الملاريا. وقد أعرب الجمعية في قرار اعتمدته في كانون الأول/ديسمبر عن انشغالها بشأن الاعتلال والوفيات التي تعزى إلى الملاريا. وأشار القرار إلى حاجة للمزيد من الجهود من أجل تحقيق أهداف الملاريا والأهداف الإنمائية للألفية لعامي 2010 و2015.
وفي أيار/مايو، اعتمدت جمعية الصحة العالمية قرارا يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة لإعطاء الأولوية لتنفيذ استراتيجية عالمية وخطة عمل بشأن الصحة العامة والإبداع والملكية الفكرية. كما تم اعتماد قرارات بشأن رصد تحقيق في الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة وتطبيق اللوائح الصحية الدولية.
وناقشت الجمعية العامة مسألة السلامة على الطرق في العالم في آذار/مارس. وأثناء المداولات، قدم الاتحاد الروسي مبادرة لاستضافة أول مؤتمر عالمي رفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق في عام 2009 في موسكو. وفي قرار ذو صلة، أثنت الجمعية على منظمة الصحة العالمية لعملها مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية لتنسيق قضايا السلامة على الطرق في منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي لاستحداث المرفق العالمي للسلامة على الطريق – آلية التمويل الأولى لدعم بناء القدرات من أجل السلامة على الطريق.
وفي عام 2008، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 3.9 مليون طن متري من المعونة الغذائية لمساعدة 102.1 مليون من الجوعى في 78 دولة. وفي خلال هذا العام، برنامج الأغذية العالمي تحديات مثل اضطرابات الأنظمة المالية العالمية وسوء الأحوال الجوية والاضطرابات السياسية وحالات الطوارئ المعقدة في أفغانستان والصومال والسودان. وقد نجح برنامج الأغذية العالمي في زيادة معدل المساعدات المقدمة للسكان المهددين الذين تأثروا بارتفاع أسعار الغذاء والوقود. وقد تمثل تعقد عمليات برنامج الأغذية العالمي في استجابتها لإعصار نرجس في ميانمار الذي وفر له برنامج الأغذية العالمي 154 مليون دولار كإغاثة لحوالي 1.1 مليون من الضحايا. وقد حققت مساهمات المانحين في عام 2008 رقما قياسيا بلغ 5 بليون دولار.
وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2008 مواجهة أزمات الغذاء العالمية. ففي حزيران/يونيه، عقدت منظمة الأغذية والزراعة العالمية مؤتمرا رفيع المستوى بشأن "الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية". وقد اعتمد المؤتمر إعلانا يدعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات المقدمة للدول النامية ولاسيما أقل البلدان نموا وتلك التي تأثرت سلبا بارتفاع أسعار الأغذية. وفي نيسان/أبريل، استحدث الأمين العام الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم والتي جمعت الأطراف منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤسسات بريتون وودز لإصدار استجابة موحدة للتصدي لأزمة أسعار الغذاء.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الرابع عشر (ص 1346-1378)
المراقبة الدولية للمخدرات

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين، 1346. **الاتفاقيات،** 1352: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1354. **حالة المخدرات في العالم،** 1356. مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال **المخدرات،** 1369: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1369؛ لجنة المخدرات، 1371.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة، من خلال لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعزيز التعاون الدولي لمكافحة مشكل المخدرات في العالم. وركزت الأنشطة على تنفيذ خطة عمل عام 1998 لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بشكل غير مشروع، وخطة عمل عام 1998 المتعلقة بالتعاون الدولي على إبادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبالتنمية البديلة، وخطة عمل 1999 لتنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات.
وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم المساعدة والاستشارة القانونية والبحث إلى هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لوضع السياسات في مجال مراقبة المخدرات وساعد الدول الأعضاء على وضع التشريعات المحلية بشأن المخدرات والتصديق على الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها. وقام المكتب بوضع وتعزيز مشروعات التعاون الميداني بهدف تحسين قدرات الدول لمكافحة المخدرات غير المشروعة، وساعد الدول على رصد المحاصيل غير المشروعة وبرامج التنمية البديلة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر والتنمية المستدامة. كما قام المكتب بتوسيع مبادراته لتشمل تعزيز خفض العرض والطب على المخدرات ولمنع تعاطي المخدرات والإدمان عليها ومعالجة ذلك. كما تم تقديم المساعدة للدول من أجل تحسين ممارسات مراقبة الحدود وتعزيز إدماج نهج مراقبة المخدرات والاستراتيجيات في خطة أوسع للتنمية.
وأوصت لجنة المخدرات، وهي أهم هيئة تابعة للأمم المتحدة لوضع السياسات تتعامل مع مراقبة المخدرات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي قرارين، واعتمدت قرارات بشأن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين (1998) بشأن: مكافحة مشكلة المخدرات في العالم؛ وخفض الطلب ومنع إساءة استعمال المخدرات؛ وفيروس فقدان المناعة البشرية/متلازمة فقدان المناعة المكتسب-الإيدز وأمراض الدم الأخرى؛ والزراعة غير المشروعة، والتصنيع والتهريب؛ وغرب أفريقيا؛ وأفغانستان.
واستعرضت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات منشأ مراقبة المخدرات الدولية وكيف أنها تطورت خلال القرن العشرين. وناقشت الهيئة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في تطبيق اتفاقيات المخدرات وكيف كانت الحكومات تستجيب لها والإجراءات التي قد ترغب في اتخاذها. وواصلت الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتحليل حالة المخدرات في العالم ولفت انتباه الحكومات إلى نقط الضعف في المراقبة الوطنية والتقيد بالمعاهدات وتقديم الاقتراحات والتوصيات من أجل التحسينات على الصعيدين الوطني والدولي.
وفي تموز/يوليه، شدد المجلس على أن الإنتاج غير المشروع للمخدرات كان في أغلب الأحيان يرتبط بمشاكل التنمية - ولاسيما الفقر والظروف الصحية السيئة والأمية – وينبغي أن تعالج تلك المشاكل في سياق تنموي أكبر من خلال نهج شامل ومتكامل. ووافق المجلس على أهمية تعزيز

التنمية البديلة والتركيز على تحسين معيشة الناس، وأقر بالدور الذي تضطلع به الدول النامية بخبرة شاملة في تلك المجالات وأهمية أنشطة التوعية التي تهدف إلى تعزيز أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وفي قرار آخر اعتمد في حزيران/يوليه، أشار المجلس إلى أن الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وإنتاج المواد الأفيونية في أفغانستان قد ارتفع وأن الجزء الأكبر من المخدرات غير المشروعة التي منشؤها أفغانستان يُهرب عبر إيران وباكستان والدول المجاورة الأخرى قبل أن يصل إلى الدول المقصودة. ولذلك شجع المجلس التعاون عبر الحدود وعزز التنسيق وتبادل المعلومات ما بين أفغانستان وإيران وباكستان، ودعا الدول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تقديم المساعدة التقنية والدعم لتعزيز المبادرات والجهود لمكافحة تهريب المخدرات. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة قرارا بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم والذي تناول متابعة الدورة الاستثنائية العشرين والإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وأقرت الجمعية بأن مكافحة مشكلة المخدرات في العالم كانت مسؤولية عامة ومشتركة ينبغي التعامل معها من خلال جهود مستدامة وجماعية، وأعاد التأكد على أهمية نهج متوازن بين خفض العرض والطلب.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية
الفصل الخامس عشر (ص 1379-1389)
إحصاءات

عمل اللجنة الإحصائية، 1379: إحصاءات اقتصادية، 1380؛ إحصاءات ديمغرافية واجتماعية، 1386؛ أنشطة إحصائية أخرى، 1387.

في عام 2008، تم القيام ببرنامج عمل الأمم المتحدة الإحصائي بشكل رئيسي من خلال الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وفي شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة لعام 2008 والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع لعام 2008 والجزء الأول من التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية لعام 2008. كما اعتمدت اللجنة أيضا، من حيث المبدأ، المجلد الأول من نظام الحسابات القومية المحدث كمعيار دولي لإحصاءات الحسابات القومية. ورحبت اللجنة بإتمام دورة عام 2005 من برنامج المقارنات الدولية وصدقت على استمرار البرنامج على أن يكون عام 2011 موعدا للدورة التالية. كما وافقت اللجنة أيضا على برنامج عملها متعدد السنوات لعامي 2008-2011.
واستعرضت اللجنة عمل مجموعة من الدول والمنظمات الدولية في مجالات مختلفة من إحصاءات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية وبيئية وقدمت توصيات ومقترحات خاصة.

الجزء الرابع: قضايا قانونية
الفصل الأول (ص 1393-1405)
محكمة العدل الدولية

العمل القضائي للمحكمة، 1393: الدعاوى القضائية، 1393؛ إجراءات الفتاوى، 1403. **مسائل أخرى،** 1404: أداء وتنظيم المحكمة، 1404؛ الصندوق الاستئماني الخاص لمساعدة الدول في تسوية المنازعات، 1405.

في عام 2008، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاثة أحكام وتسعة أوامر وعرض عليها 17 دعوى قضائية وطلب واحد للحصول على فتوى. وفي رسالة قدمتها إلى الجمعية العامة في 30 تشرين الأول/أكتوبر، أشارت رئيسة محكمة العدل الدولية، القاضية روزالين هيجينز، أن الفترة من 1 آب/أغسطس 2007 إلى 31 تموز/يوليه 2008 صادفت العام الأكثر إنتاجية في تاريخ المحكمة وأن القضايا التي اتخذت المحكمة قرار بشأنها خلال العام المنصرم ضمت دولا من كل فريق إقليمي تابع للأمم المتحدة. وانعكس الطابع العالمي للمحكمة أيضا في المجموعة الكبيرة من المواضيع التي تم تناولها في تلك القضايا، والتي شملت حقوق الإنسان والسيادة الإقليمية والمساعدة القانونية المتبادلة وتعيين الحدود البحرية وتفسير الأحكام السابقة.

الجزء الرابع: قضايا قانونية
الفصل الثاني (صفحات من 1406-1429)
المحاكم والهيئات القضائية الدولية

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1406: دوائر المحكمة، 1407؛ مكتب المدعي العام، 1412؛ قلم المحكمة، 1413؛ التمويل، 1413. **المحكمة الدولية لرواندا،** 1415: دوائر المحكمة، 1415؛ مكتب المدعي العام، 1420؛ قلم المحكمة، 1420؛ التمويل، 1420. **أداء المحاكم،** 1421: تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، 1423. **المحكمة الجنائية الدولية،** 1425: دوائر المحكمة، 1427.

في عام 2008، عملت المحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا والمحكمة الجنائية الدولية على إنجاز ولاياتها.
وخطت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 خطوات نحو تنفيذ استراتيجية الإنجاز المتعلقة بها، مركزة على الأفراد الأرفع رتبا المتهمين بالجرائم الأكثر جسامة. ولم يبق سوى خمسة قضايا لتبدأ، أربعة منها شملت توقيفات متأخرة. وكانت المحكمة تجري سبعة محاكمات في نفس الوقت في قاعاتها الثلاث، تشمل 27 متهما.
وقد ظلت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 1994، ملتزمة بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز المتعلقة بها مع احترام الإجراءات القانونية الواجبة.
وبحلول نهاية العام، أوقفت المحكمة واحتجزت 66 شخصا من بين 81 متهما بما فيهم رئيس وزراء الحكومة المؤقتة في رواندا خلال فترة الإبادة الجماعية و11 وزيرا منتمين لتلك الحكومة في عام 1994 ومسؤولين عسكريين كبار وأعضاء من رجال الدين. واختتمت المحكمة كل قضاياها التي تشمل متهمين متعددين، باستثناء واحدة، وتضم 14 شخصا متهما. ليس هناك اعتقالات جديدة يمكن الإشارة إليها بشأن الهاربين الثلاثة عشر الذين ما زالوا طلقاء مع اقتراب نهاية ولاية المحكمة.
وفي حزيران/يوليه، وأثناء السنة الخامسة من أدائها، احتفلت المحكمة الجنائية الدولية بالذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي والذي أنشئت المحكمة بموجبه. وواصلت المحكمة إجراءاتها فيما يتعلق بالأوضاع المثيرة للقلق في أربعة دول. وفي نهاية تموز/يوليه، كان هناك سبعة مذكرات توقيف عالقة.

الجزء الرابع: قضايا قانونية
الفصل الثالث (ص 1430-1481)
قضايا قانونية دولية

جوانب قانونية بشأن العلاقات السياسية الدولية، 1430: لجنة القانون الدولي، 1430؛ العلاقات الدولية بين الدول والقانون الدولي، 1439؛ الامتيازات والحصانات، 1445؛ العلاقات الدبلوماسية، 1446؛ المعاهدات والاتفاقات، 1447؛ **مسائل قانونية دولية أخرى،** 1449: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، 1449؛ القانون الاقتصادي الدولي، 1450؛ المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1475؛ علاقات الدول المضيفة، 1479.

في عام 2008، واصلت لجنة القانون الدولي دراسة المواضيع المتعلقة بالتطور والتدوين التدريجيين للقانون الدولي. واعتمدت اللجنة مشروع مواد بشأن قانون المياه الجوفية العابرة للحدود كما اعتمدت مؤقتا مشروع مواد متعلقة بآثار النزاعات المسلحة على المعاهدات. واعتمدت اللجنة أيضا مشروع مبادئ توجيهية بشأن التحفظات على المعاهدات كما اعتمدت مؤقتا ثمانية مشاريع مواد بشأن الاحتجاج بالمسؤولية الدولية لمنظمة دولية. كما أنشأت اللجنة فريقا عاملا للنظر في القضايا المتعلقة بطرد الأجانب وعقدت مناقشات بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث والقضايا المتصلة بحصانة مسؤولي الدول من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية وجوانب الالتزام بالتسليم أو المحاكمة.
كما واصلت اللجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة وضع مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. وفي تموز/يوليه، أعد الأمين العام تقريرا بشأن التدابير التي اتخذتها الدول وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية لتنفيذ إعلان الجمعية العامة لعام 1994 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أدانت الجمعية العامة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية وغير مبررة وطلبت إلى الدول أن تخذ المزيد من التدابير لمنع الإرهاب.
كما وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الصيغة النهائية لمشروع نص وصدقت عليه واعتمدت الجمعية العامة مشروع هذا النص في كانون الأول/ديسمبر كاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا. كما واصلت اللجنة العمل بشأن المشتريات العامة والتحكيم والمصالحة وقانون الإعسار والمصالح الضمانية كما نظرت في العمل المستقبلي في مجالات التجارة الالكترونية والغش التجاري. ورحبت اللجنة أيضا بالمبادرات المتخذة لإحياء الذكرى الخمسين لاتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن قرارات التحكيم الأجنبية.
كما واصلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة النظر في، ضمن بنود أخرى، مقترحات متصلة بصيانة السلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز المنظمة وتنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات تحت الفصل السابع.
وعالجت لجنة العلاقات مع البلد المضيف عددا من القضايا التي أثارتها البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك النقل ومسائل مواقف السيارات، وأمن البعثات والموظفين التابعين لها، والتأخير في إصدار التأشيرات وتعجيل إجراءات الهجرة والجمارك.

الجزء الرابع: قضايا قانونية
الفصل الرابع (ص 1482-1512)
قانون البحار

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، 1482: المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية، 1494؛ تطورات أخرى متصلة بالاتفاقية، 1496؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1511.

في عام 2008، واصلت الأمم المتحدة تعزيز القبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والاتفاقين التنفيذيين الخاصين بها، بشأن اتفاق تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، وحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في أعالي البحار.
وعقدت المؤسسات الثلاث التي أنشئت بموجب الاتفاقية – السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري - دورات خلال هذا العام. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الجمعية العامة يوم 8 حزيران/يونيه يوما عالميا للمحيطات.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية والقضايا المتعلقة بالميزانية
الفصل الثالث (صفحات من(1515- 1541)
مسائل إعادة الهيكلة والمسائل المؤسسية المتعلقة بالأمم المتحدة

مسائل إعادة الهيكلة، 1515: برنامج الإصلاح، 1515. **مسائل مؤسسية،** 1522: الآلية الحكومية الدولية، 1522. **الأجهزة المؤسسية،** 1523: الجمعية العامة، 1523؛ مجلس الأمن، 1525؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1527. **التنسيق والرقابة والتعاون،** 1527: الأجهزة المؤسسية، 1527؛ مسائل تنسيقية أخرى، 1527. **الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى،** 1529: التعاون مع المنظمات، 1529؛ المشاركة في عمل الأمم المتحدة، 1537.

في عام 2008، واصل الأمين العام العمل مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لزيادة تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية، والمساعدات الإنسانية، والبيئة، ودعم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونتج عن استعراض الدروس المستفادة من السنة الأولى من تجربة "توحيد الأداء" للدول الرائدة الثمانية إصدار بيان موجز بشأن الطريق إلى الأمام. ورغم التحديات الباقية، أظهرت المؤشرات أن العملية أسفرت عن نتائج إيجابية انعكست أيضا في تقرير الرؤساء المشاركين بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وقد أوصى الرؤساء المشاركون بإجراء مشاورات مستمرة في أربع مجالات ذات أولوية وهي: مواءمة ممارسات الأعمال، والتمويل، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، التي صدقت عليها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.
كما قام الفريق العامل غير الرسمي لاستعراض الولايات التابع للجمعية العامة بمواصلة استعراض الولايات التي تجاوز أمدها مدة خمس سنوات وقد شمل ذلك استعراض حوالي 331 ولاية للمساعدات الإنسانية ومجموعات تنمية أفريقيا. وقدم الفريق العامل تقريره النهائي في آب/أغسطس. وواصل الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة تحديد سبل زيادة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. كما نظر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن في سبل لتحقيق التقدم في إصلاحات مجلس الأمن.
كما واصلت الجمعية العامة التركيز على المسائل الإدارية والمؤسسية. وتم عقد اجتماع عام رفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي بشأن الدول النامية غير الساحلية. كما تم عقد اجتماع عام تذكاري خصص للذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى دوراته التنظيمية والموضوعية، اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا متعلقة بالميزانية

الفصل الثاني (ص 1542-1565)
تمويل وبرمجة الأمم المتحدة

الوضع المالي، 1542. **ميزانية الأمم المتحدة،** 1543: الميزانية المخصصة لعامي 2008-2009، 1543؛ الخطوط العريضة للميزانية البرنامجية لعام 2010-2011، 1555. **الاشتراكات،** 1556: الأنصبة المقررة، 1556, **الحسابات ومراجعة الحسابات،** 1559: ممارسات الإدارة المالية، 1561؛ استعراض الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، 1562. **تخطيط البرامج،** 1563: الإطار الاستراتيجي لعامي 2010-2011، 1563؛ أداء البرنامج، 1564.

أظهر الوضع المالي للأمم المتحدة قدرا من التحسن في عام 2008 رغم أنه ظل هشا. وكان توافر السيولة النقدية بموجب الميزانية العادية أقل مما كان عليه عام 2007 واستقر عند رقم 19 مليون دولار في نهاية العام. واستقرت الأنصبة المقررة عند رقم 1.8 بليون دولار– بانخفاض بحوالي 174 مليون دولار - وبلغ إجمالي الأنصبة غير المدفوعة 417 دولار مقابل 428 مليون دولار عام 2007. وكانت الأرصدة النقدية مرتفعة بالنسبة لعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية والمخطط العام لتجديد مباني المقر، في حين استقرت الديون المستحقة للدول الأعضاء عند رقم 341 مليون دولار. وارتفع عدد الدول الأعضاء التي تسدد أنصبتها المتعلقة بالميزانية بالكامل وفي الوقت المحدد إلى 146 دولة.
وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة اعتمادات منقحة لميزانية فترة السنتين 2008-2009 قدرها 4.865.080.200 ممثلة زيادة قدرها 657.471.800 دولار انضافت إلى الاعتماد المنقح البالغ 4.207.608.400 دولار والذي تمت الموافقة عليه في أبريل/نيسان. وقد دعت الجمعية الأمين العام إلى إعداد برنامج ميزانيته المقترح لعامي 2010-2011 على أساس التقدير الأولي البالغ 4.871.048.700 دولار.
وواصلت لجنة الاشتراكات استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية وتشجيع تسديد المتأخرات من خلال عملية خطة التسديد المتعددة السنوات. كما واصلت الجمعية العامة استعراض كفاءة الأداء المالي والإداري للأمم المتحدة.
ونظرت الجمعية العامة أيضا في الإطار الاستراتيجي المقترح لعامي 2010-2011 وصادقت على الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين الخاصة بتلك الفترة.

الجزء الخامس: قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا متعلقة بالميزانية
الفصل الثالث (ص 1566-1648)
مسائل إدارية ومسائل متعلقة بالموظفين

مسائل إدارية، 1567: الإصلاح الإداري والرقابة، 1567؛ **مسائل إدارية أخرى،** 1580؛ إدارة المؤتمرات، 1580؛ نظم المعلومات في الأمم المتحدة، 1589؛ مباني وممتلكات الأمم المتحدة، 1597؛ **شؤون الموظفين،** 1640: شروط الخدمة، 1601؛ سلامة وأمن الموظفين، 1610؛ شؤون الموظفين الأخرى، 1614؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1632؛ مسائل متعلقة بالسفر، 1635؛ إقامة العدل، 1653.

خلال عام 2008، واصلت الجمعية العامة استعراض الأداء الإداري للمنظمة والمسائل المتصلة بموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك مقترحات الإصلاح الجديدة.
وقد عززت المنظمة رقابتها على أنشطة الأمم المتحدة من خلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خاصة فرقة العمل المعنية بإجراءات المشتريات التابعة لمكتب خدمات المراقبة الداخلية ولجنته الاستشارية المستقلة للمراجعة وكذا من خلال وحدة التفتيش المشتركة. ونتيجة لعمل فرقة العمل المعنية بإجراءات المشتريات، التي أنشئت للتصدي للغش والفساد، تم معاقبة 22 من البائعين من قبل الإدارة. وأكملت فرقة العمل، منذ إنشائها، إجراء 222 تحقيقا وحددت أكثر من 20 مخططا جوهريا للتزوير والفساد.
وبدأت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، المنشأة في عام 2006 للعمل بصفة خبير استشاري ولمساعدة الجمعية العامة على الوفاء بمسؤولياتها الرقابية، العمل في 1 كانون الثاني/يناير وأصدرت تقريرها السنوي الأول.
وفي نيسان/أبريل، قدم الأمين العام إستراتيجيته الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأت الجمعية العامة مكتب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
ووافقت الجمعية العامة على إطار الحوكمة لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومكاتبها في جميع أنحاء العالم. كما اعتمدت الجمعية أيضا قرارات بشأن: تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأنشطته؛ وتعزيز التحقيقات؛ والتقرير بشأن عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2007 وبرنامج العمل لعام 2008؛ وخطة المؤتمرات؛ والأمن والتعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال؛ والحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل الاستخدام الأمثل وسهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول.
أما فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، فقد أعادت الجمعية العامة التأكيد على أهمية السياسة المتعلقة بسلامة وأمن الموظفين العاملين بالأمم المتحدة على نطاق المنظومة وطلبت إلى الأمين العام كفالة أن يتم إبلاغ موظفي الأمم المتحدة والموظفين الآخرين الذين يضطلعون بأنشطة تنفيذ العمليات التي أسندت الأمم المتحدة ولاياتها إبلاغا صحيحا بشأن مدونة قواعد سلوك وأن يعملوا وفقا لها.
كما شددت الجمعية أيضا على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المشاركين في عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام، وعلى وجه الخصوص العاملين في المجال الإنساني المعينين محليا.
وخلال هذا العام، واصلت الجمعية العامة، من خلال لجنة الخدمة المدنية الدولية، استعراض ظروف الخدمات بالنسبة لموظفي نظام الأمم المتحدة الموحد واعتمدت توصيات اللجنة المتعلقة

ببدل التنقل والمشقة؛ وتسوية مقر العمل؛ ومنحة التعليم؛ وظروف الخدمات بالنسبة لموظفي الفئة الفنية وما فوقها؛ وجدول المرتبات الأساسية/الدنيا؛ ومنهجية ومستوى بدلات الأطفال والمعالين من الدرجة الثانية.
ووافقت الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام لتبسيط ترتيبات الأمم المتحدة التعاقدية ومواءمة شروط الخدمة ابتداء من 1 تموز/يوليه 2009. وبموجب النظام المقترح، تنص مجموعة واحدة من النظام الإداري للموظفين على عقد واحد لموظفي الأمم المتحدة، وتشمل ثلاثة أنواع من التعيينات وهي: تعيينات مؤقتة، وتعيينات لمدة محددة، وتعيينات مستمرة.

وقد أعد الأمين العام تقريرا بشأن: شروط خدمة وتعويض أعضاء محكمة العدل الدولية والقضاة وقضاة المحاكم الدولية المتخصصين؛ وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني؛ والترتيبات التعاقدية ومواءمة شروط الخدمة؛ والموظفين المدنيين الدائمين لحفظ السلام؛ واستقدام الموظفين والتوظيف؛ وأنشطة مكتب الأخلاقيات؛ والتعديلات على النظام الأساسي للموظفين؛ وتعدد اللغات؛ وتنقل الموظفين؛ وتشكيل موظفي الأمانة العامة.
وبالإضافة إلى ذلك، أعد الأمين العام تقريرا بشأن: الموظفين المقدمين دون مقابل؛ وتوظيف المتقاعدين؛ والخبراء الاستشاريين والأفراد المتعاقدين؛ وتدابير تحسين موازنة التوزيع الجغرافي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإصلاح إدارة الموارد البشرية؛ وامتحانات التوظيف التنافسية الوطنية؛ والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ والسفر والمسائل ذات الصلة؛ والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.
وكجزء من تنفيذ نظام إقامة العدل الجديد في الأمانة العامة، اعتمدت الجمعية العامة النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للنزاعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف لتبدأ العمل ابتداء من 1 تموز/يوليه 2009. كما قامت الجمعية أيضا بدراسة واتخاذ إجراءات بشأن تقارير الأمين العام عن أنشطة مكتب أمين المظالم؛ والسلوك الجنائي والإجراءات التأديبية؛ والمساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات.